جامعة الجزائر
كلية العلوم السياسية و الإعلام
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

حول "الوحدة" و "الانقسامات الداخلية" لحزب جبهة التحرير الوطني : دراسة في استقرار الحزب في ظل التعددية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

فرع : التنظيم السياسي و الإداري

إعداد الطالبة :
كنزة مغيش

إشراف الأستاذ :
د. محمد هناد

لجنة المناقشة :

أ . د محمد بن توهة.. رئيسا

أ . د محمد هناد مقررا

أ . د عامر رخيلة... عضوا

السنة الدراسية 2003/2002

« ... ما كتب إنسان كتابا في يومه ونظر إلــيه في غـده ، إلا و قال لو أضيف إليه هذا لكان أحسن و لو حذف منه ذاك لكان يستحسن ، وذلك من عظيم العــــبر و دليل على استيلاء النقــــــص على جميــع البشــر . »

العمــــــــاد الاصفهاني

إهــــداء :

إلى والـــــداي ،

إلى عائــــلتي ،

إلى صديقـــاتي ،

إلى كل من أحــــب ،

أهدي هذا العمـــــــل

شكـــر و تقديـــــر

أسمـى عـبارات الشـكر و الـتقدير أقدمهـا للأستاذ د. محمـد هنـــاد على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة بالجدية الـتي عهدتها فيه ، و للأستاذة سكيــنة *دا*ميــــة الـتي لم تـتوقف عـن مساعدتي أنـا و كـثيرون مثلي كـلما احتجـنا لذلــك . أعمـق تـلك العـبارات أقدمهـا لأسـتاذاي مخــ*تار* مـ*زراق* ولحســن زغــ*دا*ر اللذين منحاني من وقتهما رغم المشاغـل و الالتزامات الكثيرة ،

لكم جميعا أقول إنـــي سأتذكر ذلك دائما .

شكـــــــر

أتقدم بالشكر لكل من ساعدني على إنجاز هذا البحث في ظل جو يصعب فيه ذلك ، و على رأسهم السادة مولود حمروش على استقبالنا بكرم كبير ، محمد كناي و السعيد بويفر من المقر المركزي للحزب و المجلـــس الشعبي الولائي على التوالي ، أساتذتي صاغور عبد الرزاق و العقون سعاد كل حسب مقدرته ، عائلتي ، أصدقائي و زملائي و أخص بالذكر علي ربيج ، و كل من ساعدني في هذا العمل .

مقــــدمـــــة :

كان من نتائج تبني الأحادية السياسية في الجزائر بعد الاستقلال تحول جبهة التحرير الوطني " القوة الدافعة للمجتمع" إلى حزب واحد يقود و يوجه الحياة السياسية و الإجتماعية والإقتصادية و "يتحمل" عبء عملية البناء الوطني و تجنيد الجماهير ، فأقيمت المؤسسات باسمه، و انضوت النخب تحت لوائه بعدما منحته النصوص الرسمية الصفة الطلائعية . لكن نتيجة لبعض السلوكات السياسية المنتهجة من طرف هذه النخب و للممارسة السياسية على العموم بسبب الإحتكار السياسي ، انحرف هذا الحزب الواحد عن دوره و تحول إلى مجرد جهاز في يد تلك النخب التي جمعتها "مقتضيات " البناء الوطني ، كما وصفها أصحاب القرار آنذاك .

كان تشكيل حزب جبهة التحرير الوطني و تكوينه مرتبطا تاريخيا بتكوين الدولة الوطنية (Etat national) في الجزائر، و قد خضع إلى عملية تطور و تكيف مستمرين في بنيته و وظيفته من جبهة للتحرير إلى حزب واحد ثم إلى حزب سياسي في ظل التعددية. إن لظروف نشأة حزب جبهة التحرير الوطني وتطوره فيما بعد ، المرتبط بواقع سياسي أحادي ، الأثر المباشر على طبيعته كتنظيم سياسي لا طالما كانت حركته جزءا من حركة النظام السياسي.

بعــد إقــرار التعددية السياسية عام 1989 ، يصير الحزب "مجبرا" على مسايرة التحولات السياســية الحاصــلة ، و هــو يمــلك في ذات الوقــــت رصيدا سياسيا وتنظيميا كبـــيرا يعتبر"**التعدد الداخلي**" من أبرز مظاهره على الإطلاق . مآل هذا التعدد ، تأثيره على الحزب في ظل التعددية ، من أهم إشكالات هذه الدراسة التي تبحث في مســـألة انقسام بنـــــية سياسية (الحـــزب السياســـي) مـــن المفترض وحدتها ، و مدى تأثير ذلك على استقرارها وبقائها ، لاسيما أن الإنقسام يبدو للوهلة الأولى عاملا من عوامل التوتر واللاستقرار، فيـــما كـــان هذا

"الـــتعدد" يسمح لنا بوصف حزب جبهة التحرير الوطني بالبنية السياسية الانقسامية ؟ في مدى تأثـــر بنية الحزب الواحد سابقا من حيث القوة أو الضعف بالإعتراف بالتعددية ؟ عن مـــا إذا كــــــان هــــذا الحـــزب " الجبهة " قد تخّلص من تناقضاته الداخلية بعد 1989 أم أنه فضّل الإحـــتفاظ بهـــا ؟ كما سأبحث في العوامل التي ساعدت هذا الحزب على تحقيق هذا القدر من "التماســـك" أمـــام الهزات العنيفة التي مرّ بها بعد إقرار التعددية ؟ فهل تحّول هذا " التعدد "إلى عامل قوة أم أن القوة ظلت كامنة في الارتباط بالسلطة ؟ كيف استطاع الحزب انطلاقا من هذا المعطى التعددي أن يتجاوز تناقضاته الداخلية و يحقق توازن القوى داخله ؟ هل تمّكن من خلق الآليـــات لذلـــك و بلورة نمط حل للتراع منحه القدرة على المقاومة ؟ سأبحث أيضا في علاقة هذا الحزب بباقي التنظيمات السياسية ذات الترعة " الوطنية " (nationaliste) في ظل التعددية لنرى ما إذا كانت انشقاقات عنه أم امتدادات له ؟ وكيف استطاع حزب جبهة التحرير الوطني الحفاظ على بقائه السياسي ؟

يتضح من خلال هذا الطرح أن جزءا هاما من الدراسة منصب على تأثير"التحوّل" السياسي في الجزائر على الحزب الواحد سابقا ، و قدرة هذا الأخير على التكيف و البقاء . وعليه، فحتى و إن حدد الإطار الزمني لهذه الدراسة لما بعد سنة 1989 تاريخ إقرار التعددية في الجزائر ، لا يمكن لهذه الدراسة أن تتم من دون العودة إلى واقع هذا التنظيم السياسي خلال عهد الأحادية . إن المرجعية التاريخية جزء هام جدا لفهم واقع الظاهرة والتنبؤ بمستقبلها ، لاسيما أن ظاهرة التعددية الحزبية في الجزائر لا تزال في مرحلة الانطلاق و البحث عن الذات . و عليه فمن الضروري بمكان الاهتمام بهذا التطور من أجل فهمه و التنبؤ بالإتجاه الذي قد يتخذه في المستقبل متوخين في ذلك البعد ما أمكن عن التفسيرات الإيديولوجية و السياسية .

مـــع الأحداث السياسية الأخيرة التي شهدتها الساحة السياسية في الجزائر و تأثيراتها على الأحـــزاب، وجدت أنه من الضروري فعلا أن نتساءل عن حظ الأحزاب السياسية في البقاء ، لاســيما بعـــد الانشقاقات الداخلية التي ظهرت جليا في بعض الأحزاب مثل حركة النهضة ، وبصـــورة مختـــلفة في حزب جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية و التجمع الوطني الديمقراطي. حاولت في بداية الأمر القيام بدراسة مقارنة ، غير أنني سرعان ما أدركت أن مثل هذه الدراسة أمر على غاية من الصعوبة نتيجة للغياب التام للمعلومة و التكتم الكبير الذي يحيط بـــهـــا . لذلـــك وقـــع اختياري في نهاية الأمر عـــلىحزب جبهة التحرير الوطني من بـــاب توفـــر بعض الدراسات من جهة ، ومن باب كونه " أحسن حالة" يمكن اختيارها : فهو أقدم الأحزاب (عامل المدة) و أكثرها تجربة و"انقسامية " .

من الواضح أنه ليتعذر على الباحث في هذه المرحلة التأسيسية للأحزاب دراسة كل الحالات الحزبية التي مازالت تسير بطرق تجعلها عاجزة عن توفير المعطيات "الدقيقة" ، بالإضافة إلى الوضع السياسي و الأمني الذي عرفته البلاد- و لازالت تعرفه- و المنعكس مباشرة عـــلى الأحزاب . كل ذلك دفعني إلى اللجوء إلى دراسة حالة تتعلق بأقدم حزب سياسي ، ذي وزن في الحياة السياسية من جهة و أكثر الأحزاب تنظيما في تقديري من جهة أخرى ، كونه يملك رصيدا تنظيميا ، فضلا عن توفر الإمكانية الشخصية من التقرب من بعض الشخصيات القيادية للحزب بغرض الحصول على ما تستلزمه الدراسة من معلومات . وانطلاقا من بعض القراءات الأولية حول الموضوع تمكنت من بناء جملة من الفرضيات أوردها كالآتي:

- يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني بنية سياسية **انقسامية** ، و الطابع الإنقسامي للبنى السياسية من العوامل المثيرة **لـــعدم الاستقرار** فيها .

- كان للظروف "المادية" التي عاشها النسق السياسي الجزائري قبل التعددية دور في خلق ثقافة سياسية" **وظيفية**" لدى القاعدة الاجتماعية للسلطة بما فيها قاعدة حزب جبهة التحرير الوطني ، وكان لمنطقه الأحادي دور في "**تجمع** " نخب سياسية عديدة لم تجمع بينها الأفكار بقدر ما جمعت بينها الظروف والمصالح.

- وجود التحالفات و النزاعات داخل حزب جبهة التحرير الوطني جعله يميل نحو خلق استراتيجية لتنظيم المعارضة الداخلية تقوم على "**تجميع**" القوى بدل "**إدماجها**" ، و هي استراتيجية ملائمة إلى حد بعيد لأنها حاولت التوفيق بين مطلبي التغيير والاستمرارية ، و مكّنت الحزب من تنظيم الجدل السياسي داخله وضبط العلاقــات والنزاعات و موازين القوى فيه بعد التعددية ، مما مكّن الحزب من **بلورة نمط حل للنزاع** أعطى الحزب قدرة على ضمان الحد الأدنى من **التماســك** الداخلي.

- يخضع منطق التوظيف السياسي داخل الحزب **لموازين القوى** الداخلية، مما يجعل مسألة التداول على السلطة بين جماعاته أمر وارد لكن ذلك التغيير يبدو "نواسيا " (pendulaire) لا يعبر إطلاقا عن دوران للنخبة أو عن تغيير "مؤسس".

- علاقة حزب جبهة التحرير الوطني بباقي التنظيمات السياسية المسماة با "الوطنية" (nationalistes) يعطي انطباعا أنه يمارس "**وظيفة**" حيوية في إطار النسق السياسي العام ، تتجه هذه الوظيفة نحو الحفاظ على بقاء هذا النسق ، مما يمنحه القوة للبقاء هو أيضا، إن قوة الحزب ضمن هذا المنطق تبدو نابعة من ارتباطه المتواصل بالسلطة .

إستنادا إلى ما سبق جاء تصميم هذه الدراسة كالآتي : بعد أن حددت أهم المسائل المنهجية والنظرية انتقلت إلى فصل أول انصب فيه الإهتمام على الرصيد التاريخي لحزب جبهة التحرير الوطني كونه الحزب الواحد سابقا . و قد بدا التركيز على طبيعة هذا المنتظم السياسي جليا في أغلب الأحيان ، إلا أن ذلك لم يكن إلا بالقدر الذى يفسر مدى تأثير منطق عمله و سياساته و استراتجياته على الحزب الواحد ، الذي كان مؤسسة من مؤسسات الدولة ، و من باب تأثير منطقه الأحادي في " صنع " ظروف سياسية "خاصة" نشأ فيها هذا التنظيم السياسي وتأثر بها ، بل و نشط في إطارها ، مما جعله يكتسب رصيدا سياسيا و تنظيميا وثقافيا خاصا، حيث حاولت أن أبين كيف أثّر منطق الأحادية السياسية على الحزب من حيث القوة أو الضعف أمام الجهاز التنفيذي ، ومن حيث تركيبته الداخلية ، تركيبة لم يكن بوسعها أن تكون سوى امتدادا لمجموعة من النخب السياسية المرتبطة بالنظام السياسي ، الذي كان لظروفه "المادية " دور كبير في تبني منطق معين للتوظيف السياسي و لتكوين النخب يتجه في الأخير نحو الحفاظ على البقاء السياسي لهذا النظام .

لقد نتج عن ذلك كله ثقافة سياسية "خاصة" لدى أعضاء الحزب يصعب فهمها بمعزل عن ظروف تكوينها و تنشئتها وتطورها التاريخي. هذا ، وسأحاول في الأخير التعرف على ما إذا كان لهذه الثقافة "المشتركة دور في تماسك الحزب في ظل التعددية . في هذا السياق ، اعتبر اقتراب (approche) الثقافة السياسية الإقتراب الأنسب من حيث تركيزه على أثر الخبرة السياسية على الثقافة السياسية ، و كيف يتفاعل أعضاء الحزب من خلال ملاحظتهم للعملية السياسية مع استعداداتهم السابقة لتشكيل معتقداتهم السياسية [1] .

---

(1) كمال المنوفي ، " التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر " ، **مجلة العلوم الإجتماعية** ، السنة السادسة ، العدد 4 ، يناير 1979 ، ص . 184

إن اقتراب الثقافة السياسية ، و بخلاف الإيديولوجيا ، يساعد في التعرف على حقيقة ما يؤمن الفرد به و الدوافع الفعلية لسلوكه . مثلا ، ليس من الضروري أن يوجد توافق بين الأفكار المذهبية التي يرددها الفرد (معتقداته) وأنماط سلوكه الفعلية ، إذ قد ينضم الفرد إلى حزب ما ليس استجابة لتفضيل إيديولوجي معين لكن بدافع المصلحة الشخصية أو تحت تأثير الأسرة ، الأصدقاء ، أو زملاء العمل.لذلك نجد قادة الحزب وأعضائه أحيانا يفتقرون إلى عنصر الإلتزام الإيديولوجي فيكون ارتباطهم بالحزب لواحد من الأسباب المذكورة [1] . فضلا عن ذلك ، يمكّننا اقتراب الثقافة السياسية من التعرف على التوجه إزاء حل المشاكل ، التوجه نحو العمل الجماعي ، و نحو النظام السياسي ، و نحو الآخر [2] ، و هي مسائل حاولت الإهتمام بـــها في الفصل المـــــوالي من البحث.

في هذا الفصل (المتعلق بنمط حل التراع) ، حاولت التعرف على الواقع الداخلي لهذا الحـــزب بعد إقرار التعددية ، وكيف تحّول ذلك الانقسام الموروث داخل الحزب من حيث الـــثقافة السياسية إلى مسألة معقدة سيحاول هذا التنظيم السياسي التعامل معها بكل حذر وحيطة ، لأنها قد تفيد الحزب أحيانا لكنها قد تتحوّل إلى نقطة ضعف في وقت كان الحزب يســـعى جاهدا "للتكيف" مـــع الوضع السياسي الجديد .لذلك حاولت البحث في مسائل الـــتراع داخـــل الحزب ، وعن طبيعته و الإجراءات التي لجأ إليها الحزب لحله ، و هل فعلا تمكـــن الحـــزب مـــن ذلك ؟ كما بحثت في قدرة الحزب كبنية سياسية على تجميع المصالح داخلـــه؟ عند بحثي في كل ذلك ، وجدت أنه من المهم جدا العودة إلى العامل التاريخي لما له من تأثير كبير في بلورة نمط حل للتراع داخل الحزب ، لأحاول الإجابة عن تأثير هذا النمط لحل التراع على "الوحدة" الداخلية و على التماسك و بالتالي البـــــقاء .

---

(1) نفس المرجع ، ص . 32

(2) كمال المنوفي ، الثقافة السياسية في الفقه السياسي المعاصر ، **مجلة مصر المعاصرة** ،69 ، العدد 374 ، أكتوبر 1978 ، ص.32.

في الفصل الثالث ، حاولت التركيز على مسألة استقرار هذه البنية السياسية من زاوية التوظيف السياسي الذي يعتبر من الوظائف الأساسية التي يتحقق بها استقرار النسق . إن منطق التوظيف السياسي يوجه اهتمامنا نحو أزمات انتقال السلطة داخل الحزب كتنظيم سياسي ؛ وبالتالي هو بحث في درجة القوة في العلاقات الداخلية و درجة تماسكها أمام الظروف الخارجية ، فضلا عن كونه ترجمة لموازين القوى الداخلية ، حيث تطرقت إلى طرق اختيار القادة في الهيئات الوطنية و القاعدية من الناحية الشكلية و الفعلية ، إلى منطق الترشيحات ، علاقة القيادة بالمجموعة الحكومية والبرلمانية ، و في تأثير كل ذلك على الحزب.

الفصل الأخير من الدراسة يمكن اعتباره فصلا ختاميا نتجاوز فيه التحليل الداخلي للظاهرة السياسية – الذي يبقى مع ذلك تحليلا مهما – لنتجه إلى التحليل الخارجي القائم على فكرة النسق ، للبحث في فكرة رئيسية: هل التنظيمات السياسية المسماة بـــ"الوطنية" هي انقسام عن حزب جبهة التحرير الوطني أم امتـــــداد له ؟ إن لمثل هذا التساؤل علاقة وثيقة بمركز الحزب في النظام السياسي بعد قيامه على التعددية الحزبية ، وبدرجة تماسك الحزب وقوته . هذا و قد حرصت على أن أنهي كل فصل بخلاصة و استنتاجات . أما الخاتمة فقد صغتها في شكل محاولة لإجابة عامة عن الإشكال الذي تطرحه الدراسة .

بالإضافة إلى الإطار النظري للدراسة الذي أعطى للبيانات دلالة علمية كان الإعتماد على منهج دراسة الحالة ضروريا في هذا الإطار . إنه منهج يقوم على أساس التعمق في دراسة "وحدة " الدراسة وهي حزب جبهة التحرير الوطني ، قصد الإحاطة بأهم جوانب مسألة تأثير التعددية الحزبية على بنيته الداخلية و على استقراره ، و إبراز الارتباطات السببية والوظيفية بين مختلف عناصره ، لاسيما مسألة ارتباطه بالمنتظم السياسي من خلال **قاعدة *الطابع الكلي للوحدة*** [1] ، حيث تساعدنا هذه القاعدة في دراسة العلاقة القائمة بين حزب جبهة التحرير الوطني (وحدة الدراسة) و الوسط المباشر و غير المباشر الذي يوجد في إطاره.

---

(1) محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي ، المناهج ، الاقترابات ، و الأدوات** . الجزائر : دنن ، 1997 ، ص.87

إن هذه النظرة الكلية يجب أن لا تمنعنا من البحث في الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أنها مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية [1] . سوف يتحقق ذلك بفضل هذا المنهج الذي يعتبر ملائما لمعرفة حقيقة الحياة الداخلية لحزب جبهة التحرير الوطني، من خلال **قاعدة التتبع التاريخي للوحدة** ، أي عبر تتبع النشأة و التطور و تحديد ما يمكن أن يعتبر تحولا في تاريخ الحزب و معرفة المحطات الأكثر تأثيرا في حياته و الصدمات التي تعرض لها، بعد جمع أهم البيانات المتاحة حول الوحدة المدروسة .

لقـــد اعتمدت في جمع المعلومات حول وحدة الدراسة (حزب جبهة التحرير الوطني) أداة **الملاحظة** المباشرة لسلوك أعضاء الحزب دون افتعال اختبارات أو اعتماد استبيانات قد لا تعـــبر عـــن الواقع ، معتمدة على رصد بعض التلقائية في سلوكهم ، لاسيما خلال فترات الحملات الإنتخابية أو المواعيد الداخلية في الحزب المتعلقة بتجديد القيادة أو المكاتب. و قد وجـــدت في هـــذه الأداة فـــائدة جمـــة لمعرفة توجهاتهم التي يصعب قياسها باســـتعمال أساليـــــب الإستبيان أو المسح مثلا. كما كانت مقابلتي*مع بعض القادة في الحزب ذات نفع كبير من حيث دقة المعلومة و اختصار الوقت و سهولة التحليل . بالإضافة إلى المقابلات اعتمدت على عدد من الوثائق الحزبية التي تحصلت عليها من زيارات عديدة للمقر المركزي للحزب ، و أخرى من بعض القادة . كما كان اعتمادي كبيرا على الصحف الوطنية لأنها كثيرا ما تتعرض لأهم الأحداث السياسية المتصلة بحياة الحزب ، أما فيما يخص المراجع ، فقد استعملت ما تعلّق منها بالحياة السياسية للجزائر بصفة عامة والتي غالبا ما تفرد حيزا متميزا لحزب جبهة التحرير الوطني .

---

(1) نفس المرجع ، ص . 89

*أجريت هذه المقابلات مع كل من السادة : **مولود حمروش** رئيس الحكومة الأسبق (89-91) و من أبرز الشخصيات في الحزب ؛ **مختار مزراق** نائب و عضو اللجنة المركزية سابقا ؛ **محمد كناي** نائب ومقرر لجنة الشؤون القانونية سابقا ، ثم نائب وأمين هيئة المكتب السياسي حاليا ؛ **بونغجار** نائب سابق لولاية المدية بمجلس الأمة ؛ أمناء قسمات القبة و سطاوالي ، السادة غراس وبويفر على التوالي ؛ و بعض المناضلين . أشير إلى أنني كنت قد أجريت مقابلات غير مبرمجة مع أشخاص كانـــــت لهم - ولازالت لدى بعضهم – علاقة بالحزب إلا أنهم رفضوا الاعلان عن أسمائهم .

هذا ، و لابد من الاشارة أن الحصول على البيانات و المعلومات قد كان غاية في الصعوبة لاسيما تلك المتعلقة بقضايا التزاع الداخلي أو بالعضوية في الحزب كنسب الانخراط ، التعيين ، الأصل الجغرافي ، المستوى التعليمي و ما إلى ذلك ، والتي تعتبر متغيرات لا يمكن لدراسة مثل هذه الاستغناء عنها على الاطلاق * . لقد تبين لي بوضوح تام بعد عدة مقابلات أن المعلومة لازات -كما كانت دوما- موردا سياسيا لا يمكن الحصول عليه بسهولة ، و أن اللعبة السياسية الجزائرية لازالت منغلقة في وجه من يريد دراستها دراسة علمية . إن الباحث في ظل هذه الظروف يجد نفسه في بعض الاحيان مجبرا على استعمال نوع من "النفاق العلمي" يجعله يتفادى مثلا تقديم عنوان بحثه بدقة. و هذا بالضبط ما حدث لي في العديد من الحالات عندما أدركت أن حديثي عن الانقسام كان في نظر الكثير من القادة الحزبيين إساءة علنية للحزب و لمستقبله السياسي. لقد أظهر العديد ممن قابلتهم تخوفا واضحا اتجاه البحث جعلهم يتحدثون في عموميات لم تكن تفيد الموضوع في شيء ، وذلك سلوك يعبر عن ثقافة سياسية تتخوف من المثقف و تحتاط منه . فضلا عن ذلك ، كانت طبيعة الموضوع في حد ذاتها تطرح صعوبة "نظرية" بالنسبة إلي يصعب فيها اختبار المعطيات المتحصل عليها على الرغم من قلتها. في ظل هذا النقص الكبير للمعلومة و الذي من شأنه أن يعرقل تطور هذا النوع من الدراسات السياسية في بلادنا تبقى الملاحظة المباشرة والعلمية في نظري أنجع وسيلة في يد الباحث للتقرب من الظاهرة المدروسة ، و لعل الزمن كفيل بتدارك ذلك !

---

* من خلال اطلاعي على بعض الدراسات السياسية التي تشبه في مضامينها و اهتماماتها موضوع بحثي كتلك الموجودة في المجلة الفرنسية لعلم السياسة ، سجلت نزوعها نحو التحليل القائم على الدراسة الميدانية (الامبريقية) . لكن سهولة الحصول على ذلك النوع من البيانات (نسب دقيقة حول العضوية في الحزب ، الانخراط ، الاصل الجغرافي ، التاريخ النضالي ...) ، يسّهل للباحث الوصول إلى نتائج علمية ، فحصوله على هذه المعطيات مثلا تمكنه من قياس نسبة التجديد داخل الحزب و بالتالي قياس الدورة الداخلية للنخبة ، الأمر الذي جعل تلك الأبحاث أقرب إلى الواقع ،حيث تجاوزت مجرد كونها جملة من التخمينات التي يحاول الباحث إثبات صحتها من عدمه ، ويوجد العديد من الأمثلة على ذلك : أنظر قائمة المراجع .

1- الإطار النظري للدراسة:

يتعلق هذا الإطار بعدد من القضايا النظرية التي تبدو على صلة بموضوع البحث، حيث يساعد هذا الإطار في تأصيل الظاهرة المدروسة بما يحقق إثراء و توضيحًا لفهمها. إنني في هذا البحث لا أدعي تقديم كل التفسيرات العلمية للظاهرة المدروسة لا لشيء سوى لأنها لا تزال مرتبطة " برهانات سلطوية " - بالمعنى الواسع للكلمة - يصعب كثيرًا الإحاطة بحيثياتها وخلفياتها وأهم جوانبها.

على العموم ، حاولت هذه الدراسة تقديم تفسير عن سبب تمكن الحزب من البقاء والبحث في مسألة التغيير التي كان ينبغي أن يطاله بعد التعددية ؟ على الرغم من أن المسألتين تبدوان أحيانًا مرتبطتين. و التركيز على سبب **بقاء** الظواهر و ليس **تغييرها** من الانتقادات الموجهة إلى الاقترابين " الوظيفي البنائي " و " النسقي "، اللذين يعتبران أكثر التحاليل استعمالاً لبعض المفاهيم المرتبطة بموضوع بحثي كـ: الاستقرار، التوازن، التغيير، الإنسجام، التماسك، الوحدة...، و الأكثر تجاهلا للبعض الآخر مثل مفهوم الصراع، التدافع الداخلي، مناطق الشك...

لقد كان لزامًا اللجوء إلى خلق " توليفة " نظرية كمحاولة لربط المشكلة البحثية بإطار نظري أعم يعطيها معنى و دلالة علمية، نظرًا لتعذر اصطناع ظروف " تجريبية " ملائمة للدراسات السياسية تبدو هذه الأخيرة قائمة أكثر على التفكير المنطقي الذي ينمي لدى الباحث إحساسا بالبداهة ، نظرا لغياب دراسات سابقة حول موضوع البحث و لضعف البيانات المتوفرة ، و طبيعة الظاهرة في حد ذاته.

يمكن القول إنّ اختلاف واقع حزب جبهة التحرير الوطني عن الحزب السياسي بالمعنى المتعارف عليه يجعل مسألة التركيز على البنية الشكلية للتدرج أمرا يكاد يكون من دون جدوى . لذلك اتجهت الدراسة إلى التركيز على الجانب التفاعلي للمسألة و إلى "استعارة "مفاهيم كالتفاعل

الشك ، التبادل...، و هو ما قام به " التحليل التركيبي " الذي أعطى كتحليل نظرة جديدة عن الظواهر الاجتماعية تختلف عن النظرة القائمة على اعتبارها ذات حركة آلية نواسية بل تعتبرها نسقًا حيًّـــا يتعلق بدينامية غير مستقرة ، مرتبطة بمجموع قوى متفاعلة، تتحالف أحيانًا و تتواجه أحيانا أخـــرى ، خلال فترات استقرار و أخرى لعدم الإستقرار، هذا التفاعل يضم عدّة عوامل تتسق بها عناصر للضبط و الاختلال، للنظام و الفوضى، تعبر عن وجود أنساق مركبة [1].

يسمح لنا هذا التحليل بالنظر للظواهر في إطار تفاعلها و ليس عزلها [2]، يؤكد لنا أن عالم النظام (ordre) هو عالم ليس مطلق[3]، انعزال الظواهر محدود، و أن المنطق في حد ذاته يحمل بعض الثغرات، فكيف لأعضاء نفس الحزب السياسي التنقل بين الأحزاب و التنظيمات حسب الظروف و المناسبات ؟

عـــلى العمـــوم، تأخذ استراتيجية تحليل هذا الموضوع مستوين اثنين قد يتداخلان أحيانًا، **المســـتـــوى الأول** يتعـــلق بالبناء الداخلي للحزب، و المستوى الثاني بعلاقة الحزب بالبيئة السياسية العامـــة. محاولة " تحليل " البناء الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني ينبغي أن يتجاوز مجرد وصف البـــنية الشكلية للتدرج، و إن كان البعد الشكلي للظاهرة أمرًا ضروريًا ، يتراوح هذا التحليل بين الوظيفيـــة البنائية من جهة عندما يتعلق الأمر بالبحث في الجانب التكاملي للحزب وفي قدرته على تحقيق التوازن الداخلي ، و بين اقتراب الجماعة عندما يتعلق الأمر بالبحث في التفاعل الداخلي بين جماعاته في إطار من التعاون و الصراع.

ســـوف يســـاعدنا التحـــليل " الوظيفي البنائي " في النظر إلى الحزب كبنية سياسية تتسم بخصـــائص مشتركة تخضع لمستلزمات الكلية رغم وجود خصائص فردية، بنية تضم عناصر متبادلة التبعية ، مترابطة و مهيكلة ، بنيـــــة يفترض انسجامها الداخلي و بقائها مع الزمـــــن[4] .

---

(1) Achille, Weinberg « Les jeux de l'ordre et du désordre » **In Science humaine** N°47 , Février, 1995,p.16

(2) نفس المرجع، ص 17.

(3) Edgar Morin, « vers un nouveau paradigme », **In Science Humain**, N°47, Février, 1995,p.21

(4) Madeline, Grawitz ، مرجع سابق ، ص.433

و قـــد يـــبدو تصور هنري لوفافر H.Lefevre للبنية أقرب إلى واقع موضوع هذه الدراسة ، حيـــث يعتـــبرها "دوام نسبي"، "توازن غير مستقر" ما بين مجموعة من القوى " المتعارضة " تقوم بـــتعديل البـــنية التي تواجه حركة مستمرة من الهيكلة و إعادة الهيكلة في الوقت الذي تقوم قوى أخرى داخلها بالرقابة .[1]

إلاّ أنّ الواقـــع الداخـــلي في حزب جبهة التحرير الوطني يبدو أحيانًا كثيرة بمظهر تعارضي يعجز التحليل الوظيفي البنائي على تفسيره، فهو تحليل يتجاهل التناقضات الداخلية للظاهرة والأثر العميـــق لـــلزمن عـــليها، لأنـــه أقصى الفكر الجدلي و بالغ في التركيز على الاستقرار كما يؤكد هـــ.لوفابغ [2] ، هذا ما قد نجده في تحاليل أخرى تنظر للظواهر السياسية كعملية لتفاعل جماعات وقـــوى، كلعـــبة مركبة لعدّة جماعات في إطار من المقاومة، التدافع ، التفاعل، الضغط من أجل الحصول على الجهاز السياسي و من أجل الرقابة، هذا ما يسميه "جورج لافو "G.lavau بالتحليل الواقعي "l'analyse realiste "[3]. لقد ظهر اتجاه على غاية من الأهمية في العلوم السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية لا سيما بعد أعمال بنتلي Bently ركز اهتمامه على القوى و الجماعات كفاعلين و كبيئة للعملية السياسية.[4]

يـــندرج اقتراب الجماعة ضمن هذا التصور، و هو اقتراب يعتبر الجماعة وحدة التحليل ومحور العملية السياسية، من خلاله سوف ننظر للحزب على أنه شكل فسيفسائي من الجماعات المتعددة في حالـــة مـــن التعاون و الصراع ، و على أنه مرّكـــب معقد من الجماعات المتفاعلة فيما بينها باســـتمرار، يتضّـــمن تفاعلها أشكالاً من "التدافـــع" أو "الضغط" و " الضغط المضـــــاد" الذي يحدد حالة الحزب في وقت معين[5]. هو اقتراب حوّل الاهتمام من التركيز على الأبنية والمؤسسات الرسمية نحو العمليات و التفاعلات و ديناميات الحياة السياسية [6].

---

(1) نفس المرجع، ص.435

(2) نفس المرجع، ص.437.

(3) G.Lavau، مرجع سابق، ص.29

(4) نفس المرجع، ص.31

(5) محمد شلبي ، مرجع سابق، ص.202

(6) نفس المرجع، ص.195

إنّ التصـــور القـــائم عـــلى مفهومي القوة و الصراع عوض مفهوم التكامل يرى أنّ الأفراد والجماعـــات يمارســـون أدوار تمـــنحهم درجـــة مختلفة من الضبط و قدرة معينة على اتخاذ القرار والمشـــاركة في وضـــع سياســـة التنظيم، و توجد لديهم مستويات مختلفة من الرقابة على الموارد والتحكم في طريقة استغلالها و الاستفادة منها، في ضوء ذلك نتصور التنظيمات السياسية منقسمة لجماعات ذات مصالح تدفعها إما إلى الاحتفاظ بالوضع القائم أو العمل على تغييره في الاتجاه الذي يحقـــق مـــزيدًا مـــن الـــنفوذ و القوة و يدعم مكانتها [1] ، إنه من المهم دراسة علاقات القوة بين الجماعـــات، و الإطـــار التاريخي الثقافي الذي تظهر فيه هذه العلاقات، فيظهر أحيانًا أن بناء القوة والصـــراع يقـــوم عـــلى فكـــرة أن التباين في البناء السياسي على درجة التماسك بين الجماعات المختلفة.[2]

تشـــير مادلين قرافيتش M..Gravitz في هذا الإطار إلى أن الاهتمام بدراسة الجماعة قد أثار الاهـــتمام ، إلا أن تـــأثيره مـــازال لم يدخل مجالات أخرى عدى علم النفس الاجتماعي، وتشير متســـائلة إلى أنه من الغريب مثلاً أن ندرس الأحزاب السياسية من دون أن نعتبرها قبل كل شيء مجرد جماعات . [3]

يـــزودنا هـــذا الاقتراب بأدوات تحليل هامة توجه اهتمامنا نحو التفاعل الداخلي في الحزب لنبحث في حياة الجماعة من حيث طبيعتها، أبعادها، فيما يسهل انسجامها أو تفككها، فيما يؤثر في قـــيمها، في إنـــتاجها، في ردود فعـــلها، في كيفية عملها، في استقرارها أو عدم استقرارها، في إمكانيات حلها للتوترات الداخلية و الوقوف أمام الضغوط الخارجية ؟

---

(1) محمد، علي محمد، مرجع سابق، ص.242

(2) Madeline Grawitz، مرجع سابق ، ص.897

(3) نفس المرجع، ص.889

يســـاعدنا اقـــتراب الجماعة إذن على البحث في حياة حزب جبهة التحرير الوطني كجماعة سياســـية ، في انسجامها أو تفككها ، في قيمها ، لكن ذلك لن يكتمل – في تقديري – من دون الاستعانة باقتراب الثقافة السياسية كما أكدت ذلك آنفا * ، لاسيما من زاوية أثر التجربة السياسية لأعضاء الحزب على نمط سلوكهم ، و لعله من أبرز سمات التجربة السياسية الجزائرية – التي كان حـــزب جبهة التحرير الوطني الحزب الواحد سابقا أحد عناصرها – وجود موارد هامة تنافست النخب على مراقبتها ووجود ثقافة جماعية كانت تقبل بالتبادل القائم على الولاء .

كـــان مـــن الطبيعي أن تتميز الحياة السياسية في جزائر ما بعد 1962 باشتداد المنافسة من أجل الحصـــول على الموارد السلطوية المتنوعة في دولة حديثة الاستقلال ، فاندفعت النخب المسيطرة نحو بحث متواصل و مستمر عن هذه الموارد المحدودة بالمقارنة مع الطلب عليها في جو غابت فيه المنافسة السياسية الحقيقية و طغت ممارسات أخرى غيرها فوجدت الزبونية و الولاء السياسيين أرضا خصبة للتجذر و الانتشار .

عرضـــت السلطة السياسية بعد الاستقلال طموحا "لتجنيد الجماهير" ترجمته من خلال إقامة هيكـــلة خاصـــة للحياة السياسية قائمة على سياسة التجنيد، و تعتبر الممارسة الزبونية من الوسائل الفعالة للتجنيد السياسي في المجتمعات الانتقالية ، حيث تسمح بربط أنساق جزئية كانت بعيدة عن بعضـــها البعض بالمركز، فأصبحت بذلك المنطق المفضل في النشاط السياسي يتم من خلاله تبادل الامـــتيازات مقابل الدعم لكن ! استعمال هذه الوسيلة ألا وهي الإدماج كوسيلة وحيدة أدى إلى إقصـــاء الأغلـــبية لأنـــه في واقع الأمر عملية انتقائية للأفراد ، فكانت الزبونية وسيلة فعالة في يد الجماعـــات المســـيطرة لمعارضة أي تشكل مستقل أو تنظيمي للجماعات المسيطر عليها ، وكان الاعتماد عليها بذلك الشكل المكثف من الأسباب الفعلية التي أعاقت تشكل ثقافة سياسية مشاركة و تجذر ثقافة سياسية ترتكز على تكوين الأنصار السياسيين و تحريكهم عندما تقتضي الضرورة .

---

* أنظر ص . 5-6 من الدراسة

أدت هذه الممارسة إلى هيمنة الهيكلة العمودية للعلاقات السياسية التي تجسدت في شكل شيع و جماعات مختلفة و غير متجانسة لا تنظر للمصلحة الاجتماعية و السياسية بنفس النضرة . في هذا النوع من العلاقات يبحث الشخص التابع (الزبون) عن سيد ينتمي لجماعة قوية ومسيطرة لضمان وجوده و بقائه نتيجة "**لوضعه البنيوي الزائل**" كما يسميه برونو جوبير Bruno Jobert وضع يجعله يتبنى ما يسميه استراتيجية أقل الأضرار " و يكون ذلك بالدخول في علاقة تبعية تفرضها هذه الوضعية البنيوية الزائلة مما يدفعه إلى البحث الدائم و المتواصل عن الدعم والمساندة. كلما عرفت جماعة ما هذا الوضع كلما أصبحت ملزمة على تبني هذه الاستراتيجية التي تسمح لها بمواجهة خطر الزوال ، و يتبين مع الوقت أن الطريقة الأكثر عقلانية أن تتحالف مع الجماعة التي تسيطر من أجل التأثير على وضعيتها البنيوية الزائلة ، هو نوع من التكيف مع الأمر الواقع .

عندما تضمن الجماعة التابعة الدعم من طرف الأكثر قوة لن تبحث بعدها عن ترجمة تصوراتها السياسية في الساحة نتيجة لنشوء نوع من العلاقة المعنوية حيال الجماعة المهيمنة ، تعبر فيها الجماعة التابعة عن وفائها ، الأمر الذي يشجع الجماعة المهيمنة على تقوية قاعدتها السياسية و الاجتماعية بمزيد من التجنيد و الامتيازات مقابل الدعم و الوفاء و لما تتطور الأمور على هذا النحو يمكن القول أننا أمام ظاهرة ولاء سياسي patronage politique [1] .

إنه لا يمكن وصف العلاقة بين الطرفين على أنها علاقة " تمثيل " لأن الجماعة المهيمنة لا تمثل مصالح الأتباع و لو شكليا و إنما تستفيد من الدعم لتوسيع و تقوية سلطتها مقابل الامتيازات . هذا النوع من العلاقات هو الذي جمع قاعدة حزب جبهة التحرير الوطني - الحزب الواحد سابقا - مع السلطة السياسية لفترة طويلة نسبيا .

(1) Bruno jobert ,"clientilisme , patronage et participation populaire" , **Revue Tierd-Monde,** n° =95 , juillet-septembre , 1983 , p . 540

إن مـــا حـــدث في الجزائر هو أن ذلك التفكك الذي عرفته العصبيات التقليدية نتيجة التحول الحضـــري و التمازج الاجتماعي جراء الاستعمار جعلها تعود إلى الحياة في صورة جديدة بعد أن اكتســبت قوامها من وجود الدولة و تشكلت انطلاقا من حيز سياسي حديث و أصبحت تعمل وفق أساليب شخصية مطابقة لتلك الموجودة في العصبيات التقليدية و تدير شؤون السلطة لمنفعتها وحدها بل و ضد المجتمع التقليدي عند الاقتضاء . لم تكن تلك العصبية التي ظهرت بعد الاستقلال تمـــلك ســـندا لمشروعيتها فانطلقت تبحث لنفسها عن مؤسس أسطوري و كانت جبهة التحرير الوطني خير وسيلة لتحقيق ذلك . لقد أعادت النخب المسيطرة بعد الاستقلال تشكيل شبكات من التضامن في فئات اجتماعية و سياسية جديدة تقوم على علاقات عمودية و انتقائية نتج عنها تشوه لقـــنوات التمثيل حيث كان أعوان الدولة يختارون بطريقة تقديرية شخصية قائمة على مبدأ أحادية الهيمـــنة السياسية للنخب المسيطرة على الموارد و المحتكرة للتمثيل ، الأمر الذي أعاق تحقيق نمـــو سياسي حقيـــقي .

إن اســـتعمالنا لمفهـــوم "الـــزبونية "كأداة تحليل يساعدنا في فهم مكونات الثقافة السياسية الجزائـــرية حتى بعد إقرار التعددية ، ثقافة يصعب فهمها بعيدا عن ظروف تكوينها . لقد استعمل هـــذا المفهوم في مجال علم السياسة في إطار دراسة التأثير و القيادة في بداية تكوين المجتمعات ، ثم انـــتقل إلى المجال السياسي بسبب اهتمام الباحثين بمسألة التحديث السياسي و من أدبيات المصطلح أنـــه تعبير عن علاقة تبادل لكن غير متساوية بين طرفين ، هي تحالف عمودي مبني على اتفـــاق إرادي يمـــلك فيـــه الطـــرفين مـــوارد غير متساوية هي علاقة يقدم فيهل السيد (المؤثر) الحماية والإعـــانة (مالية ، قضائية ...) مقابل خدمات الزبون،لتنشأ مع الوقت علاقة ولاء الذي يعتبر سمة مـــن سمات المجتمع التقليدي ، هي تعبير عن طابع خصوصي يحمل شيء من العاطفة و لا يعبر عن رابطـــة قانونيـــة مؤسســـة . بانتقال المفهوم من الأنثروبولوجية إلى علم السياسة و من المجتمعات التقـــليدية إلى المجتمعات الحديثة و تأقلمه المتعدد فقد جزءا من محتواه،حيث انتقل من علاقة تقليدية بســـيطة بين طرفين إلى علاقة حديثة بين الجماعات أصبحت تطال الأحزاب السياسية . أصبحت الزبونية السياسية الحديثة تعبيرا عن سلسلة من الولاءات المختلفة و التحالفات العمودية التي تتغذى من مال السلطة و الوظائف العامة و أصبح للزبون الحديث موارد جديدة من أبرزها على الإطلاق مورد الانتخاب .

المستوى الثاني من التحليل في هذه الدراسة يهتم بعلاقة الحزب بالبيئة السياسية العامة نظرًا للعلاقة التاريخية التي جمعته كبنية سياسية مع النظام السياسي الجزائري و السلطة فيه، علاقة خاصة ميزّت ماضيه و لا زالت تطبع حاضره. يعتبر التحليل النسقي أنسب الإقترابات في هذا المستوى فهو كما يؤكد "أنيك برشرون" A.Percheron وسيلة تحليل فعالة لفهم تفاعلات الحزب مع باقي الأنساق لا سيما منها النسق السياسي العام (الجزائري في هذه الحالة)، فهو يرى أن كل نسق هو نسق مفتوح يعمل في إطار تبادلي متواصل مع البيئة؛ لا يبحث هذا التحليل في فهم الميكانيزمات الداخلية و التطورات الأساسية المتعلقة بحياة الحزب [1]، بل يسعى لفهم المكانة الحقيقية للنسق في إطار البيئة أي مكانة الحزب في إطار النظام السياسي.

لفهم جوهر الحياة السياسية للحزب علينا بناءا على هذا التحليل أن نتعدى الأطر البنيوية التي تعتبر مجرد أشكال زائلة للأنساق، فهناك نشاطات و عمليات أساسية تميز كل الأنساق السياسية حتى و إن اختلفت البنى، لذلك قبل أن نبحث في البنى ينبغي أن نهتم أولاً بطبيعة تفاعلاتها [2]، لذلك ينبغي الإحاطة بميكانيزمات الحياة السياسية للحزب و ليس بالحزب في حد ذاته.

و إذا كان من الصعب تطبيق الإطار النظري لإيستون Easton على دراسة الحزب لأنه تحليل يعاني أصلاً من غياب تحديد دقيق لكل المسائل المتعلقة بالبنى، إلا أنه يبقى وسيلة ملائمة للإطاحة ببعض القضايا التي تهمني في هذا المستوى من التحليل من أهمها: كيف يستطيع حزب جبهة التحرير الوطني التكيف مع الواقع السياسي الجديد الذي فرضته عليه البيئة ؟ كيف يستجيب لتأثيراتها ؟ كيف يستطيع هذا الحزب إعادة توازنه في علاقته بالمحيط؟ كيف كانت التغييرات التي شهدها ؟ كيف استطاع هذا الحزب الحفاظ على بقائه؟ و هذا التساؤل الأخير هو جوهر التحليل النسقي.

---

(1) Annick Percheron , "Note de recherche : a propos de l'aplication du cadre théorique D'Easton à l'étude Du parti communiste Français ,**R.F.S.P** , n°= 1,Fevrier , 1970 ,p . 89

(2) نفس المرجع ، ص 77.

ولإثبات صحة الفروض أو عدم صحتها ، و للإجابة على تساؤلات البحث كان لزاما ربط البيانات المتوفرة بإطار نضري يعطيها دلالة علمية ، إلا أن ذلك لن يكتمل من دون تحديد عدد من المفاهـــيم المرتبطة به و الضرورية لفهم الضاهرة المدروسة على اعتبارها حجر الأساس لأي بحث عـــلمي ، فالعـــلوم تعـــتمد على مفاهيمها و هي أهم من النضريات التي لا يمكن أن تصاغ إلا في مفاهـــيم [1] ،حيـــث تعتبر المفاهيم بمثابة الألفاض التي تعبر عن الضاهرة المدروسة ،وهي التي تقود البحث نحو اختيار الوسائل الملائمة ، لأنها القوالب التي تصاغ فيها الأشياء لتتخذ دلالات، و هي الإطـــار المفاهـــيمي الذي يشخص و يصف و ينظم و يقارن بالألفاظ هذه الضاهرة لتصبح بذلك القاعدة الإمبريقية للعلم .و لعل أهم المفاهيم التي ينبغي تحديدها في هذه الدراسة :

الحزب السياسي :

الحـــزب يعني لغويا الورد (بكسر الواو) ، الطائفة ، السلاح، و جماعة الناس . تشتق الكلمة لغويـــا من حَزُبَ ،يحزُبُ، حزبا ، و يحزب الشيء يعني يشتد ،حَزَبَهُ الشيء (الأمر) نابه ، و اشتد عـــليه أو ضـــغطه ، و أمر حَازبُ و حَزِيبُ :شديد،و حَازَبْتُه تعني كنت من حزبه [2] ؛ أما المعنى الاصـــطلاحي فيعني جماعة من الناس اتحدت أفكارهم و تشابهت ميولهم و أهدافهم . للكلمة عدة معـــاني في الاســـتعمالات التاريخية و في القرءان الكريم (سورة الأحزاب) ، فالأحزاب جمع حزب وتعني: جمعا كانوا قد تآلبوا و تظاهروا على محاربة النبي صلى الله عليه و سلم، و تعني جند الرجل وأصـــحابه الذين على رأيه" ***وإني أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب***" و هم قوم نوح و عاد وثمود ، ومن أهلكه الله من بعدهم .

---

(1) محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي** ، المناهج ، الإقترابات ، و الأدوات . الجزائر : دنن ، 1997 ، ص . 87

(2) محمد بن يعقوب الفيروزأبادي ، **القاموس المحيط** ، ط 6 ، مؤسسة الإرسال ، 1419/ 1998 ، ص ص. 73-74

يعّـــرف الحـــزب السياسي في موسوعة السياسة أنه : " ***مجموعـــة من المواطنين ، يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة ، و ينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة و تحقيق برامجهم*** " [1] .
كلمة حزب تترجم إلى " parti" باللغة الفرنسية ، و هي مشتقة من فعل partir الذي يعـــــــني في الـــلغة الفرنســـية القديمة " تقسيم الشيء إلى أجزاء ، أو فصل الشيء عن الأجزاء . اصطلاحيا كـــان التعـــبير يستعمل للدلالة على جماعة مسلحة تعمل على هامش الجيش أو ضده ، مع الوقت أصبحت تعبيرا عن الفرقة العسكرية ، ليصبح التعبير فيما بعد مرادف للفرق السياسية factions [2].

كانت الأحزاب السياسية بداية ظهورها تعبيرا عن الانقسام ، فهي في نظر المنظرين التقليديين نهايـــة القرن 19 تعبيرا عن عدم انسجام ووحدة الأمة و مرادف للشيع و الفرق ، لكن ما فتأت أن أصـــبحت محـــور الحياة السياسية اليوم.كانت أغلب الدراسات الصادرة في الغرب حول الأحزاب تكتفي لفترة غير بعيدة بتحليل " عقائدها " فقط ، و هذا الاتجاه ناتج عن المفهوم الليبرالي للحزب الـــذي ينظر إليه كجماعة عقائدية ، فالحزب هو جماعة أشخاص يعتنقون العقيدة السياسية نفسها حسب ما قال بنجماتن كونستان عام 1816 . إلا أن تعريف الحزب - خاصة بعد الخمسينيات من القـــرن - لم يعـــد يســـتند فقط على العقيدة حتى في المفهوم الليبرالي نفسه ، حيث أدخل عنصر المصـــالح في تعـــريفه ، وقد استطــاع المفهوم الماركـــــسي للحزب - الطبقة أن يخلف مفهوم الحـــزب- العقيدة ، و قد انعكس الاختلاف حتى على اللغة المستعملة ذاتها ، فالأمريكيون يطلقون تعبير " آلة " و الشيوعيون تعبير " جهاز " .[3]

---

(1) عبد الوهاب الكيلاني ، الموسوعة السياسية ، ج1 ، الطبعة 3 ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1997 ، ص . 309
(2) D.L.Seiler , les partis politiques ,2éme edition ; Paris :Armand colin;2000 ,p.
(3) عبد الوهاب الكيلاني ، مرجع سابق ، ص . 310

تتراوح الدراسات العديدة حول الأحزاب ما بين التركيز على الجانب الفلسفي للظاهرة (دافيد هيوم D.Hume)و على جانب العقيدة (إيدمان بيرك E.Burke و بنجامان كونستان B.Constant) و أحياناً أخرى على المشروع أو الطبيعة الإيديولوجية (هانس كيلسن H.kelsen وفرنسوا قوقل F.Goguelجورج بوردو G.Burdeau)أو على الجانب التنظيمي كما فعل دوفرجيه M.Duverger ،ج. لابالمبارا J.Lapalombara و مايرون واينر M.Weiner أو التركيز على مختلف مظاهر الواقع الحزبي (م-فيبر M.weber، ريمون أرون R.Aron، ألان وير Ware.[1]

و إن تعددت التعاريف إلاّ أنها تتفق في نضري في مسألة جوهرية و هي « الوحدة » سواء ارتكزت على الأفكار أو المصالح. و إن كنت أعتقد فعلاً أن الحزب هو قبل كل شيء تجمع حول مجموعة من الأفكار بقدر ما كانت محددة بقدر ما كان هذا التجمع منظمًا و كنّا أمام تنظيم حزبي دقيق، و شرط دقة التنظيم هو شرط صحة و نجاح و ليس شرط وجود، حيث أن الحزب يوجد إذا توافرت الأفكار و من يؤمن بهذه الأفكار، و لكن هل يتكيف ذلك مع حالة الدراسة؟

تحتاج هذه الدراسة إلى تعريف إجرائي فرضته طبيعة حزب جبهة التحرير الوطني من حيث تأثير ظروف نشأته التاريخية على طبيعته و تركيبته البشرية، لذلك يمكن القول :

« إنّ حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الواحد سابقًا في الجزائر (1962-1988)، و هو عبارة عن تنظيم سياسي متعدد داخليًا، تميّز بارتباطه بالسلطة السياسية لفترة طويلة نسبيًا، ارتباط أنشأ لدى تركيبته ثقافة سياسية مشتركة نسبيًا رغم اختلافاتها " الإيديولوجية " الجلية في كثير من الأحيان، تمكن من البقاء في الساحة السياسية التعددية بعد إقرارها عام 1989م »

---

(1) D.L.Seiler ,les partis politiques ، مرجع سابق ص . 23-24 .

البنى الإنقسامية:

الانقسامية هي ترجمة للكلمة الفرنسية "segmentaire"، و المشتقة من" segment" و تعني جزءا من كل منفصل عن باقي الأجزاء ،و« segmentation » هي الانفصال العضوي عن الأجزاء.[1] ، أو الانفصـــال العفوي للأجزاء . إن النعت الانقسامي مأخوذ من مصطلحات العلوم الطبيعية ، حيث يمـــثل الانقسام الخلوي وظيفة حيوية ، و يعني الانقسام الخلوي انقسام نفس البنية (الخلية) للقيام بعـــدة وظـــائف حيوية . يقوم الانقسام الخلوي بوظيفة *التكاثر* ؛ وظيفة *التعويض* الذي يتم عندما تصـــاب بعض الخلايا بالتلف أو تنتهي حياتها ؛ وظيفة *الدفا ع* (انقسام خلوي يفرز ارتفا ع نسبة الكريات البيضاء مثلا لحماية الجسم من خطر خارجي) ؛ أو وظيفة *النمو*. يتشكل الجسم الخلوي بعد انقسامات متتالية ،مع حفاظه على نفس الحجم و نفس الخصائص (البنية) .

و تعبر عملية تكون أولى الخلايا انطلاقا من الجزئيات العضوية molicules organiques عن ما يســمى بالـــنماذج المركبة (modéles complexe) في هذا الإطار أثار مفهوم ما يســـمى بـــ"*الهياكل المنبثقة*" اهتمامي ، و هي أنساق حسب دراسة قامت بها جماعة متعددة التخصصات بمعهـــد ســـانـــــــتا فو Santa Fe بالمكسيك الجديدة ، تمتلك قدرة غريبة في الانتقال من وضع "تشــــتت" إلى وضـــع " تنظيم " [2] ، و تنتمي إلى ما يسمى بالنماذج المركبة ، و كأن طبيعتها "المركبة" منحتـــها هذه القدرة !

إن الأجسام المسماة انقسامية مكونة تكوينًا يمكن معه للجسم الواحد أن ينقسم على نفسه إلى شـــطرين، مخـــرجًا لـــلوجود شخصين منفصلين قادرين على الحياة . قياسًا على هذا فالجماعات الانقسامية هي التي تنشطر بصفة لا متناهية بحيث أن الأجزاء المتولدة من هذا الانشطار تتشابه فيما بينها، و يعاد إنتاجها باستمرار، بل و هي قادرة على التجمع و الاتحاد قصد خلق مجموعات ذات مســـتوى أكبر، عملـــيتـــا الانشطار و الاتحاد يقعان بدافع التنافس ويؤديان إلى مسلسل مستمر للتوازن، ما يمـــيزها أيضًا هو الطابع المشياعي وعـــــــدم تمركز السلطة ونموذج البنى الانقسامية

---

(1) Le petit Larousse illustré 2000, Larousse, Her، ص 928

(2) Achille Weinberg ، مرجع سابق ، ص . 17

العمـــوم نظام المعارضات المتوازنة ، يتكون من فئات متداخلة ترتبط فيما بينها لكن تتمتع بقدرمن الاستقلالية، يطبعها نوع من التعارض و التكامل [1].

الانقسامات الداخلية:

انقسم، ينقسم، انقساما، يعني تجزأ أجزاءً . أما باللغة الفرنسية فالانقسام مشتق من الكلمة اللاتيــنية (divisio) ، و تعـــني تقسيم الشيء إلى أجزاء متنوعة . في العلوم البيولوجية يعبر الانقسام الخــلوي عن نمط إعادة إنتاج الخلايا، و يستعمل التعبير إصطلاحيا عن التشتت و الانشقاق نتيجة اختلاف المصالح و الآراء .[2]

هذا التعبير مرادف لتعبير انقسام داخلي في صميم جماعة منسجمة، و يحمل في الغالب مفهومًا سلبيًا و أحيانًـــا إدانة صريحة (الإنقساميون) . و قد استخدم هذا التعبير في القرن 19 في الغالب كمرادف لحـــزب ، ويـــدل كل منهما على سيرورة انقسام يجري في قلب الجمعيات النيابية بين مجموعات متضـــادّةً . و قد حلّ تعبير" الحزب" شيئًا فشيئًا محل تعبير" الانقسام الداخلي"، ليدل على التنظيم البـــنيوي و الدائم المؤسس على أهداف الوصول إلى السلطة وممارستها. سوف يحظى تعبير انقسام داخـــلي أو كذلك " نزعة " " تيار " أو بطريقة أقل استعمالاً " كسر " للدلالة على فصائل داخلية في الأحـــزاب. تـــترجم الانقســـامات الداخـــلية في قلب التنظيمات الحزبية التفسخ الفكري أو الإســـتراتيجي وتعارض المصالح و المجابـــهات بين الزعماء و الأتباع، و هي معتدلة لحد ما لكنها تترع إلى أن تصبح القاعدة في التنظيمات الحزبية و هي مقبولة أحيانًا من دون أن يعترف بها شكليًا و أحيانًا يكون وجودها على العكس منظمًا بدقة لدرجة أن الحزب لم يعد سوى أرخبيل انقسامات متعارضـــة . لقدكـــانت الانقســـامات الداخلية دائمًا عديدة بشكل خاص و نشطة في صميـــم الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في حين أن الأحزاب الشيوعية كانت تمـــنعها قطعًا باسم المركزية الديمقراطية . [3]

---

(1) سالم لبيض ، " من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي " **المستقبل العربي** ، العدد 261 ، نوفمبر 2000 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ص . 69 –70

(2) le petit larousse illustré ، مرجع سابق ، ص . 34

(3) أولفييه دوهاميل ، إيف موني ، **المعجم الدستوري** ، الطبعة 1 ، (ترجمة منصور القاضي) ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، 1996 ، ص . 962

الاستقرار :

تـــترجم الكلمة إلى " stabilité "، و هي مشتقة من الأصل اللاتيني " stabilis "، و تعني البقاء واقفًـــا. يشير تعبير "stable" إلى الأشياء ذات القاعدة القويّة، الوضعية المتماسكة التي لا يمكنها أن تســـقط، و قد يشار من خلال المصطلح إلى ما هو دائم و مستمر. يقال في الاقتصاد تثبيت النقد "stabilisation monétaire " و يقال إعطاء النقود قيمة محددة يعني استقرارها. أما في الكيمياء يعبر الاســـتقرار عن مقاومة التغيُّر الكيميائي، في الفيزياء يشير الاستقرار إلى نسق في توازن مستقر.و في الميكـــانيك ، يعبر المصطلح عن نسق دينامي و قدرته على العودة إلى حالته الأولى بعد تعرضه لخلل ما.[1]

يشـــير التعـــبير في العلوم الاجتماعية على العموم إلى وضع اجتماعي سليم و منسجم. و المثير للانتباه هو أن أية دراسة اجتماعية (بما فيها السياسية) مهما كانت الزاوية التي تنطلق منها والمنهج الـــذي تعتمده تتطرق عن وعي أو غير وعي إلى مسألة الاستقرار، و أنها في كل مرة تربطه بمفاهيم ذات صـــلة عفوية به ، أهم هذه المفاهيم : التوازن و التغيير. هذا ما يجعلنا نعتبر مفهوم الإستقرار **"مركبا"** قد يعني وضعا قائما ،أو توازنا ديناميا، كما قد يعني تغييرا مؤسسا.

في العلوم الاجتماعية ، يعتبر التحليل القائم على الأنساق أكثر التحاليل استعمالاً لهذه المفاهيم حيث ينصب على تغييرات النسق في إطار نظرية الاستقرار، و هو تحليل مفاده أن كل تغيير (داخلي أو خارجي) يقع في إطار نسق متكيف مع المؤثرات الخارجية ، علمًا أنّ تحليل التغيير السياسي لا يتم على أساس فكرة الإنقطاع أو الثورة وإنما من خلال فكرة التطور[2] هذا ، و يكمن فهم هذه التغييرات في فكرة الضبط الداخلي. يسعى كل نسق دائمًا إلى إعادة توازنه في علاقته بالمحيط [3] ،

---

(1) le petit larousse illusté ، مرجع سابق ، ص . 962

(2) جون بيار كوت ، جون بيار مونيي ، من أجل علم اجتماع سياسي . (ترجمة محمد هناد) ، ج 1 ، الجزائر : ديوان الخدمات الجامعية ، 1985 ، ص . 70

(3) نفس المرجع ، ص . 69

ولا يعتبر هذا التوازن عودة إلى الوضع السابق بل هو توازن دينامي. ووصفنا لتوازن ما أنه مستقر لا يعني أنه ثابت و إنما يتغير في إطار حدود معينة إذا تجاوزها اعتبر غير مستقر.[1] و في هذا الإطار يقوم تحليل بارسونس T.Parsons للنسق الاجتماعي أساسًا على ثلاثة مفاهيم: النظام ordre، التكامل، التوازن. إن فكرة التوازن لا تشير إلى الآلية (التوازن الآلي) ، حيث يشير هذا التوازن ضمنيًا إلى إمكانية حدوث توترات تترتب عليها نتائج غير مرغوب فيها، لكن على النسق التغلب عليها لضمان توازنه [2]،و حتى يتمكن من ذلك أعطى «الوظيفيون- البنيويون» جملة من العوامل سموها بـــ " *المستلزمات الوظيفية*"، أهمها مفهوم التكيف، التكامل و المحافظة على النمط، . يشير مفهوم التكامل إلى ضرورة الحفاظ على الانسجام بين مكونات النسق و وضع طرق لمنع الإنحراف والتعامل معه و هو مفهوم يهدف للإشارة إلى ضرورة المحافظة على " وحدة " النسق و تماسكه، عليه أيضًا أن يحافظ قدر الإمكان على حالة التوازن فيه و هو ما يرتبط مع مفهوم المحافظة على النمط.[1]

يقول جورج لافو أنّ مفهوم التوازن العام يعبر عن نسق سياسي عناصره مرتبطة تنزع نحو الإنسجام، و كثيرًا ما يثير عدم تحقق هذا التوازن مسألة التغيير السياسي[4]. إنّ مفهوم التغيير يجعلنا نـــظر للسياســـة كنشـــاط يعيـــش تجاذبًا مستمرًا ما بين العملية التوازنيةl'équilibration و العملية اللاتوازنية، تصبح فيها مفاهيم كموازين القوى على قدر كبيرمن الأهمية. [5]

الـــتوازن عـــند بارسونس هو النزعـــــة الطبيعية لكل نسق، أمّا **التغيير** فهو نوعان: تغيير توازني changement d'équilibre يمس الأجزاء من دون تعديل و تصاحبه سلسلة تكيفات سطحية، و تغيير يمـــس البنية ككل نتيجة تراكمات للتوتر و يؤثر على طبيعة النسق و يؤدي إلى تغيير في قمة البنية و في قـــيمها الـــثقافية مؤثرًا بذلك على وظيفة الإستقرار [6] المعياري normative. الحديث عن توازن النسق يقودنا للحديث عن قوانين علم الميكانيكا و هي أربع 4 مبادئ على العموم:

---

(1) نفس المرجع ، ص . 70

(2) محمد علي محمد ، علم اجتماع التنظيم : مدخل للتراث و المشكلات . ج1 ، القاهرة : دار الكتب الجامعية ، 1976 ، ص 224

(3) إيان كريب، **النظرية الاجتماعية: من بارسونس إلى هابر ماس**. (ترجمة محمد حسنين غلوم)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999، ص.24.

(4) G.Lavau « difficultès èpistèmologiques de la science politique » **cahier de ISEA** ,SèrieM,4,p.32

(5) نفس المرجع ، ص.33

(6) Madelaine Gravitz, **Mèthodes des Sciences Sociales**,3ème èdition, Paris : Dalloz, 1976, p.443

- **مبدأ القصور الذاتي** Principe d'Inertie: مفـــاده أن الفعل يأخذ مساره من حيث المعدل و الإتجاه، لا يتوقف إلاّ بظهور قوى معارضة و دافعة.
- **مبدأ الفعل و رد الفعل** action - réaction: كـــل تغيير في اتجاه الفعل يصاحبه تغيير مواز يتعادل معه في القوة الدافعة و يعمل لتحقيق التوازنه.
- **مبدأ الجـــهد** Principe d'effort: كل تغيير في معدل الفعل يتناسب مباشرة مع مقدار القوة الدافعة
- **مبدأ تكامل النسق** Systéme d'integration: كـــل عنصـــر في النسق يميل للاستقرار والاتساق مع باقي العناصر ليؤدي وظيفة تساعد على تحقيق التكامل و تدعيمه. [1]

في إطـــار اهـــتمامه بدراسة دينامية الحياة السياسية يرى إستون D.Easton أن مفهوم " التوازن " يطـــرح صعوبات اصطلاحية وامبريقية عديدة كمفهوم فعال لتحليل الحياة السياسية، لأنه يعطي انطـــباعًا أن أعضاء النسق لا يهدفون فقط إلى إعادة التوازن السابق. لذلك دعى إلى التفكير في مـــناهج إصطلاحية تعترف أن الأفراد أحيانًا يفكرون في تحطيم توازن سابق أو ربما الوصول إلى وضعية لا تـــوازن مستمر [2]، لذلك يقترح مفـــهومًا يبعدنا عن التصـــور الستاتيكي للظاهرة السياسية ، و قد يساعد في فهم الظاهرة المدروسة ، و هو مفـــــــهوم ***"القدرة على المقاومة"*** الـــذي يؤكـــد كمفهوم على دينامية النسق وقدرته على مواجهة كل خطر و على البقاء . هذه القـــدرة تساعد النسق على تبني إجراءات إيجابية و إبداعية إما لإبعاد أو احتواء كل القوى التي تهدف إلى القضاء عليه كنسق ، فلا يكتفي بالتحرك إزاء الإختلالات التي يواجهها متأرجحًا بين نقطة توازن سابقة أم جديدة بل يقاوم تلك التوترات في نظره. [3]

---

(1) محمد علي محمد ، مرجع سابق ، ص . 238

(2) David Easton , **Annalyse du systéme politique**.traduction de Piérre Rocheron) , Paris : Armand Colin , 1974 , p . 22

(3) نفس المرجع ، ص . 23

شكلت ظاهرة الاستقرار السياسي محل اهتمام بالغ ضمن التحاليل السياسية التي قدمها هانتجتن Huntington ، حيث يعتبر الاستقرار في نظره ميزة رئيسية من ميزات المجتمعات التي حققت تنمية سياسية . و تتداخل العديد من المفاهيم المرتبطة جوهريا بموضوع هاته الدراسة ، وعلى رأسها مفهوما التغيير و التكيف ، أدوات تحليل فعالة تتناول الظاهرة المدروسة ، و تندرج كلها ضمن الأبحاث المتعلقة بالتنمية السياسية ، غير أن هانتجتن كان قد بلور مفهوما ملازما للتنمية السياسية يعبر عن وجود مؤسسات مستقرة ، مكيفة ، مركبة ، مستقلة و متجانسة أطلق عليه تعبير "التأسيس " (1).

إن مفهوم التأسيس هو أداة فعالة للتحليل السياسي بل أفضل متغير يمكن للدراسات المتعلقة بالتغير السياسي أن تعتمده حسب هانتجتن Huntington . يندرج هذا المنطق ضمن تيار علمي يضم عدة أبحاث كتلك التي قدمها داهرندوف في دراسته للتغيير الاجتماعي من خلال التأسيس التدريجي للتراع الذي جعل منه الشرط الأول لتحقيق الديمقراطية السياسية ، ليأتي إيزنستات Eisenstadt من بعده ويبين كيف أن النمو السياسي لا يتحقق إلا من خلال عملية التغيير التي تتم عبر بنى سياسية قادرة على إعطائه شكلا و معنى . غير أن هانتجتن يذهب أبعد من ذلك عندما جعل من التأسيس المعيار الوحيد للتنمية السياسية .بهذا المنطق لن يستطيع حزب جبهة التحرير الوطني تطوير نفسه إلى مستوى الحزب السياسي ما لم يحقق قدرا معتبرا من التأسيس ، و يعني ذلك تمكن تنظيماته وإجراءاته من تحقيق مستوى عال من التكيف ، التعقيد ، الاستقلالية ، الانسجام (التماسك) حيث يؤكد هانتجتن أنه لن يوصف تنظيم سياسي بأنه مؤسس ما لم يمتلك صفة "***التكيف***" و لن يتحقق له ذلك ما لم يمتلك القدرة على مواجهة التغيير مع إمكانية الحفاظ على بقائه والتجدد مع كل مرحلة تاريخية ثم امتلاك القدرة على أداء وظائف جديدة غير تلك التي بررت ظهوره . (2)

---

(1) Bertrand Badie, le développement politique , 5 édition , Paris :Economica , 1994, p.84

(2) نفس المرجع ، ص 87.

أما ميزة "***التعقيد***" يتم تحقيقها عندما لا يبقى هذا التنظيم تابعا في سيره لقواعد تضعها بنية واحدة فقط (طرف واحد) ، و إذا فشل هذا التنظيم في تطوير مؤسساته و إجراءاته لكي لا تصبح تعبيرا عن مصالح فئة اجتماعية معينة فقط فشل إذن في تحقيق ميزة" ***الاستقلالية*** " . فمثلا الحزب الذي يكون أداة جماعة أو فئة يبقى تابعا لها لأن الاستقلالية تستلزم طاقم وظيفي متخصص يتميز بالكفاءة ويبحث عن المصلحة العامة . و يبقى التنظيم في بحثه عن التأسيس محتاجا إلى ميزة الانسجام (***التماسك***) والتي تعني حصول مؤسساته و إجراءاته على قدر من الإجماع كتعبير عن المؤسسية ما يمنحها بدوره قدرا من القبول و الاحترام لدى المواطنين و لدى الطبقة السياسية على حد سواء و يجعلها محل تقدير ، حتى يتحول ذلك إلى سلوك يومي [1] .

التأسيس إذن هو الفعالية ، لأنه يوفر المؤسسات و الإجراءات التي تحمي الجماعة من الانقسام وتضبط مختلف نزاعاتها ، بل وترقي سياسة منسجمة في خدمة الصالح العام . إنه كلما كانت هذه المؤسسات مركبة و قوية كلما كانت القرارات فعالة ، لأنه في الحالة المعاكسة لا يمكن مراقبة المصالح الخاصة من أجل تحقيق الصالح العام [2] . فبالتأسيس تتم القطيعة مع الولاءات التقليدية وبه تتوزع الأدوار الاجتماعية بطريقة جديدة ، وتتعقلن السلطة وتصبح البنى السياسية أكثر مركزية وتباينا، به ينمو مستوى المشاركة السياسية بعد القضاء على بعض الهياكل التقليدية حتى تفسح المجال لتحديد أنماط تنظيم حديثة أكثر استقرارا ، فيتم بذلك تنظيم التبادل بين الأفراد والجماعات من خلال ضمان إقامة قواعد لعبة سياسية واضحة مع تحديد الأهداف والسعي نحو التوفيق بين الخاص و العام منها.و أخيرا بالتأسيس يتم التنسيق بين الفاعلين الاجتماعيين و يتم تحقيق التبادل في الموارد من خلال بنى حديثة أكثر مرونة . ما لم يتمكن المجتمع أو الجماعة من رفع هذه التحديات و تحقيق هذه الضرورة ألا و هي "**التأسيس**" لن يستطيع تحقيق تنمية سياسية حتى و إن حقق هذا المجتمع تحديثا في مجالات أخرى . إن التنمية ظاهرة واقعة لا محالة لا يمكن تفاديها و الأهم أنها قد تحصل في أية مرحلة من مراحل حياة الجماعة بل و غالبا ما تتم ما بين مرحلتين من الخمول السياسي لأنه لا وجود لتنمية متواصلة ومستمرة . بهذا المنطق كان عدم الاستقرار السياسي

---

(1) نفس المرجع ، ص . 88

(2) نفس المرجع ، ص . 85

الذي عرفه حزب جبهة التحرير الوطني بداية التسعينيات (ما يمكن وصفه بمرحلة الخمول السياسي !) بداية للتأسيس لاستقراره و لتحقيق تنميته السياسية فهل تمكن من ذلك فعلا ؟

تأسف هانتجتن لكون النظريات التقليدية حول النمو لم تبرز أهمية ظاهرة التأخر (الانحطاط) التي تشكل مرحلة هامة في تاريخ الحضارات البشرية فكان تأكيده جار على مسألة تعاقب عملية التنمية و أفولها ، نجده في معرض حديثه عن التغيير الحاصل لتحقيق التنمية السياسية يؤكد أهمية "**المرحلية** " في تـــحقيق ذلك فكثيرا ما أدى قلب الهياكل التقليدية بصورة عنيفة أو الإقرار بالمشاركة السياسية بصورة مفاجئة و سريعة إلى نتائج بعيدة كل البعد عن "التأسيس" الذي يتحدث عنه ، فالتحديث السريع الذي تطمح إليه بعض الأنظمة الطامحة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لن يستطيع إقامة مؤسسات قوية ، مستقلة و متماسكة لأن هذه الأنظمة غالبا ما تعمل على تبسيط عملية التأسيس – بأن تضع الهياكل و توحي باستقلاليتها مثلا — حتى تفقدها معناها ، فعلى التحديث أن يكون مرحليا و أن يتم في إطار مؤسساتي ملائم.

مـــن خلال ما سبق يمكن القول إن " *الاستقرار* " يعني على العموم قدرة النسق على حل مشكلاته بطريق سلمي من دون اللجوء إلى العنف أو التغيير الحاد في السياسة ، إلا أنه في معناه الفني الضيق يحيل إلى استمرار حالة النسق عبر فترة زمنية معينة . الواقع أن فكرة بقاء النسق تمثل تجسيدا لمدلـــول الاستقرار بمعناه الضيق ، فعادة ما يرى التغيير عل أنه الطرح المضاد للاستقـــرار .بمجرد أن يطرح على النسق قد يضع استقراره على المحك ، بل و يؤدي إلى خلخلة ميكانزماته، هذا ما يجعلنا نعتقد أن التغيير مرتبط بالحركية بينما يرتبط الاستقرار بالجمود، إلا أن دراسة تاريخية معمقة للوضـــعيات التاريخية تبين كيف أن التغيير و الاستقرار ليسا متعارضين كما يظن البعض ، هذا و كثيرا ما يؤدي التغيير إلى تحولات تـــهدف أولاً و قبل كل شيء إلى تحقيق الاستقرار، الذي يبقى مرتبطا بقدرة النسق وطبيعته من حيث المرونة التي يكون التغيير فيها نحو الاستقرار، والانغلاق الذي إن تواجه و التغيير أدى إلى وضعية غير مستقرة،فالرابطة بين التغيير و الاستقرار هي إذن رابطة دينامية. هي مفاهيم ستعطي للدراسة دلالة علمية نحن بحاجة إليها في مثل هذه المواضيع و ربما تكون بداية للتفكير في مناهج و اقترا بات جديدة للتقرب من الواقع السياسي الجزائري الذي أبدى "خصوصية" ملحوظة .

2- الإرث السياسي و الثقافي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني ودوره في تماسكه كحزب.

كـــان ارتباط حزب جبهة التحرير الوطني * كحزب واحد بالنظام السياسي الجزائري ذا أثر كبير عـــلى تركيبـــته البشـــرية، و كانت ظروف نشأته ثم تطوره المرتبط بواقع سياسي أحادي، محددًا أساسيًا لمواقفـــه و توجهاتـــه السياسية، و بالتالي عاملا أساسيًا في بلورة ثقافته السياسية. إن تحليل سياسة حزب سياســـي من الزاوية الثقافية يزيد من قدرة الباحث على الإحاطة بمدى تفاعله مع البيئة السياسية من جهة (أي النســـق السياسي الذي يشمله)، و مدى قدرته على التحول و العمل من جهة أخرى [1]، لأن ثقافة أعضـــاء الحـــزب ، مواقفهـــم و توجهـــاقم حول السياسة هي – في مجموعها– قاعدة النشاط السياسي والوســـيلة التي يمكن من خلالها فهم ماضي الأفعال السياسية فيه و التنبؤ بمستقبلها، و فهم القواعد و القيم الماديـــة و الرمـــزية المقبولة لديه، على اعتبارها محددا للعلاقات بداخله و للخطوط التي لا يمكن تجاوزها. ويعتـــبر مفهـــوم الحزب– النســـــق (systéme-parti) في هذا السياق من المفاهيم المفيدة التي توجه الـــباحث نحـــو الاهـــتمام بتفاعل الحزب مع بيئته الخارجية – النظام السياسي الجزائري في هذه الحالة – وبالتالي إدراك للمكانة التي يحتلها والدور الذي يؤديه فيها [2].

*سوف أرمز إلى حزب جبهة التحرير الوطني أحيانًا بـــ حزب ج.ت.و

(1) G.A.Almond, G.B. Powel, **Analyse comparée des Systémes Politiques: Une Theorie Nouvelle,** (Paris: Tendences Actuelles, 1992, P.39.

(2) Annick Percheron. " A Propos de L'application du cadre Théorique d'Easton à L'étude du partis : أنظـــر Communiste Français" **In Revue Française de Science Politique**, N°1, Vol XX, fevrier, 1970, P.86.

قامت التجربة السياسية للحزب بربــــط تركيبته البشرية بما يمكن تسميته "نسق من التـــصورات" يمكـــن أن يأخذ مفهوم بورديو " Bourdieu " لما يســـــــميه بـــ "Habitus " التعود الذي يعني طريقة لـــلوجود maniére d'être أكثر من كونه نسقا سلوكيا يعتاده شخص ما، هو أقرب إلى الروح Ethos الـــذي يشـــكل تصرف الفرد و ينظمه و يوجهه و يربطه بنسق من التصورات الخاصة بفئة أو طبقة يطلق عليها بورديو مصطلح Class-Habitus[1] الذي قد يعني في دراستنا هذه "النخبة السياسية الحاكمة".

يؤكـــد بورديـــو أن الفرد يتفاعل جدليا مع الـــ« Habitus» أي مع سلوك معين، و يقوم هذا الـــتفاعل بإنـــتاج ممارسات تثبت مع الزمن و تؤثر لحد بعيد في توجيه مواقف الفرد ، و يعتبر "التعود" أو الســـلوك مبدءاً موحدًا لأنه ينتج روحًا تجعل من كل الممارسات الصادرة عنه مرتبطة ببعضها البعض، قد يســـاعد هـــذا المفهـــوم في تحليل حزب ج.ت.و كنسق من الميول و الاستعدادات السياسية الشائعة بين عناصر نفس البنية السياسية (أي الحزب)، رغم كونه بنية انقسامية ذات تيارات مختلفة.

لقـــد تكوَّن لدى التركيبية البشرية للحزب جملة من السلوكات و المواقف انتقلت من جيل إلى جيـــل مـــنذ الإســـتقلال ،كـــانت وليدة الظروف المادية للنسق السياسي على وجه الخصوص، ظروف إشـــتركوا فيهـــا عبر سلسلة زمنية طويلة نسبيا، جعلت ظروف تكون الحزب قبل الإستقلال و بعده سببًا في بـــروز تركيبة قيادية متنوعة سيوسيولوجيًا، توحدت سياسيًا في تنظيم سياسي لم يعرف لنفسه وجودًا بعيـــدًا عـــن السلطة، يضم نخبا سياسية كثيرة و متنوعة تعودت على العمل السياسي الرسمي بالقرب من صاحب القرار.

(1)Jean. Yves Caro, " La Sociologie de Pierre Bourdieu: élement Pour une théorie du champ politique" **In Revue Française de science Politique**, N°6, Vol 30. Decembre 1980, P.1185.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مسائل تساعد في فهم ثقافة الحزب السياسية، و في إدراك ممارسات الحزب التي بقيت و ثبتت في الزمن، من خلال الحديث عن طبيعة النظام السياسي الجزائري من باب تأثير منطقه الأحادي على تكوين الحزب و تطوره، و تأثير منطقه للإدماج السوسيوسياسي في ظهور قاعدة اجتماعية للسلطة تحقق ولاؤها من جراء ما كان يوفره الريع المادي والرمزي ، و تأثير كل ذلك كممارسة في خلق بنية نفسية لتركيبة الحزب- الذي كان جزءا من هذا النظام السياسي-ستؤثر على مستقبله و تحدد توجهاته و خطه السياسي بصورة واضحة، بنية نفسية قد تكون من العوامل التي وحّدت تيارات الحزب رغم اختلافاتها.

1.4- الإرث السياسي و الثقافي للحزب:

1.1.4 - تأثير الأحادية السياسية على الحزب:

بعـــد نجاحهـــا في إبعاد المعارضة، استغلت الفئة الحاكمة بعد الاستقلال كل الأبعاد و الرموز الثقافية والمؤسســـاتية و وظّفـــتها لصـــالح مشـــروعها السياسي من دون احترام التنّوع السوسيولوجي و الثقافي للمجتمع، فحدث ما يعرف في علم الإجتماع السياسي ذوبان المجتمع في الدولة و هيمنة المجتمع السياسي عـــلى المجتمع المدني[1]، لا سيما بعدما تحول بناء الدولة إلى رهان تبنته الفئة الحاكمة كفاعل مركزي. هذا مـــا يجعل عملية فهم دينامية التغير الإجتماعي العام (بما فيه السياسي) في الجزائر غير ممكن من دون تحليل نـــوع العلاقـــة الـــتي جمعت المجتمع بذلك المشروع السياسي، و يجعل البحث في طبيعة النظام السياسي والمـــنطق الذي حكمه طيلة الفترة الممتدة (1962-1988) مستوى تفسيريًا هامًا لفهم طبيعة حزب ج.ت.و كونـــه جـــزءًا مـــن هذا النظام السياسي، بغض النظر عن النقاش الدائر حول قوته أو ضعفه أمام الجهاز التنفيذي.

لقـــد بنيّ النظام السياسي الجزائري على نفي الصراع السياسي ، الأمر الذي نجم عنه تسييس عالي للصـــراع الإجتماعي و خلط بين المجال العام و الخاص، كما بني على إدعاءات وجود إجماع لم يكن يعني - إن وجـــد- تجانس السلطة ، كان الحزب الواحد حتى 1988 وسيلة و مكانا لصنعه[2]، حيث كلّف هذا الحـــزب بدور تمثيلي كان في الواقع **رمزيا**، فرغم اعتراف النصوص و الخطابات السياسية بتفوقه المؤسساتي و الإيديولوجـــي إلا أنه لم يكن من الناحية العملية وخلال الممارسة اليومية سوى مجرد تابع؛ و رغم تأكيد الخطـــاب السياســـي مهمـــة تنشيطه لـــهياكل الدولة و ممارسة الرقابة عليها، إلا أنه بقي غامضا إذ تعلق الأمر بالتحديد الدقيق لمعنى هذه الرقابة.

---

(1) عمـــار بلحســـن، " المشـــروعية و الـــتوترات الثقافية: حول الدولة و الثقافة في الجزائر" **الأزمة الجزائرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص.463.

(2) Jocelyne Cesari, " L'Etat Algerien protagoniste de la crise", **In Peuple Mediterranéens**, L'Algerie en Contrechamps, N°70.71, Janvier.Juin 1995, P.188.

1.1.1.2. طابـــــعه الرمزي:

لقــد كــان الحزب تجسيدا لما يمكن تسميته بالريع الرمزي من خلال إضفاء مشروعية على السلطة كــان اســتقرارها مرهونا بقدراتها أو بالأحرى بفعالية عملية التجنيد و التوزيع التي تقوم بها. عوض أن تكــون مؤسســاتها المركزية و المحلية أجهزة لضبط اللعبة السياسية أصبحت مجرد رهانات سلطوية في يد الــنخب الســائدة ، فأصبح الحزب الذي يعتبر أهم هذه المؤسسات من الناحية المؤسساتية مجرد جهاز يــلعب الدور الرمزي و يضفي المشروعية على قرارات السلطة التي لم تكن تلجأ إليه إلا لتدعيم سيطرتها، هــذا مــا جعله يصبح على حد تعبير سامي نير Sami Nair مجرد قوقعة فارغة **لم تستطع التطور نتيجة لهيكلة السلطة ذاتها** [1].

إرتــبطت رمزية الحزب لحد بعيد بأزمته كجهاز منذ أن تمكنت الجماعة المطالبة بالمشروعية التاريخية مــن تجســيدها في حزب لا وجود له ، كان ينبغي إبقاؤه و التباهي بالانتساب إليه [2] " فحوّل مفهوم الســيادة" كمفهــوم سياسي و قانوني غربي –جراء ذلك- لصالح الحزب الذي احتكر الساحة السياسية وأصــبح التعــبير الدائــم و الفعــلي و الأخــير عن السيادة ، فأصبحت المشروعية الثورية هي الأساس الإيديولوجي الذي جعل السلطة من الناحية النظرية تنبثق من الشعب ومن الناحية العملية في يد الحزب.

لقــد تميــز حــزب ج.ت.و – ولمدة طويلة- بازدواجية تتمثل في كونه رمزا و ضامنا للوحدة من جهــة، و جهــازا للسلطة من جهة أخرى، جهاز ينتمي إلى الصيغة المشهورة (الحزب- الدولة- الجيش) الــتي تعــبر عن "أحادية السلطة" و تعددية النخب السياسية . في هذا السياق يؤكد محمد حربي أن هذا المــنطق قــد أدى إلى إتحــاد مجموع من الشبكات "**اتحادا وظيفيا**" من خلال الاتفاق المبدئي على مفهوم السلطة، والاعتقاد الكبير في عدم قدرة الشعب على تسيير شؤونه بنفسه، مما جعل خطاب السلطة – التي يعتبرالحزب جزءا منها- يتحول إلى مونولوج بعيد جدًا عن واقع الجماهير.

---

(1)Samir Nair, " Crise d'une Nation", **In Confluence**, N°6, Printemp 1993, P.105.

*حيــث دار في صــائفة 1962 أزمــة سياســية حادة بين فريقين، الأول يدعوا إلى إقامة مؤسسات سياسية على المنوال الذي عرف في الدول العربية، وفريق ثاني دعى إلى التأسيس لمشروعية ثورية.

(2) Nasserddine Ghozali" Reflection sur le processus de lègitimation du pouvoir en Algerie : enseignement pour l avenir" In **RASJEP**,n°1 , Mars 1990 , p . 20

كــان قيــام النظام السياسي الجزائري على ما يسميه عمر كارلي Omar carlier .بمبدأ " القدسية السياســية" سبب لجوئه إلى تجنيد مجموع من الرموز التي تجسدت من خلال الحزب. باشر هذا النظام في تعزيــز نفســه حول سلطة تستمد إستقرارها و مركزيتها من المشروعية التاريخية ، فاستمر في نفس منطق الكفــاح مــن أجل الإستقلال، الذي تحول بعد ذلك إلى كفاح البناء الوطني ، و كأن التزامه ببناء الدولة كــان في نظــره سببا كافيا لنفي الإختلاف، و جعل ذلك البناء في مأمن من الضغوط السياسية للمجتمع المــدني ، بعدمــا اعتــبرها خطابــه السياسي خطرًا على الوحدة الوطنية[2] و بذلك أفرغت التناقضات الإجتماعية الداخلية من محتواها، و تقلص مفهوم الدولة إلى مجرد جهاز إداري ينشط به موظفون أصبحوا أكــثر إهــتماما بوضعيتهم الإجتماعية و البنيوية داخل السلميَّة الإدارية. أثّر هذا الواقع سلبًا على الحزب بحيــث أصــبحت إطاراته العليا غير مهتمة بحياته الداخلية نتيجة إنتمائها المسبق إلى سلمية إدارية ولدت لديها شعورا بعدم جدوى الإنتماء لسلمية أخرى.

بعــد الانقــلاب العســكري الذي قام به العقيد بومدين و إستيلائه على مقاليد الحكم فقد الحزب ســلطاته لصالح الجهاز التنفيذي، و أدى غياب **التنافس** السياسي **المنظم** إلى دخول الحزب في صراع مع أجهــزة الدولة، أضعفه بصورة فشل فيها في جمع النخب المتصارعة و فرض سلطته عليها. و يعود فشــله في بــناء مشروع سياسي منسجم من القاعدة في نظر- عمر كارلي Omar Carlier -إلى ضعف الحزب منذ الــبداية في حــل خلافاتــه أثناء الثورة، ليتحول بعد الاستقلال إلى مجرد جهاز في يد الفئة المسيطرة تمرر قــراراتها من خلاله لتكسبها الشرعية، ضعف جعله محل التحكيم الرمزي فقط ، وكان سببًا في تحول ولاء النخبة الموجودة بداخله نحو الولاء لنظام الحكم باعتباره المالك للموارد.

---

(1) Mohamed Harbi , Le FLN Mirage et Réalité , Paris : Jeune Afrique, 1980, P.373

(2) Omar Carlier, «Symbolique du pouvoir et pratique de gouvernement, gestuelle du pouvoir et modèle de Souveraineté : Les figures présidentielles de l'autorité en Algérie Indépendante 1962.1988 » **In Annuaire de l'Afrique du nord**, Changement politiques au Maghreb , Tome XXVIII , Edition du CNRS , 1989, P.106.

لقـــد كـــانت التسلطية في نظر محمد حربي الأساس الذي بني عليه النظام السياسي الجزائري منذ نشـــأته، فالإختلافات التي قد نجدها بين فترات الحكم المختلفة اختلافات سطحية، لأن ذهاب الرئيس لم يكـــن ســـببًا كافيًـــا للقضـــاء على التكتلات الإيديولوجية والسياسية و الاقتصادية، فضلاً على وجود اســـتمرارية حـــول رفـــض الإعـــتراف بوجود فضاء تعددي عام [1]. وكان استحواذ الشيع في الجيش والشـــرطة ، الإدارة والحـــزب على الحقل السياسي سببًا في غياب المنافسة المفتوحة و المؤسسة ، القائمة عـــلى الاجمـــاع كشرط قبلي لبناء الدولة الحديثة، وكان انغلاق النظام السياسي في الأحادية سبب لجوئه إلى سلطة عسكرية مخابراتية، وخطاب إيديولوجي تقلص فضاؤه إلى جمـــلة من الاحتفالات الرسمية [2].

عمـــل النظام السياسي الذي أقيم بعد 1962 على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري ، كـــان خطابـــه السياســـي قـــد صنع قالبًا كان على مكونات المجتمع الإنصهار فيه هو: العروبة الإسلام والاشـــتراكية ، هذا ما جعل المطالب الثقافوية Culturaliste البربرية -كما يؤكد محمد حربي مثلا- شأنها شـــأن الصـــراع الطبقي عامل تجزئة، وكان ذلك القالب "الإسمنت" الوحيد القادر على ربط كل الأجزاء السياسية بعضها ببعض و وقاية الشعب من الانفجار، قيّم يفترض احترامها وتقاسمها من طرف الجميع، والحديـــث عـــن أي اختلاف هو دعوة للرجوع إلى الاستعمار ومنبع للتجزئة و الانقسام ، وبذلك نفي الصـــراع السياســـي و المصـــلحي و الطبقي رغم وجوده واقعيا، وغلق الباب أمام أية مناقشة سياسية، فتزيّفت صورة المجتمع الجزائري في مكوناته المتنوعة سوسيولوجيا وأبعادها المتعددة ثقافيا [3].

---

(1) Mohamed Harbi, **Algérie et Son Destin: Croyants ou citoyens** , Paris: Médias Associés , 1994 , P.173.

(2) أنظر: ثنيو نو الدين، " الدولة الجزائرية....المشروع العصبي" الأزمة الجزائرية ، مرجع سابق، ص . 203.

(3) Mohamed Harbi, L'Algérie et Son destin ، مرجع سابق ، ص.38.

لقـــد أدّى المشروع الســـــــياسي الـــــذي بني عليه النظام الســــياسي إلى سيـــــادة" مصالح الجمـــاهير" بـــدل " الاعتراف بالفرد "، و قد أنتج ذلك ما تسميه جوسلين سيزاري بالإرادوية القانونية (Volontarisme Juridique) و التســـلط السياســـي (Autoritarisme Politique)؛ أمــا "الإيديولوجية" فقد جــاءت لـــتفرض فكـــرة الجماعـــة المتجانســـة المندمجة في قالب سياسي واحد ، جعل من كل محاولة للاعـــتراض أو الاحـــتجاج مستحيلة ، مشروع كان فعالاً عندما كانت عملية إعادة توزيع الريع النفطي تســـمح بالحفـــاظ عـــلى الـــولاءات العموديـــة بين الدولة والمواطن، فارتبط الاقتصاد بالدولة، وربطت الفضـــاءات الاجـــتماعية بمصالح النخبة المسيطرة، و ربط كل شيء بالمركز بصورة تمنع أية معارضة. كما عمـــل على البحث عن الدعم لشراء السلم الاجتماعي وخلق قاعدة اجتماعية تدعم مشروعه التنموي ، و فضّـــل الإســـتجابة! للمطالب الاجتماعية و الاقتصادية على حساب الطموحات السياسية [(2)] الأمر الذي دفـــع الراغبين في ممارسة السلطة أو حق الإحتماء بها يتجّمعون في تنظيم سياسي سوف يتميز بهذا التعدد الداخلي الذي سيصبح من إرثه الخاص .

(2) Jocelyne Cesari ، مرجع سابق، ص.189

2.1.1.2 تركيبته التعددية

1.2.1.1.2 تعددية إيديولوجية أم تعددية وطنية ؟

تعتبر التعددية داخل حزب ج.ت.و إرثًا سياسيًا ورثه الحزب عن جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي و عسكري فتح الباب أمام كل جزائري يقبل برنامج الجبهة المعلن في بيان نوفمبر 1954 ، ويقبل التخلي عن الالتزامات الحزبية تفاديًا لإنتقال عدوى التفرقة والصراع التي أصبحت تميز التنظيمات السياسية آنذاك و على رأسها حزب الشعب / حركة إنتصار الحريات الديمقراطية ، و قد تأكدت هذه الأزمة بعد فشل مؤتمر الحزب عام 1953 ، مما أدى إلى بروز جماعة من إطارات المنظمة الخاصة* سعت جاهدة لحل الخلاف، لكن عندما بدى جليًا انقسام الحزب صائفة 1954 حسمت الجماعة أمرها بأن كوّنت ما يعرف " باللجنة الثورية للوحدة والعمل" نظمت بعدها" *اجتماع 22*" التاريخي، أعلنت فيه انطلاق العمل المسلح و إنشاء حركة أطلق عليها اسم جبهة التحرير الوطني.

لم تهتم جبهة التحرير الوطني كمنظمة سياسية وعسكرية للكفاح المسلح بتحديد الهياكل لتعمل كحزب له قيادة ونشاط ونظام ومذهب عقائدي[1] ، هذا ما جعلها تبتعد عن مفهوم الحزب السياسي بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، لتكون حركة شعبية طموحها هو جمع الشعب حول فكرة تحقيق الاستقلال عن طريق الكفاح المسلح، و لم يكن ذلك مطلب أعضاء هذا التنظيم فقط بل كان مطلب قطاعات عريضة من المجتمع الجزائري . لم يجمع بين هؤلاء الأعضاء تصور فلسفي إيديولوجي سياسي مشترك يعكس وحدة عقائدية قد تجعل هذا التنظيم حزبا، بل تمحورت النقاشات بداخله حول وسائل

---

*كانت هذه الأزمة داخل الحزب تعبيرًا عن وجود خلاف حاد بين القيادة أدى إلى مغادرة بعض عناصرها و إقصاء البعض الآخر، و خلاف آخر بين القيادة و القاعدة، استفحلت هذه الأزمة خلال مؤتمر الحزب عام 1953 عندما لم يتفق أعضاءه على نوعية القيادة: جماعية أم فردية، فانقسم الحزب صائفة 1954 إلى قسمين: " المركزيين" دعاة القيادة الجماعية و " المصاليين " دعاة القيادة الفردية.

** المنظمة الخاصة L'OS هي تنظيم شبه عسكري كان تحت لإشراف حزب الشعب (حركة إ.ح.د) توجيهًا و تمويلاً، كانت مهمته الإعداد للعمل الثوري المستقبلي، كان قد نجح في القيام بالعديد من العمليات الفدائية الناجحة.

(1) مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة و المجتمع** ، (ترجمة حنفي بن عيسى) الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص 384.

النشـــاط وحـــول الاعتبارات التاكتيكية للتنظيم، نقاش لم يكن يحتاج لأكثر من روح التضحية الذي لا يستلزم -بدوره- الشكل الديمقراطي ليتحقق، فالهدف كان عمليًا يحتاج فقط لإستراتيجية ملائمة.

بعدما تحقق الاستقلال عادت التناقضات لتطفو إلى السطح ، بدءًا بأزمة صائفة 1962 التي أكدت أن " التكـــتل " من أجل تحقيق الاستقلال ما كان ليقضي على التوترات والتناقضات الداخلية، التي أجلت إلى حـــين، و لم تكن في جوهرها سوى تعبيرعن ظهور اختلافات جوهرية في أفكار القادة حول كيفيات احـــتواء التغييرات السريعة التي كانت تحدث آنذاك. لم يكن استيلاء قيادة الأركان على السلطة بعد إبعاد الحكومـــة المؤقـــتة خـــلال تـــلك الأزمة 1962 يعني نهاية الصراع بقدر ما كان بداية لسلسلة أخرى من المواجهـــات: إنشاء حزب معارض خريف 1962 من طرف أحد أبرز قادة الثورة السيد بوضياف؛ الحركة المســـلحة في منطقة القبائل وفي الجنوب عام 1963م؛ اختطاف السيد شعباني، ثم القضاء عليه عام 1964م بعـــد محاولـــة الإطاحة بنظام الرئيس بن بلة لصالح حكومة تضم فرحات عباس، محمد خيدر، آيت أحمد، أوزقان، أحمد فرنسيس؛ توترات بوهران جانفي1964م؛ اغتيال خيذر أحد قادة الثورة الخمس التاريخيين عـــام 1967[1]... ، كـــلها أمثـــلة تدل على وجود توترات وتناقضات داخلية لم يقض الصراع من أجل الاستقلال عليها، بل قام بتغطيتها لتعود وتطفو إلى السطح بمجرد تحقيق الاستقلال .

لقـــد كـــانت هـــذه السلســـلة من المواجهات نتيجة منطقية لمنطق الأحادية و الإقصاء الذي ميَّز ممارســـات السلطة السياســـية بعد الاستقلال، حيث أرغمت النخب غير الحاكمة على تبني قيمـــة "الوطـــنية" المرتبطة كقيمة بثورة التحرير ، على الرغم من أنها لا تجيب عن إحتياجات إيديولوجية مختلفة لمجموعـــات اجتماعية مختلفة، فوجدت هذه النخب نفسها في جو سياسي لا يمكن الخروج فيه عن منطق الـــولاء لسلطة سياسية أصبحت تظهر في صورة " كتلة تاريخية وطنية"-كما يصفها عمار بن بلحسن- [2] لم تحاول التعامل مع التناقضات و الاختلافات الإجتماعية بنظرة تحليلية .

---

(1) لمـــزيد مـــن التفاصيل أنظر: Juliette Bessis, **Magrheb: La traversé du Siécle**,(Paris: Edition L'harmattan 1997), P.481

(2) عمار بلحسن، مرجع سابق، ص.464.

لقد حافظ الحزب الواحد بعد الإستقلال على التركيبة التعددية لجبهة التحرير الوطني التي لم تكن في الواقـــع حـــزبًا سياســـــيًا، هـــذا ما جعلها تعبر في نـــــظر " جون لوكا "Jean Leca مثلا عمّا أســـــماه بـــــ (ضد- دولة) " Un Contre Etat " و يقصد بذلك كيان سياسي كان يسعى للقضاء على الســـلطة الاستعمارية كدولة ، وبالقضاء على هذه الأخيرة تحولت الجبهة- في نظره- أثناء عملية تعويض تـــلك الســـلطة الاستعمارية إلى دولة [1] سوف تتخذ من مسألة البناء الوطني "ذريعة" لكبح الطموحات السياســـية لمختـــلف النخب. قامت السلطة السياسية في تلك الدولة الناشئة "بتجميع" النخب في جسم سياســـي واحـــد ، الأمر الذي أرغمها على تداول خطاب دعائي وليس إيديولوجي كان في نظر هواري عـــدي سبب فشل عملية البناء الوطني [2]، فكان غياب "الأدلجة" بتعريف عبد الله العروي هو في الواقع غياب ثقافة سياسية تعبر عن شرعية الدولة ومؤسساتها [3].

قـــامت تـــلك السلطة السياسية بتحديد ما يمكن تسميته" قواعد اللعبة" التي تعتبر أهم قاعدة بها: "القـــبول بمـــنطق الجـــبهة لخـــوض الحياة السياسية" . يتم تنظيم قواعد اللعبة السياسية وعلاقات القوة والســـيطرة بـــين الـــنخب بما يسميه عمار بلحسن "ناظم إيديولوجي"، هو المبدأ الوطني الثوري، مبد أ إيديولوجـــي وسياسي منحته السلطة صفة القداسة ، يلعب دورا في تنظيم الصراعات في قنوات لا يمكن ممارســـة الســـلطة إلا مـــن خلالها، في إطار من التعبئة السياسية التي جعلت الهرماسي مثلا يصف النظام السياسي الجزائري بالنمط التعبوي [4] .

---

(1) Lahourai Addi, L'impasse du Populisme، مرجع سابق ، ص.103.

(2) نفس المرجع، ص.105.

(3) نور الدين ثنيو، مرجع سابق، ص.200.

(4) عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي**. ط3 ، ؟ : مركز دراسات الوحدة العربية 1999، ص.88.

كــان تــبني الأحادية الحزبية و الاعتماد على برنامج سياسي يتم إقصاء كل من لا يعتقد به نتيجة مــنطقية لمــا يسميه عدي هواري بخوصصة السلطات العمومية وضبطها بمنطق نيوباتريمونيالي*[1]، فبعد اســتحواذها عــلى الدولة كمؤسسة مركزية قامت الفئة الحاكمة بتحويلها إلى مرجعية للإنتماء السياسي وبعــد أن ألهمــت المعارضة بتواطئها مع المصالح الأجنبية تحوّ لت هذه الدولة إلى مجرد جهاز يحمي الفئة الحاكمة من أية قوة نابذة (Centrifuge) قد تهدد وحدة الجسم السياسي.

لم يخــف "تجميع" نخب عديدة في جسم واحد تناقضاتها التي كانت موجودة حتى وإن رفض هذا الجســم الاعــتراف بــها. لقد برهنت الأحداث التاريخية فشل تلك الإرادة التوحيدية في فرض نفسها بصــورة كاملة، لأن المعارضة و الاختلاف كانا أمرا واقعيا يلقى أصداء له حتى داخل الطبقة السياسية، والأمــر المــثير للانتباه في نظر هواري عدي هو أن تمركز السلطة وانحصارها في دائرة مغلقة جعلها تلعب دور المعارضــة أيضًــا [2] (إنقــلاب 1965، المحاولــة الانقلابية 1967م...) وكأنه يريد القول إن عدم التأســيس (Non Institutionalisation) للصراع جعله يتخزن داخل هذه السلطة التي كانت إطارا يجمع عــدة نخب تتصارع داخليا في إطار موازين قوى معينة، هذا ما يستدعي دراسة ظاهرة الحزب الواحد في نطاق هذا الرصيد التعددي.

لقــد كــان حزب ج.ت.و بعد الاستقلال مجبرا على التمسك بمبادئ يقبلها كل المجتمع، تراوحت التعــبيرات السياســية بداخله من النزعة الإصلاحية إلى الراديكالية ، و بدرجات متفاوتة داخل كل نزعة، كان على النخب الانتماء إليه و لو من الناحية الشكلية، ألقي على عاتقه دور سياسي يتمثل في تحولــه - أو بقائه- جبهة تضّم كل التيارات والنزعات، جعل تركيبته تكون " **تعددية**" من نوع خاص.

---

(1) Lahouari Addi, L'Algérie et la Modernité، مرجع سابق، ص.110.

* **الــنيوباتريباليزم** : مصــطلح فيــبري Weberien استخدمه العديد من الدارسين للإشارة إلى إمتلاك المركز السياسي من طرف جماعة بطريقة متسلطة في إطار من التحديث السياسي.

(2) **Lahouari Addi, L'impasse du populisme**، مرجع سابق، ص.112.

تظهـــر الاختلافات الإيديولوجية بجلاء بين مختلف المجموعات داخل الحزب، فالوطنية عند جماعة هي الهويـــة العربية والإسلامية والتعريب، عند جماعة أخرى إصلاح الاقتصاد؛ و هي الحداثة عند جماعة ثالثة، تصـــورات مختلفة تثبت وجود تعددية داخلية، يمكن أن نلمحها من خلال المواقف الداخلية لأعضائه حول الأوضـــاع الـــتي يعيشها الحزب، ومن خلال تفسيراتهم المختلفة لأسباب أزمته. تصورات عديدة تتداخل في علاقـــات تنتهي بالتصادم في كثير من الأحيان، تعتبر بمثابة خطوط الفصل التي تساعد على التمييز بين عدّة جماعات.

عمومـــا ،"يضـــم" حزب ج.ت.و عدّة نزعات، من بينها نزعة توصف بـــ" بارونات النظام" وهي مجمـــوع إطارات السبعينيات وبعض الشخصيات المقربة من الرئيس بومدين، أبعدت في الثمانينيات لأنها كـــانت ترمز للفترة السابقة، عادت بقوة بعد أحداث أكتوبر 1988م. توجد داخل الحزب جماعة أخرى ذات ميول يسارية كانت تنتمي لحزب الطليعة الاشتراكية سليل الحزب الشيوعي، التحق أغلب مناضليها بحـــزب جبهة التحرير الوطني في السبعينيات عبر منظماته الجماهيرية وعلى رأسها الاتحاد العام للعمـــال الجزائـــريين، هي جمـــاعة حافظت نسبيـــاً على توجهاتها الخاصة داخل الحـــزب[1]، قامت بالتحالف مع الســـلطة بـــأن سمحت لها بالتواجد كتشكيلة ماركسية -على حد تعبير الهرماسي- فاتحة لها المجال لتقديم دعمهـــا الـــنقدي مقابل تجارب كالثورة الزراعية و عملية التسيير الإشتراكي للمؤسسات، سهّلت دخولها إلى الإتحـــاد العمـــالي و إتحاد الشباب، و تركت لها حرية إستعمال خطاب ماركسي تقليدي عن صراع الطبقات[2].

إلى جـــانب ذلك ، كانت هناك نزعة إسلامية دعمت مفهوم الإسلام للأسرة، قدّمت تصورًا معينًا عـــن المدرســـة و النظام التربوي، رفضت أي فصل بين اللغة و العقيدة و الثقافة[3]، جعلت من التعريب اهتمامها الأوّل، استطاعت فرض عدد لا بأس به من القرارات داخل الحزب نفسه كتقليل استعمال اللغة الفرنسية -إن لم نقل إقصاءها- بداخله ، أصبح حضورها قويًا و أكثر نشاطًا منذ المؤتمر الرابع آخذة من

---

(1) Hervé Terrel, "Le FLN Objectif: Conserver le pouvoir" ، مرجع سابق ، ص.68.

(2) عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق ، ص.105.

(3) Mohamed Harbi, L'Algérie et Son destin، مرجع سابق، ص.216.

الوطـــنية و العـــروبة أهم اعتبار على الإطلاق [1]، في حين ذهب " جون جاك لافونو " J.J.Lavenue إلى أنها أخذت بعدًا سياسيًا حقيقيًا بعد أن عبـــّرت عن نفسها علانية عشية انتخابات ديسمبر 1991 [2].
كمـــا نجـــد داخـــل الحزب جماعة كانت قد تكونت منذ المؤتمر الخامس 1984 ، على إثر تجديد اللجنة المركزية، هي قريبة من الرئيس بن الجديد، تعززت سلطاتها بعد إقصاء أمـــــين اللجنة المركزية السيد ش. مســـاعدية بعـــد أحـــداث أكـــتوبر 1988، كانت تدعو للتحرر الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصـــادية الـــتي رفضـــتها جماعـــة داخل الحزب لينقسم هذا الأخير منذ ذلك الحين إلى تيارين اثنين: المحافظون و الاصلاحيون.

إن الـــنخب داخـــل حـــزب ج.ت.و. عـــلى مختلف نزعاتها ليس على درجة كبيرة من التجانس والاندمـــاج، يوجـــد العديد من صراعات المصالح و الآراء بينها، لكن عندما يريد أيّ طرف أن يؤسس لنفســـه شـــرعية مـــا، يجد نفسه ملزما بالحديث عن المصلحة العامة بلهجة وطنية، و دون ذلك لا يمكن لـــلحديث أن يؤخـــذ مأخذ الجد و أن يحصل إجماع قاعدي ، و يرجع الهرماسي ذلك إلى **إفتقار** الجزائر للثوابت والمراجع التاريخية و الثقافية، مما جعل الجماعات و النخب **تتعايش** من دون تمازج فعلي [3] .

التعددية إذن واقع في حزب ج.ت.و و ليست مجرد إفتراض، و هي كما يبدو نتاج نشأ مع الحزب و مـــازال يلازمـــه في ظـــل التعددية، و البحث في ما إذا كانت هذه التعددية " إيديولوجية" أم تعددية "وطـــنية" في ضـــوء المعطيات السابقة يجعلني أعيد صيغة هذا التساؤل غير السليمة، حيث تعتبر "الوطنية"، في آخر التحليل مجرد إيديولوجية و يصبح التساؤل من دون معنى بعد ذلك!

---

(1) Fawzi Rouzik, Chronique Algérienne 89, **Annuaire de l'afrique du Nord**، مرجع سابق ، ص .545

(2) J.J.Lavenue, **Algérie: La democratie Interdite**, Paris: L'harmattan, 1998, P.117.

(3) عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق ، ص . 108

و أقصـــد بالـــتعدد الإيديولوجــــي داخل الحزب وجود تعدد في التصور الخاص بكيفية توزيع الموارد بمعـــناها الشـــامل (المـــادي و الرمزي)، اختلاف في ما يجب فعله، في تحد يد الأولويات، في صنع نظام تفاضـــل (Un Ordre de Préfernce)، في تقـــديم الشروحات حول نوع العلاقة بين السبب والنتيجة كما يقـــول- ايلشـــمان و أبـــوف- لأن الإيديولوجيـــة هي من يقود السياسة. يكفي القول إنه على الرجل السياســـي الـــذي يمـــلك تصورًا جديدًا حول توزيع الموارد أن يعمل على خلق إيديولوجية التي قد تأتي لـــلحفاظ على وضع قائم ، كما قد تأتي للبحث عن التغيير وأحيانا العميق ، لكنها في كل الأحوال تحمل حكما قيميًا حول مسألة توزيع الموارد[1].

بـــناء على ذلك يمكن القول إن التصورات داخل حزب ج.ت.و بالفعل مختلفة و متعددة (تعددية إيديولوجيـــة)، بين من يريد التغيير و من يريد الحفاظ على الوضع وبين موقف وسط، إلا أن هذا **التعدد الإيديولوجـــي** لم يـــتوان عن استخراج الأدوات من التاريخ، و حتى من الخيال، ليبرر قرارات متخذة، أعمـــال مـــنجزة أو يجب إنجازها، و تأتي " الوطنية" في ظل هذا التعدد أسمى أداة داخل الحزب، من دونها لن يؤخذ الحديث مأخذ الجد.

فـــالحديث عـــن تعددية إيديولوجية داخل الحزب أمر لا يصعب تأكيده، حيث تتحدث كل نزعة بداخلـــه عـــن تصوّرها و مواقفها بطريقة تختلف عن النزعة الأخرى، إلا أنها لا تتوان عن الحديث بلهجة وطـــنية و إلا لكـــان حديـــثها مـــن دون صـــدى. إن "الوطـــنية" داخل حزب ج.ت.و "إيديولوجية الإيديولوجيـــات"، لأنهـــا قيمة سياسية تحمل نوعا من القداسة، ارتبطت كممارسة و كإيديولوجية بثورة التحرير، و كأن تبني هذه القيمة السياسية وحده كاف لبناء المشروعية وشراء الدعم و الولاء!

(1) W.F.Ilchman, N.T.Uphoff , **Le changement politique à la lumiére de l'analyse économique**, paris: Tendences Actuelles, 1975, P.319.

إن الاخـــتلافات و الإنشقاقات داخل حزب جبهة التحرير الوطني كانت و لازالت موجودة، فرغم أن الكـــثير من الأعضاء في الأحزاب التي ظهرت بمناسبة إقرار التعددية قد وفدوا من حزب جبهة التحرير الوطـــني و الكثير من غيرهم قد غادروه ولازالوا يغادرونه لزمن ليس بعيد (نهاية التسعينيات)، إلا أن ذلك لم يتســبب في انشـــقاقه لأن مـــا يجمـــع أعضاؤه أقوى من الوحدة العقائدية كما يبدو، ما يجمعهم هو **الإنـــتماء** لهـــذا الحـــزب الذي يصعب التخلي عنه بسهولة لماله من إرث سياسي و تنظيمي هام، ليصبح الإنتماء لهذا الحزب وحده ظاهرة سوسيولوجية لا يمكن تحليلها بصورة موضوعية!

2.2.1.1.1 الأصل الاجتماعي وسلم الأعمار:

لقد أثّرت الظروف السياسية التاريخية لتشكل النخب السيا ،ة على تركيبة حزب جبهة التحرير الوطني من حيث خصائصها السيوسيوثقافية حيث تأثرت لحد بعيد بظروف نشأته التاريخية المرتبطة بتاريخ الحركة الوطنية و ثورة التحرير، فمن المعروف أن دور الفئة الوسطى ذات الأصول الريفية في الحركة الوطنية كان هامًا، حيث كان أغلب الزعماء التاريخيين الذين أعلنوا الثورة و أغلب إطارات جيش التحرير من النخب الريفية التي اتصلت بالفلاحين الذين شكلوا قاعدة العمل المسلح، فكان جيل جديد لا علاقة له بالأحزاب السياسية [1].

بعد الاستقلال ، تجمعت النخب السياسية على اختلافها داخل الحزب الواحد بعدما جمعتها ظروف حرب التحرير، فتكوّن نوع معين من النخبة في الجزائر، يتميز بتقارب أصوله الاجتماعية كتقارب أعماره. في دليل بيبليوغرافي للنخبة السياسية الجزائرية يضم 200 شخصية قيادية من أهم القادة السياسيين الجزائريين، قام لوي بلان (Loui Blin) مع عدد من الباحثين بدراسة عنوانها "200 رجل سلطة" قدّموا فيه معلومات إحصائية هامة حول الأصل الجغرافي و مستوى أعمار النخبة السياسية الجزائرية حتى عام 1991م، مشيرين إلى أن ثلثي هذه النخبة هم قادة حزب ج.ت.و، الثلث الذي يعيننا في البحث. هناك من خلال هذه الدراسة اهتمام واضح بنخبة حزب ج.ت.و على اعتباره الحزب الواحد منذ الإستقلال، فضلاً عن الاهتمام حتى بتلك الفئة القيادية التي وفدت منه نحو أحزاب أخرى بمناسبة إقرار التعددية الحزبية، و كانت نتائج البحث كما يلي:

---

(1) عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 77.

(2) Louis Blin, « Algérie: Les Elites politiques », **In Cahier de l'orient**, N°23, 1991, P.98.

الأصل الاجتماعي :

جدول رقم (1) يوضح ***الأصل الجغرافي*** لنخبة حزب جبهة التحرير الوطني بداية التعددية :

مكان الولادة	قادة حزب جبهة التحرير الوطني حتى عام 1991	
	العدد	**النسبة**
الشرق الجزائري	30	% 46.08
القبائل الكبرى	06	% 09.04
الجزائر العاصمة	06	% 09.04
جنوب/هضاب عليا	11	% 17.02
الغرب الجزائري	11	% 17.02
المجموع	**64**	% 100

المصدر (بالتصرف) :

Louis Blin, « Algérie :Les Elites politiques », In **cahier de L'orient**, N°23, 1991, P.99

انطلاقا من هذه المعطيات و من متغير "**مكان الازدياد**" يبدو جليا بأن الشرق الجزائري هو بمثابة الاحتياطي الذي يمد حزب ج.ت.و و السلطة السياسية بالنخب، كما يظهر من خلال الجدول رقم (1)، يمثل قادة الحزب من منطقة الشرق 30 قائدا من مجموع 64، أي ما نسبته 46.08%، ولا يعني ذلك غياب قادة من أصول اجتماعية أخرى بل يعني سيطرة واضحة لهذه المنطقة أمام 17.02%لكل من الغرب، الجنوب و الهضاب العليا، و 09.04% لكل من العاصمة و منطقة القبائل.

هـــذا ما يجعل تركيبة حزب ج.ت.و متميزة عن باقي الأحزاب التي يبقى ما نسبته 24.06% من قادتها من أصـــول شـــرقية بل و أغلبهم كان ينتمي لحزب ج.ت.و سابقا، و تعود غلبة هذه المنطقة داخل الحزب لظـــروف تاريخية و سياسية، حيث استطاع أبناء هذه المنطقة الاستيلاء على السلطة حتى قبل الإستقلال، و من خلال الدور المميز الذي لعبته هذه المنطقة الفقيرة خلال الحركة الوطنية و ثورة التحرير.

بعـــد الإنقلاب السياسي الذي حدث داخل (*حزب الشعب/ حركة إنتصار الحريات الديمقراطية*) ظهر جيـــل جديد أصغر سنًا، ذو تجربة سياسية و حزبية ضعيفة، آمن بالنضال المسلح المباشر، واعتمد فيه على القـــوى الـــريفية الفقـــيرة و الهياكل السياسية الجديدة التي تقودها عناصر من أبناء الشرق بطريقة ملفتة للانتـــباه، إتجـــاه تدَّعم بعد ذلك من خلال الدور الخاص الذي لعبته الولاية الأولى "الأوراس" والثانية " الشمال القسنطيني" أثناء الثورة ثم الاستيلاء على الحكم بعد الاستقلال من جهة أخرى.

أمـــا داخل الحزب فقد سيطر نوع معين من المثقفين الذين أنتجتهم المنطقة الشرقية و الهضاب العليا، إســـتطاع أن يســـيطر عـــلى المراكز الحساسة ضمن الأجهزة السياسية الإيديولوجية كالحزب ،من خلال هجرته الكثيفة بعد الاستقلال من المناطق الأصلية بالشرق [1] .

كـــان لـــلعامل الـــتاريخي (أثناء الثورة) إمتداداته حتى بعد الاستقلال، حيث كان المعطى الجهوي معطـــى أساســـي ضمن اللعبة السياسية داخل النظام السياسي الجزائري رغم محاربته رسميا ، جعل السلطة ذات طـــابع جهوي شرقي واضح بعد أن قامت التجربة السياسية الجزائرية بإعادة تشغيل الشعور الجهوي في كـــل المستويات لأنها لم تعمل و لم تتبن قيمًا تعددية مفتوحة تجعلها في غنى عن هذا الشكل من الدعم، ممـــا أدى إلى تجـــزيء الـــنخب، فضلاً عن كونه منطقا له جذور في البناء الاجتماعي الذي يتميز بغلبة الأصول الريفية.

---

(1) عبد الناصر جابي، **الإنتخابات الدولة و المجتمع**، الجزائر: دار القصبة للنشر ، 1997 ، ص.31.

سلم الأعـــمار:

جدول رقم (2) يوضح **مستوى أعمار** قادة حزب جبهة التحرير الوطني عام 1991

تاريخ الازدياد	قادة حزب جبهة التحرير الوطني	
	العدد	النسبة
1908 - 1943	77	%81.09
1944 - 1965	17	%18.01
المجموع	94	%100

المصدر (بالتصرف) :

Louis Blin, « Algérie : Les élites politiques », In **Cahier de L'Orient** ، مرجع سابق ، ص.88

يظهـــر مـــن خـــلال الجدول رقم (2) أن أكبر الشخصيات السياسية سنًا قد ولدت عام 1908 وأصـــغرها سنًا عام 1965 م، و انطلاقا من المعطيات الواردة في هذا الجدول يمثل القادة الذين شاركوا في الـــثورة نسبة مرتفعة 81.09 % و هي نسبة تتناسب مع الخطاب السياسي الذي إعتمده الحزب لغاية تلك الفـــترة (1991م) ، فقادتـــه الأكثر أهمية -على الأقل-لا ينتمون إلى "جيل الإستقلال"، إلا أنه من الخطأ إعتـــبار حزب ج.ت.و، بناء على ذلك"حزب الشيوخ"-كما يؤكد لوي بلان مثلا-ليس لأن أصغر فرد مـــن رجـــال الـــثورة قد احتفل بعامه 48 عام سنة 1991م و إنما ما نسبته 68.01 %من قادته الرئيسيين لا يتعدى سنهم 60 عام.

عمومـــا، يـــتراوح أعمار قادة حزب ج.ت.و، عام 1991 م من 46 إلى 64 سنة فئة دخلت السلطة في ســـن فتية جدًا بقيت فيها منذ ذلك الحين، حيث يضم الحزب عددا من القادة السياسيين المولودين بعد عام 1944 كان متوسط أعمارهم لا يتعدى 18 سنة عام 1962، و هو متوسط يبدو فتيا لبداية اعتبـــار

جيل ، إلا أن المثير للانتباه هو أن الجزائريين كانوا يلتحقون بالعمل المسلح في سن مبكرة، كان شباب 18 سنة مثلا عام 1961 إما قد شاركوا في الثورة أو -على للأقل- تأثروا بها بشكل كبير[1] .

هيكـــلة أعمـــار قادة الحزب حتى 1991 من شأنها أن توضح تلك الصعوبات التي سيواجهها الحزب في عمــلية تجديـــد صفوفه و التفتح على الفئات الشابة حيث سيؤثر عامل السن على مدى تفتح الحزب على الفئة الشابة.

و في كلمـــته الــتي ألقاهـــا أمـــام الدورة العادية للجنة المركزية للحزب عام 1994 ، كان السيد مولودحمـــروش أبرز قادة حزب ج.ت.و ، ورئيس الحكومة الأسبق (1989-1991) ، قد أكد وجود تلك الصعوبات حول قيام الحزب بتجديد نفسه حين قال :

"...بعـــد أن اتخـــذت كـــل الإجراءات و قدمت الترشيحات كان هناك 1086 مرشحا من حزبنا- بين أساسي ومســـتخلف-كلهم شباب و إطارات، مما يمكن القول أن جيلا جديدا كان سيتولى المسؤولية و يتولى إدارة المرحلة الجديدة، و قـــد تحرك أصحاب الطرح مجددًا دعاة الانتخابات المسبقة(.....) لأنهم سيجدون أنفسهم ليس في مواجهة حكومة ومجلس لكـــن في مواجهـــة جيـــل جديـــد و شرعية جديدة و مؤكدة فانطلقوا مرة أخرى في مناورات وتحالفات مشبوهة لإيقاف العمـــلية...... "[2] ممـــا يؤكـــد أن الصراع داخل حزب ج.ت.و ما بعد 1989 سوف يتحول إلى صراع أجيال .

---

(1) Louis Blin، مرجع سابق، ص.98.

(2) كلمة السيد حمروش أمام الدورة العادية للجنة المركزية، جريدة الأحرار ليوم 27-28 جويلية 1994

2.1.2 منطق توظيف النخب السياسية و ظروف تكوين القاعدة الاجتماعية للسلطة:

بظهـــور الدولة الوطنية (Etat National) بعد الاستقلال و السلطة المالكة للموارد، بدأت مختلف الفـــئات الاجـــتماعية تكـــافح بكل الوسائل التي تجدها من أجل تأكيد مكانتها ، فانقسمت إلى شيع، جماعـــات، أثنيات تعبر عن نسق تقليدي في عمق المجتمع الجزائري كان على هذه السلطة التعامل -إن لم نقـــل الـــتواجه- معـــه خلال عملية التحديث ، نسق من الشبكات الزبونية تضم جماعات لن يكون من السهل تجاهلها [1].

مـــنذ إقامـــة السلطة في الجزائر المستقلة، عملت الفئة الحاكمة على الحصول على منابع للمشروعية لتدعـــيم سياســـتها " التـــنموية" بعـــد ما تحولت تلك السياسة إلى معركة حقـــيقية من شأنها -في نظر واضـــعيها- أن تعطـــي معـــنى للاستقلال السياسي، فقامت برفع هذا التوجه التنموي إلى مصاف القيم والمعـــايير الإيديولوجية الأساسية [2] بعد أن جعلت من الأحادية أساسها الإيديولوجي، رافضة الاعتراف بالاخـــتلاف السياســـي، فحوّلت اهتمامها نحو البناء الاقتصادي و هي ضعيفة سياسيًا. و بتحرر المنافسة السوسيوسياســـية بعـــد الإســـتقلال أصـــبحت الوسائل متوفرة و الفرص سانحة للوصول إلى السلطة، فأصـــبحت الـــزبونية* وســـيلة فعالـــة في لعبة التحالفات و تقسيم الموارد، و يعود **نزوع** الفئة الحاكمة والـــنخب المرتبطة بها نحو **الزبونية و بصفة أكثر تخصيصا نحو التشيع** (Clanisme) **على مستوى الدوائر العـــليا لأجهزة الدولة** التي تسيطر عليها، **يعود لأسباب ترتبط بطبيعة النظام السياسي في حد ذاته**، نظام " تسلطي" كما يصفه محمد حربي، سمح لهذه النخب بتركيز كل مجهوداتها على تقوية سلطتها و تقسيم

---

(1) Bruno Etienne, **Algérie: Cultures Et révolutions**, Paris: Edition du Seuil, 1977, P.92.

(2) « Réflexion sur le Processus.. » Nasserddine Ghozali ، مرجع سابق، ص . 14

** الـــزبانية السياسـسية ممارســـة ترتكـــز على تكوين الأنصار السياسيين و تحريكهم في شبكات، هي عبارة عن كل جماعي يشكله الراعي السياسي وأنصـــاره ، يكـــون الـــرابط الـــذي يجمعهم في علاقة تبعية شخصية ترتكز على التبادل للمنافع مبني على الرقابة غير متساوية. وقد انتقل المفهوم من الانـــتروبولوجيا مـــن خلال المجتمعات القائمة على القرابة و السلالة ، و ترتكز الزبانية السياسية على قيام الراعي الذي يملك الموارد بالتعامل مع الزبون يمـــلك الدعـــم ،و تقـــوم عـــلى علاقة جماعة و ليس شخص فقط أنظر الإطار النظري للدراسة و انظر : أوليفييه دوهاميل، إيف ميني، ترجمة منصور القاضي، **المعجم الدستوري** ، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط1، 1996، ص . 691

الحكـــم بينها بعد منع كل الأحزاب لصالح حزب واحد، و في ظل هذه الظروف ظهرت الزبائية كإحدى أســـس هـــذا الـــنظام، بعدمـــا تمـــت عملية ما يسميه (حربي محمد) برقرطة السياسة و طغيان العلاقات المشخصنة .

و يـــرجع الهرماسي قيام النظام السياسي -لا سيما أثناء أزماته- بالاعتماد على الزبونية أو ما يسميه بـــ "**الـــنموذج التضـــامني**" إلى كون مفهوم المشاركة في النموذج الجزائري أقرب إلى التعبئة منه إلى المشـــاركة، الأمـــر الذي منع ظهور " معارضة نظامية " تقوم بمساءلة النظام، فضلاً عن عدم توفر مؤسسة حـــزبية قويـــة لـــتأطير الجماهير، و الضعف السياسي و الاجتماعي لحزب ج.ت.و، مقابل قيام نوع من السياســـات و الهياكل كلفت بتنظيم المصالح و تمثيلها، وبعث فئات مصلحيه، و تحديد أطر و طرق عمل تتماشى وأهداف الفئة الحاكمة والنظام السياسي[1] .

إن عـــدم قدرة الدولة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية في نظر برهان غليون هو موطن ضعفها السياســـي والفكـــري، وســـبب نزوعها نحو تغطية هذا الضعف عبر إقامة ما يسميه " **قوة دعم دائمة**" ، تعتـــبر بمثابة الاحتياط الاستراتيجي الذي يحمي النظام من أخطار عدم الاستقرار، الذي قد يأتي من الطابع غيرالمضـــمون لقاعدته الاجتماعية، وقد أدى ذلك إلى تشويه صورة الدولة كإطار قانوني وسياسي عام و تحويـــلها إلى شـــبكات مـــن العلاقات المشخصنة التي حوّلت المجال السياسي إلى مجرد علاقات سلطة واتصـــال مركـــزة، في شـــكل تضامنية جماعية[2] و إلى فن التحكم في السلطة بصورة جعلت الجماعات القيادية تستفيد من الدولة أو بالأحرى من سلطتها في هذه الدولة لحماية احتكارها في مواجهة الخصوم.

لقـــد أعادت الدولة إنتاج روح الجماعة و روح التضامن القبلي، وجعلت منها" إسمنت " تقوم عليه أجهزتها، يضـــــمن وحدتها و استمراريتها، مســـــتعملة في ذلك المورد المادي (الريع النفـــطي) الذي وفّر إمكانيات للتوزيع و الإدماج، وقد تحدث برهان غليون عن الأثر السلبي الذي أحدثه هـــذا المنطق

---

(1) محمد عبد الباقي الهرماسي،مرجع سابق ، ص.99

(2) Burhan Ghalioum, **Le malaise Arabe: Etat contre Nation**, Alger: ENAG, 1991, P.89.

الـــريعي على **نسق القيم** وعلى **تكوين وتطوير العقليات و السلوكات** الاجتماعية، و انعكاس ذلك على علاقات السلطة داخل المجتمع.

حيـــث يؤكـــد على أن النمط الاقتصاداوي (Economiste) للتنمية، قد ساهم في تغطية علاقات السـلطة، وساهم في هيكلة الجماعات الحاكمة في شكل طوائف منغلقة بدل تشكلها في صورة طبقات مفتوحة تسمح بالتغيير الإيجابي و تؤمن بالتداول على السلطة. لقد أدى هذا النمط في نظره إلى تحويل " الطـبقة الحاكمة" إلى نخبة مقدسة، أبعدت المنافسة السياسية بصورة لم يكن أمامها سوى مصدر واحد لتحقيق انسجامها: تجنيد الولاءات الطبيعية، التشيعّية (Clanique)، المذهبية، القبلية.....الخ [1] .

كـان الـلجوء إلى **منطق الولاء** إذن واضحا لا يصعب تأكيده في التجربة السياسية الجزائرية بعد الاســتقلال، وإذا كان هذا المنطق سمة من سمات المجتمع التقليدي فإنه في المجتمع الحديث قد يكون تعبيرًا عـن ضعف المؤسسات التي لم تعد قادرة على أداء وظائفها، أو عن مرحلة انتقالية تمر بها المنتظمات أحيانًا كـثيرة لم يعـد النظام القبلي والعشائري فيها قادرا على أداء مهامه في دولة تسير نحو الحداثة، أو عندما تكـون المنـتظمات السياسية ذات مشروعية ضعيفة تغيب فيها الثقة بين الحاكم والمحكوم لتأسيس سلطة حقيقية. لقد قامت الفئة الحاكمة في الجزائر بتحويل المحتوى التاريخي للممارسة الزبونية من صيغة تقليدية نحـو شـكل أكـثر حداثـة ، إرتبط بالتحكم في المراكز الرئيسية للموارد واحتكار الوظيفة السلطوية فاسـتعملت الزبونية كوسيلة لتوكـيد السلطة و البحث عن الدعم، فتحول المنصب العام إلى ملكية خاصة في إطار نظرة بايلكية للدولة [2] . في هذا الإطار يتحدث هواري عدي عن ما يسميه بخوصـصة

---

(1) المرجع السابق، ص.99

(2) Said Tayeb , " **Les Cadres de la Nation**", **These de doctorat**, Université de Montpelier, 1986, P.525.

* النيوباتريمونياليزم : أنظر ص . 40

المركـــز السياســـي وتحـــوله إلى إرث خـــاص، في إطارحديـــثه عـــن الطـــبيعة الـــنيوياتريمونيالية* Neopatrimonialisme لـــلدولة – أو الموروثوتية الجديدة كما يترجمها حمدي عبد الغني– وعن إشكاليات الـــتحديث والبـــناء الوطـــني الذي تطور وبقي-في نظره-بلا غد لأنه أنكر مسألة السلطة كمسألة بنائية للسياسي. (1)

كـــبحث تـــلك الممارســـات والعلاقـــات **نمو ثقافة سياسية** عصرية، و منعت ظهور نخب سياسية وفكـــرية مـــتمرنة على الممارسة التأسيسية، الخاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصلحة العامة للمجتمع والدولـــة لصـــالح فئات و قوى استفادت من أحادية النظام وهي لا تعتقد في صلاحيته إلا بقدر ما يحقق مصـــالحها وأهدافها. لقد أدى ذلك إلى إفقار الحياة السياسية ومحاصرة النخب بمنطق إقصائي خلق فراغا مؤسســـاتيا تمـــلؤه عناصر **تتلون سياسيا حسب الظروف والمناسبات**، وتمخض عن هذا الوضع ظهور ثقافـــة سياســـية تنظر إلى الفرد بحسب موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها، وموقع تلك الجماعة في شبكة العلاقات الزبونية التي تحدد ميزان القوى في الدولة والمجتمع، اللذان ينفيان الوجود المستقبل للفرد (2) .

أخـــذ اللجوء إلى الزبونية كممارسة شكل عملية إعادة إنتاج الذات الاجتماعية ممزوج بمختلف الأشـــكال التقـــليدية، كالقرابة الولاء...وتلك الحديثة كالجيش والحزب ...، أو ذلك النوع الذي نتج لوضـــع تـــاريخي وهو الزمالة الحربية أثناء الثورة أو الزمالة التاريخية كما يسميها البعض(3) . وإذا اعتبرنا الـــلجوء نحو الزبونية بعد الإستقلال إعادة إنتاج للذات الاجتماعية أي عودة قوية للممارسات المتجذرة إجـــتماعيًا، فإنـــنا بذلـــك نؤكـــد الطرح الذي قدمه محمد حربي مؤكدًا فرضية ابن خلدون، حيث لا يعـــتبر الزبائنية بقايا ماضي فقـــــط و إنما يذهـــب لحد اعتبارها **نمط إنتـــــــاج** (Un mode de production) نمطا يلائم بعض المجـــتمعات عن غيرها، و هو بذلك لا يعتبرها نمط

---

(1)هواري عدّي، ترجمة حمدي عبد الغني، " لماذا فشلت الجزائر في الانتقال إلى الديمقراطية" **أسبوعية الوقت**، العدد 12، من 15 إلى 22 فبراير 1994، ص.12 . أنظر أيضًا **Lahouari Addi, L'Algérie et La democratie: Pouvoir Et Crise du Politique dans L'Algérie Contemporaine**, Paris: Edition la découvert,1995.

(2) Said Tayeb ، مرجع سابق، ص . 40

(3) Bruno Etienne ، مرجع سابق، ص . 92

تجـــزئة و انقســـام فقط بل يؤكد أنها قد تكون أمرًا إيجابيًا لحد ما في حالات ما، و يستدل محمد حربي بفشـــل الـــتجربة الحزبية الجزائرية أثناء الإستعمار، لأنها- في نظره- كانت قائمة على الآراء السياسية والإيديولوجية، فشلت أمام التجربة الثورية المسلحة، التي يؤكد أنها قامت على جلب الزبائن - و يقصد هـــنا الثوار- وفق قاعدة جهوية، و أن ما كان يوحّد جماعاتها لم يكن يشبه ما يجمع الحزب، و هو منطق كـــان في نظره أول إعلان عن إقامة دولة قائمة على الشبكات الزبونية(1) . وفي تقييمه لتجربة التحديث في الجزائـــر بعـــد الإســـتقلال يســـجل سامي نير تجذر الهياكل التقليدية ضمن التجرية، وتجميع العناصر التأسيســـية للماضـــي والحاضر الجزائري بصورة ملحوظة(2) وكأنه يريد أن يشير إلى أن تلك التجربة قد تميزت- رغم نزوعها نحو التحديث- بطغيان الممارسات التقليدية.

بعـــد نجـــاح المنطق الزبوني في الفضاء السياسي، نشأ نوع من التحالف القوي بين الفئة الحاكمة وبعـــض الجماعـــات، و لم تتوان هذه الفئة عن **البحث** عن دعم وفـــي لها وحتى **خلقه** لتقـــوية قاعدتها الاجـــتماعية، الـــتي يرتبط بها بقاؤها السياسي كفئة ، فخلقت شبكات لتراقب المجتمع، و أنشأت وسيط بيـــنها والقـــاعدة، وكان ذلك من خلال "الولاية" في إطار رابطة سلمية : الوالي- المحافظ- قائد القطاع الحـــزبي ..تتنـــبأ بـــأي إنحـــراف، بحيـــث إذا طمحت جماعة ما إلى الاستقلالية فقدت قوتها،وأصبحت اللامركزية ضربًا من الخيال.

لقـــد كـــانت الـــزبونية وسيلة فعالة **للإدماج**، ومن ثم شراء السلم الاجتماعي،وقد ارتكزت على إســـتراتيجية ربـــط كل شيء بالمركز، فتحوّلت عن شكلها التقليدي و أظهرت فعاليتها **كمنطق وكقناة للـــتحديث** مـــن جهـــة، وكوسيلة لتوكيد مشروعية الدولة من جهة أخرى، حيث سمحت في كثير من الأحيان بحل الصراعات الاجتماعية عبر دمج الفئات المهمشة في قنوات لامتصاص غضبها، كما أقيمت

---

(1) للتفاصيل أنظر: Mohamed Harbi, L'Algérie et Son Destin.. ، مرجع سابق، ص.113

(2) Samir Nair، مرجع سابق ، ص.106

شبكات للدعم والمساندة ، للحفاظ على السلطة وحمايتها من أي خطر خارجي، وكان التوظيف الزبائني (Recrutement Clienteliste) يـــربط الجماعـــات بالفئة الحاكمة أكثر فأكثر، عبر إقامة قنوات إتصالية موازية للقنوات المؤسساتية وأكثر فاعلية في العديد من الأحيان.

كـــان على السلطة بعد إبعادها للخصوم أن تعمل على **خلق نخبة** ثم توسيعها من خلال تبني منطق إدمـــاج جعلته يطال من هؤلاء الخصوم. لقد تبنى نظام الحكم بعد 1965 في مرحلة أولى مبدأ التوزان بين الـــزعماء أو الوزراء الرفقاء، وهي جماعة شاركت العقيد في انقلابه على نظام حكم 1963 ، فكان عليه احـــترامها واحترام مبدأ الجماعة، إلا أن صراع النخب في قمة الهرم سيؤدي بجماعة الرئيس -الذي كان يجســـد شخصـــية الزعـــيم- إلى البحث عن التأييد الشعبي لتحييد الخصوم داخل السلطة، فربط نظامه بـــبرنامج تـــنموي بعدما اقتنع أن القوة وحدها لا تكفي للاستمرار في قمة السلطة وأصبح يكسب قوّته ضـــد خصـــومه من خلال عمليات الإصلاح الزراعي، الصراع مع المغرب حول الصحراء الغربية، وضع الميـــثاق ثم الدســـتور 1976 ...الخ، وتـــزامن كل ذلك مع تركيز قوي للسلطة في يده على مستوى كل أجهـــزة الدولـــة، فحـــتى الحزب كان خاضعًا لمجموع شبكات كانت قد تغلغلت فيه وتسببت في ضعفه السياسي الحد بعيد[1].

بعـــد قيامـــه التفت نظام حكم 1965م نحو **توسيع نخبة الحلفاء**، فأظهر إهتماما لشخصيات وفئات داخـــل وخارج السلطة، فخارجها لم تسلم المعارضة والخصوم من جلب فئاتها بالامتيازات، وعلى الرغم من ادعاءات الخطاب الرسمي بناء الدولة من " تحت " إلا أن بناءها كان من" فوق"[2] ، حيث لم يقم مثلا

---

(1) Mohamed Harbi, "sur le processus de religitimation du pouvoir en Algerie", In **Annuaire de L'Afrique de nord, Changement politique aux maghreb**, Tome XXVIII, Edition du CNRS, 1989, P.134.

(2) Omar Carlier، مرجع سابق، ص.117

بغلق الباب في وجه بعض الفئات من مشاركة الإدارة في ما يسميه محمد حربي" فائض القيمة " بصورة أصبحت بها هذه الفئة تملك قوة فعالة جاءت من قدرة تغلغلها داخل الإدارة واكتسابها لتأشيرات المرور بحكم سيادة النزعة الزبونية لهذه الإدارة، و إستغلال علاقات القرابة ، العمل و الزمالة التاريخية لحرب التحرير في إ قامة علاقات تقوم على العلاقات الشخصية بدل العلاقات القانونية المؤسسة، فأصبح قطاع الزبائن والعملاء أكثر قطاعات الدولة فعالية .

بعد إبعاد الخصوم قامت السلطة بتزويد بعضهم برؤوس الأموال والسماح لهم -بما يتنافى مع العقيدة الرسمية- بالازدهار في القطاع الخاص المراقب من طرف الدولة ، حيث استثمرت بعض الأسماء المعروفة بانتمائها السابق لأجهزة الدولة في القطاع الخاص*، وأخذت على عاتقها الدفاع عن مصالحها كفئة، بعدما أبعدت لأسباب سياسية أو أحيلت على التقاعد؛ أما البعض الآخر فقد كلّف بتسيير شركات وطنية** ، هي فئات إستفادت من منح أبنائها بعض الامتيازات كأن يصبح بعضهم إطارات عليا بأجهزة الدولة، فانطلقت لعبة تحالفات عبر المصاهرة، و أنشأت جماعات في إطار **تحالف مصلحي** مؤسس على ما يسميه جيلالي اليابس " بالإرادة الهيمنية للدولة" على باقي المجتمع، فالفئة الحاكمة تملك الموارد وتوزعها على حلفائها بما فيهم الخصوم، وتضمن حمايتهم مقابل اهتمامهم بالصناعات الصغرى والمتوسطة، وامتصاص جزء من البطالة(1).

أما داخل السلطة فقد لجأت الفئة الحاكمة إلى مضاعفة عدد البنيات الإدارية دون الحاجة لذلك في غالب الأحيان (كالقضاء والإدارات المركزية) من أجل دفع الصراع حولها وتدعيم ولاءات جديدة وتشجيع التسارع نحو الإمتيازات و الرتب، كما عملت على تبني سياسة إدماج، مستعملة في ذلك الورقة الجهوية، و قامت بخلق معاهد ومدارس" مسّيسة" مدعمة بسلسلة من التربصات من

---

* كما حدث مع محند أولحاج، حدّو بوحجر، صالح بوبنيدر.

** أمثال Ladjouzi لعجوزي، Djilani جيلالي، Bouaziz بوعزيز، Lounanchi لونشي، Lahwel لحول، Ben toubal بن طوبال...أنظر : Mohamed Harbi « Sur le processuss de religitimation du pouvoir en Algerie » ، مرجع سابق ، ص.133

(1) Djilali Liabes, "Le Secteur Privé: Base d'une bourgoisie" In **Debats et critiques**, **Alger:Aarades**, N°1, Novembre 1978, PP.25-27.

أجـــل **خلق نخبة وفية للنظام** ولأجهزة الدولة، كما عملت على خلق جيل أفلان*جديد يختلف عن جيل حـــزب الشـــعب التاريخي، وعلى صعود الموجة الثانية من الأفلان على حساب الأولى، عملت أيضًا على اســـترجاع حطـــام الـــتحالفات القديمة للحكومة المؤقتة ولميثاق الجزائر 1964و لو بصفة فردية، واهتمت بالمجـــاهدين و بقاعدة الحزب في جانبها العمالي و أقصت المعارضة النشطة و تحالفت مع تلك التي أنهكتها صـــراعات الـــزعامة أو الـــنفي مـــنها، فأعادت دمجها أحيانا في القطاع العام والخاص المراقب من طرف الدولـــة، و تبـــنّت تقســـيمًا معينًا لقطاعات الدولة كلفت فيه" المعربين " و"تيار جمعية العلماء" بالقطاع الاجـــتماعي و الإيديولوجـــي في التعليم والثقافة مثلا، وكان كل ذلك أشبه باستراتيجية مؤتمر الصومام التاريخي، ما يختلف هو أنها إستراتيجية وضعت في وقت السلم و الإستقلال [1].

بعـــد أن نجحت الفئة الحاكمة نسبيًا في" **توسيع**" نخبة الحلفاء بالاعتماد على منطق إدماج يقوم على المـــورد المـــادي بصـــورة رئيســـية (الريع النفطي) شرعت في البحث عن مورد رمزي يمـــكّن نظامها السياســـي من بناء سلطة تقوم على استراتيجية توزيعية من جهة لكن على علاقة " معنوية" ![2]من جهة أخـــرى، فكان من الضروري أن تجد وسيلة للجمع بين المصالح المادية و المعنوية، مما دفعها إلى التفكير في إيجـــاد مكـــان و محيـــط تجمـــع فيه كل الحلفاء بما فيهم الخصوم، لتدمجهم في بنية مشتركة ينسون فيها اخـــتلافاتهم و تجزئـــتهم، فـــنجحت تحـــركات الـــنظام في خـــلق" **لقاء**"عرف منذ ذلك الوقت**بندوة الإطـــارات**"** كان فرصة و وسيلة لتحقيق حتى وحدة النظام نفسه، و أختير مكان هذا اللقاء " بنادي الصـــنوبر"، الـــذي أصـــبح مكانا مقدسًا تواجدت فيه نخبة الأوفياء وصانعو مركزية النظام، المكان الذي تظهـــر فيـــه قوة النظام السياسي ويتحقق فيه الإجماع الوطني، مكانا لتجديد العهد، كان رجال النظام يلـــتقون فيـــه لحل خلافاتهم و مناقشة قضاياهم والبحث عن الحد الأدنى من الإجماع بينهم، كان مكانا لإجراء ما – يسمية الهرماسي– **المداولات السرية للنظام.**

---

* أفلان هو الإسم الشائع لجبهة التحرير الوطني، و هو إختصار:Front de Liberation National

(1) Omar Carlier، مرجع سابق، ص . 118

(2) نفس المرجع، ص . 119

** لقـــد ورث حـــزب ج.ت.و عـــن السلطة السياسية هذا اللقاء المعروف " بندوة الإطارات" حيث يلجأ الحزب إلى تنظيمه خلال أزماته محاولة منه تحقيق حد أدنى من الإجماع، كثيرًا ما يسبق هذا اللقاء عقد المؤتمرات و اللقاءات الرسمية الأخرى في الحزب.

في ظـــل كـــل ذلـــك كان رجال الحزب- الحزب الواحد في البلاد - إما من نخبة الأوفياء أم من الخصـــوم، لكـــنهم في الحالـــتين أطـــراف في اللعـــبة السياســـية واقعين ضمن منطق التحالفات أحيانا والإقصـــاءات أحيانـــا أخـــــرى، تمّرســـوا على عمل سياسي أحادي لا يقـــــوم على قواعد مؤسسة بصـــورة " ديمقـــراطية" لا تعترف بأصلهم الجغرافي ولا معارفهم الشخصية بل كفاء اتهم وأعمالهم، وإن كـــنت لا أنكـــر كفاءة بعضهم إلا أن طغيان العلاقات "المشخصنة" على التعاملات السياسية أثّر بصورة مـــلحوظة على التجربة السياسية بعد الاستقلال. لقد كان حزب ج.ت.و - رغم تذبذب مكانته أحيانا مـــن حيـــث القـــوة أو الضعف من فترة لأخرى- من الأجهزة المركزية في النظام السياسي، تأثّر بمنطقة الأحـــادي ومـــنطق التحالفات والإقصاءات فيه التي تحوّلت إلى تقليد سياسي ستظهر آثاره حتى خلال التعددية الحزبية.

مـــن خـــلال مـــا سبق يمكن القول إن اعتماد النظام السياسي على"الأحادية" في وقت سمح الريع البـــترولي بذلـــك قد مكّن السلطة من رسم الخارطة السياسية لصالحها، و باستحواذها على فائض القيمة خلقت لنفسها زبائن، فظهرت نتيجة لكل ذلك أو بالأخرى كنتيجة منطقية لذلك **نخبة "وظيفية"**.

ممـــا يؤكد أن المنطق الزبائني لم يكن من دون سلبيات لأنه وإن كان فعالا في الكثير من الأحياء إلا أنه وبعـــد التراكمات التاريخية جعل النخب ترتبط بالنظام السياسي وبقيمه السياسية التي لا تعتقد بها أحيانا كـــثيرة، وكـــان ذلك سببا في غياب ثقافة سياسية-بداية التعددية- تساعد النظام السياسي في انتقاله إلى التعددية إنتقالا حقيقيا.

2.2 الإرث التنظيمي للحزب:

إن الأحزاب تنظيم، فلا حديث عن الأحزاب من دون الحديث عن التنظيم، مما جعل أقدم الدراسات حول الأحزاب السياسية تهتم منذ ميشلز Michels و أوستروقرسكي Ostrogorski و دوفرجيه Duverger ... بالتنظم .وإذا كان الحديث عن التنظيم هو حديث عن درجة هيكلة الحزب، فإن أكثر الأحزاب هيكلة في الدول العربية وأكثرها تميزًا هي أحزاب السلطة أو تلك التابعة لها ولأجهزتها، المستفيدة من مواردها المادية، و وفق هذا المنطق يمتلك حزب ج.ت.و.رصيدا تنظيميا يميزه عن غيره من الأحزاب التي ظهرت بعد 1989م*.

و تتوقف درجة التأسيس لدى الجماعات السياسية على درجة النمو السياسي للنسق السوسيوسياسي الذي تنتمي إليه هذا الجماعات. بالرجوع إلى أعمال الباحث الأمريكي كينت جوندا (Kenneth janda) يؤكد جون شارلو (J-charlot) أن أكثر الأحزاب **تأسيسًا** وهيكلة هي **الأقدم** من حيث النشأة (عامل المدة)[1]، حيث قام جوندا بدراسة دامت 12سنة مست عددا كبيرًا من أحزاب العالم ، بينت الدراسة أن ما نسبته 25.09% من الأحزاب تكونت بين (1950-1962) ، و أن 19.09%منها على الأكثر تتراوح مدة وجودها بين(1 سنة –13 سنة)،و عندما تساءل الباحث عن **حظ الأحزاب في البقاء** وصل إلى أن ذلك يرتبط بعامل "**الأقدمية**"، حيث أكّد على أن الأحزاب التي تجاوز عمرها 25 سنة تبقى أكثر الأحزاب حظًا في البقاء [2].

بناء على مقياس الأقدمية هذا، يملك حزب .ج.ت.و. حظا كبيرا في البقاء في الساحة السياسية، وهي فرضية سليمة لحد بعيد ، حيث أثبت هذا الحزب قدرته على تخطي صعابه وأزماته منذ 1988م، وأبدى

---

* تبقى هذه المسألة نسبية لحد ما، لأن هذه الأحزاب الناشئة أو على الأصح بعضها كان قد مارس نوع من التنظيم و التأطير في مرحلة السرية (حزب جبهة القوى الإشتراكية مثلاً) لكنها تجربة تختلف عن تجربة الحزب الواحد من حيث: الهياكل، الموارد، نوعية النضال الحزبي....إلخ.

(1) Pierre Robert Baduel, " Les partis Politique dans la gouvernementalisation de L'Etat des pays Arabes" In **Revue du Monde Musulman et mediteranéen**, N°87-88, 1998, P.29.

(2) محاضرات النظم الحزبية الملقاة على طلبة الماجستير 1999-2000.

مقاومـــة لا يستهان بها أمام الهزات العنيفة التي واجهها منذ إقرار التعددية الحزبية . يعتبر حزب ج.ت.و مـــن الأحـــزاب التي قام بادووال (P.R.Baduel) بالتأكيد على أنها تتمتع بهذه الخاصية مصنفًا إياه ضمن قائمـــة من الأحزاب العربية كـــ: حزب الوفد المصري، حزب الدستور الجديد التونسي، البعث العراقي البعث السوري، الاستقلال المغربي ...إلخ [1]

يعتـــبر حـــزب .ج.ت.و حـــزب الســـلطة لفترة طويلة نسبيًا، و قد يكون ذلك بالفعل سببًا في اكتســـابه لتجربة تنظيم ستكون في ظل التعددية الحزبية عاملاً مساعدًا لصالحه ، لقد كان الحزب الواحد مـــن أجهـــزة الـــنظام السياسي و مؤسسساته ،كان عليه أن يلعب دورا "طليعيا"،نظريا هو قائد الثورة ، واقعي التجسيد المادي للأحادية السياسية كنمط تفكير وسلوك [2].

تمكـــن الحزب خلال الفترة الممتدة من(1962-1965) من الحفاظ على مكانة مؤسساتية متميزة في النظام السياسي بفضل مبدأ الجمع بين رئاسة الجمهورية و الأمانة العامة للحزب، بالرغم من التأكيد على ضـــرورة تمايز الحزب عن الدولة من خلال التفرغ التام للنشاط الحزبي، و جعل الإطارات الحزبية خارج أجهزة الدولة بصورة أضاعت الحدود بينهما.
عـــلى الـــرغم مـــن محاولات مؤتمر الحزب و ميثاق الجزائر (1964) تدارك ما نجم من تسرب للكثير من صـــلاحيات الحـــزب و ســـلطاته لأجهزة الدولة إلا أن الحزب لم يستطع -رغم تحديد الأدوار و الهيئات والهيـــاكل - لعـــب دوره " الطلائعي"[3] بسبب غياب تجانس عناصره القيادية من جهة، و انفراد الرئيس بـــن بلة آنذاك بالسلطة، و رغم قيام هذا الأخير بخلق دور قيادي للحزب -باعتباره أمينه العام - إلا أنه كان دورا وهميا.

بعـــد إنقـــلاب 1965*، لم يعد دور الحزب يتعدى " المشاركة" ضمن مؤسسات الدولة كمجلس الوزراء، المجلس الإقتصادي الإجتماعي، الوظيف العمومي، التشريع و القضاء، إذ لم يكن من حق عضو

---

(1) P.R.Baduel ، مرجع سابق، ص.27.

(2) Hassan, **Algérie, Histoire d'un Naufrage**, Paris: Edition du Seuil, 1996, P.295.

(3) M.T.Ben Saada, **Le Regime Politique Algerien**, Alger: Enal, 1995, P.59.

* هـــناك مـــن يصـــف العملية التي نجم عنها تغيير الرئيس آنذاك با"**التصحيح الثوري**" وإن كانت تتضمن كل عناصر تعريف الإنقلاب أنظر الفصل الثاني من الدراسة .

الأمانـــة التـــنفيذية لـــلحزب المشـــاركة في مجلس الوزراء مثلا حتى عام 1971، و لم يشارك في المجلس الإقتصـــادي و الإجتماعي سوى 15 عضوا من مجموع 177، أعطي حق النظر -فقط- في التعيينات الخاصة بالمناصـــب العـــليا المحـــددة في المرســـوم 66-140، و شارك بـــ 3 أعضاء من أصل 10 في المجلس الأعلى للقضـــاء، كما كان يتم إستدعاؤه لإبداء الرأي حول النصوص القانونية قبل المصادقة عليها طوال المرحلة الممـــتدة من 1965-1977 لكنه -بالمقابل- كان غائبا تماما عندما تعلّق الأمر بإعداد مشروع الثورة الزراعية أهم إنجازات نظام الرئيس بومدين [1] .

رغـــم دوره " الشكلي" الهام في عملية الانتخابات من حيث التأطير و الرقابة إلا أن إختيار المرشحين لم يكـــن يخضع للاعتبار الحزبي بقدر ما كان يخضع لاعتبارات أخرى منها " الولاء" و العصبية، كما نسجل وجـــوب موافقـــة المستويات المركزية في الحزب على قائمة المترشحين المحلية و كذلك تحضير القوائم التي تـــبقى مرتـــبطة بمجمـــوع شروط تحددها " السلطة الثورية"، و من أهم تلك الشروط النضال في الثورة الاشـــتراكية مـــثلا، و مع أن الانتماء للحزب كان يجيب عن هذا الشرط إلا أنه لم يمكن كافيا [2] ، بل كان أحيانا عرقلة واضحة للمرشح الذي يمثل الحزب في محافظة ينافسه بها مرشح الجيش و الإدارة [3].

ســـتتغير الأمـــور مباشرة بعد مجيء نظام الرئيس بن جديد، و ستعود الحياة لأجهزة الحزب بعد فترة مـــن " الـــتهميش"، خصوصـــا بعد ظهور المادة 120 التي أصبح مسيرو الدولة بموجبها أعضاء في الإدارة المركـــزية لـــلحزب، و أصـــبحت اللجـــنة المركزية مكانا لاختيار بعض القادة لتقلد المناصب الحكومية والـــبرلمانية. بداية الثمانينات كانت هياكل الحزب قد سيطرت على جزء من الدولة، و تحوّلت انتخابات الهيـــئات القياديـــة لـــلحزب و تغيير الحكومات و بناء الهيكل الإداري للدولة فرصة لتوسيع دائرة نفوذ مجـــموعـــات سياســـية إســـتطاعت مـــن خلال ذلك أن تحتل مواقع ضمن هذه الفضاءات السياسية والإداريـــة، و أن تخـــلق لنفســـها فرصـــا لإعـــادة إنتاج الذات و توسيع النفوذ، معتمدة في ذلك على الإمكانيات المادية و الإقتصادية و السياسية التي توفرها أجهزة الدولة [4] .

---

(1) نفس المرجع، ص. 64

(2) Ahmed Mahiou, " les collectivités Locales en Algerie" In **Annuaire de L'afrique du nord,** Edition du CNRS, P.295.

(3) William Zartman, " Les Elections departementalles du 25 Mai 1969" in **Annuaire de L'Afrique du Nord, 1969,** P.321.

(4) عبد الناصر جابي ، مرجع سابق ، ص . 70

تميــزت فــترة الثمانيــنيات هذه بظهور رغبة "جدية!" لتدعيم الحزب و إعطائه مكانة كان قد فقدهــا منذ انقلاب 1965، و قد ظهر ذلك منذ مؤتمره المنعقد في جانفي 1979 ، الذي أقّر بعد مناقشات عديــدة مجمــوع لوائــح تنظيمية أكدت توجهات الحزب و ضبطت قوانينه و تنظيماته بصورة أعيد من خلالها بعث هيئاته التي أقرها المؤتمر الثالث 1964(المؤتمر ، اللجنة المركزية، المكتب السياسي).
مــنذ ذلك الوقت و هذه الهيئات في لقاءات متتالية لإعادة الهيكلة كانت أولها اجتماع المكتب السياسي فيفــري 1979 بغــرض دراسة الحزب و التحضير لاجتماع اللجنة المركزية. بعد ذلك ظهرت العديد من الــلقاءات الــتي يعتبر المؤتمر الإستثنائي جوان 1980 من أهمها، و على الرغم من أن الغرض من هذا المؤتمر كــان صياغة سياسة تنموية جديدة إلا أن ذلك لم يمنعه من أن يتحول إلى مناسبة لإقرار القانون الأساسي لــلحزب الــذي كــانت من أهم مواده المادة 120 المتعلقة بإسناد المسؤولية. بعد المؤتمر اجتمعت اللجنة المركــزية لتبحث في القضايا التنظيمية نجم عنه إعادة هيكلة (انخفاض عدد أعضاء المكتب السياسي إلى 07 مــثلا و أعضــاء اللجــنة المركزية إلى164 بدل 200)، فانشغل الحزب طيلة تلك الفترة بسلسلة من إعادات الهيكلة التي جعلته قويا و مسيطرا مقارنة -بالسبعينيات- لكن بأساليب بيروقراطية.

لقــد اكتســب حــزب ج.ت.و. تجربة سياسية و تنظيمية لا يستهان بها، و بغض النظر عن نوع الــتجربة من حيث القوة أو الضعف أمام الجهاز التنفيذي إلا أنه استطاع أن يجعل منها مكسبا سياسيا في ظــل الــتعددية، مستفيدًا من تجذر تجربته في مجال التأطير و التنظيم عبر السنوات، و من احتكاره للعمل السياسي الرسمي منذ الاستقلال و ارتباطه بالسلطة.

كــان حزب ج.ت.و جهازا سلطويا تمرست تركيبته القيادية على العمل السياسي الرسمي بالقرب من صــاحب القرار، و فضلا على أن كل الحكومات منذ 1962 كانت قد مارست الحكم باسمه فإننا نسجل حضــورا قويا لشخصيات من الحزب في ظل التعددية سواءا من خلال المؤسسات الانتقالية أم بعد العودة إلى الشرعية و حتى من خلال الائتلاف الحكومي الذي يعتبر شريكا هاما فيه.

3.2 خلاصة وإستنتاجات:

- يفتقد حزب جبهة التحرير الوطني إلى التجانس الإيديولوجي الداخلي إذن نتيجة ظروف سياسية تاريخيـــة، و هـــي ميـــزة تـــتوفر في نمط حزب يطلق عليه سارتوري "Sartori " عبارة "الحزب الواحد الـــبراغماتي" في حين يسميه لابالومبارا و وينر "الحزب الواحد التعددي" يستند سارتوري في تلك التسمية إلى اعـــتماده عـــلى معيـــار الإيديولوجية البراغماتية، "و الحزب البراغماتي" هو نمط حزب يعتمد سياسة **اســـتيعابية** تميـــل علاقته بالجماعات بداخله لأن تكون **تجميعية** و درجة **تماسكه** الداخلي **المنخفض** جعلت تنظيمه تعدديًا بدرجة معينة [1].

و يؤكـــد موريـــس دوفرجيه أنه ليس ثمة انفصال فعلي بين تنظيم الأحزاب المتعددة داخليا و بين تنظـــيم الحزب الواحد، فكلاهما مشتق من الآخر أو امتداد له، و يبقى في الغالب محافظا على قربه منه[2]. و تـــثير مســـألة الـــتعددية الداخلية للحزب فكرة إمكانية قيام تعددية ديموقراطية في الحزب الواحد إذا ما "تأسسّـــت " العلاقـــة بين الجماعات و الكتل المتنافسة، على أساس أن التفاعل و التنافس بينهم يمكن أن يؤدي نفس وظيفة التعدد الحزبي، مسألة هامة ينبغي الانتباه إليها*.

و يظهـــر الانقســـام الداخلي في حزب ج.ت.و خلال مناسبات كثيرة، و الانقسامات الداخلية في قـــلب التنظـــيمات الحزبية تترجم انقسامًا فكريًا و تعبر عن تعارض المصالح و ظهور المجاهات بين القادة والأتـــباع، و تكـــون هذه الانقسامات معتدلة لحد ما و مقبولة أحيانًا من دون أن يعترف بها شكليًا، بل يكـــون وجودهـــا أحيانـــا أخرى على العكس من ذلك منظما بدقة إلى درجة أن الحزب لم يعد سوى أرخبيل انقسامات متعارضة.

---

(1) كما ذكره أسامة العزالي حرب، مرجع سابق، ص.153.

(2) Maurice duverger، مرجع سابق، ص.351.

* هـــذا مـــا حاولت بعض الأطراف تحقيقه بعد أحداث اكتوبر 1988 في إطار ما يسمى بتأصيل الجبهة و ضمها لكل تيارات، سنعود لمسألة في الفصل الموالي.

لا يعيـــش حزب ج.ت.و هذا الانقسام إلا بصورة شكلية، حيث لا نجده يعترف بهذه التيارات رسميا إلا أنـــه لا يـــنفي وجودهـــا . ظهر هذا الانقسام مع نشأة الحزب و تطور مع تطوره، و بالرغم من توفر فـــرص الإخـــتلاف في ظـــل التعددية إلا أننا نسجل بقاء تلك التيارات في الحزب، ماعدا بعض الحالات الفردية.

بالـــرغم من أن الإنقسام داخل التنظيمات الحزبية تأكيد على وجود انقسام فكري إيديولوجي، إلا أن تيارات الحزب تمكنت من التعايش فيما بينها، و كأن ما يجمع بينها أقوى من اختلافاتها الإيديولوجية، جعـــلت الحزب يبدو مستقرا حتى و إن كان واقعه الداخلي لا يساعد في ذلك، ما يجمع بينها هو الإنتماء لهـــذا الحـــزب الـــذي يصعب التخلي عنه بسهولة لماله من إرث سياسي و تنظيمي هام، لعلاقته بالنظام السياســـي، لاقتـــناعهم بعدم وجود تداول فعلي على السلطة من خلال انتخابات صحيحة، و بالتالي ما يجمع بينهم **ثقافة سياسية تعودت على العمل السياسي بالقرب من صاحب القرار** الرسمي و السلطة.

لقـــد أثّـــر النظام السياسي الجزائري بأحاديته على تكوين حزب ج.ت.و و على تطوره على حد ســـواء، حيث كان لتجربته السياسية مع هذا النظام دور في اكتسابه ثقافة سياسية أصبحت تحدد طموح الحـــزب و ترسم مستقبله و مشروعه السياسي ليومنا هذا. لقد قام هذا النظام **بجمع** أجهزة و فئات عديدة لـــتحقيق اســـتقراره، و اعتمد على **توليفة** من النخب أدّت مع الوقت إلى خلق قاعدة اجتماعية تابعة له يعـــود إليها كلما احتاج لذلك، خلق فيها ثقافة سياسية **وظيفية** بل **وطفيلية أحيانا** لا يجمع بين أصحابها مذهب عقائدي، ستظهر حتى خلال عهد التعددية .

كـــانت قـــاعدة الحـــزب ولازالت جزءًا هامًا من القاعدة الاجتماعية للسلطة ، الأمر الذي أنتج لديها نتـــيجة الممارســـة السياســـية الطويلة نسبيا نسق استعدادات (Habitus) يؤثر على العلاقات الداخلية في الحـــزب، أصبح الوسيط بين عملية الضبط و السلوك فيه، قد أذهب حتى لاعتباره ميكانزم ضبط داخلي يســـاعد على الحفاظ على تماسك الحزب على الرغم من انقساماته الداخلية. يعبر هذا النسق (Habitus) عـــن جمـــلة من التصورات و الأفكار و بالتالي الأفعال التي أنتجتها الممارسة السياسية للحزب و التي لا يمكـــنها أن تـــرى الحـــزب إلا و هو في السلطة، لأنه-بكل بساطة -"مكانه الطبيعي!" المـــــــــكانة

لــــلحفاظ عــــلى هـــذه المكانـــة سيتماسك الحزب حـــــتى خلال الهزات العنيفة، فيتحول ذلك النسق (Habitus) إلى "ضــــابط" داخلي يحفظ وحدة الحزب ويجعل من أية محاولة ترمي لإبعاده عن السلطة بيئته الطبيعية!- فاشلة.

لقـــد أصـــبح ذلــــك النســـق (Habitus) مقياسًـــا يتحدد به الموقف السياسي للحزب و يرسم اســـتيراتجياته، مـــن أجل الحفاظ أو الزيادة من مكتسباته السياسية، نسق عبرت عنه جماعة التزمت بإرث الحزب و جعلت من تقوية مكانته ضمن علاقات السلطة هدفها الأسمى.

3- نمط حل النزاع داخل حزب جبهة التحرير الوطني بعد إقرار التعددية 1989

3 – 1 مفاهيم نظرية حـــول المســألة :

كمـــا يدل عليه اسمه، يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني و لظروف تاريخية وسياسية أقرب إلى مفهـــوم " الجبهة " منه إلى مفهوم " الحــــزب"، مما جعله يعيش تعددية داخلية ليست على درجة كـــبيرة من التجانس و الاندماج . غياب التجانس داخل الحزب كان — ولا يزال — سببا في ظهور نزاعات عديدة تجعلنا ننظر إلى الحزب كحقل للقوى السياسية " المتنافسة " و هو تصور يشبه لحد ما الطرح الذي يأخذ بالتصـــور الفيبري weberien للأحزاب، و الذي يطال كل الجماعات السياسية، مفاده أن الحزب لا يتعدى كونه شكلا من أشكال ما يسميه " المؤسسات الجماعية " .[1]

إن دراســـة حـــزب جـــبهة التحرير الوطني بهذا المنطق هي دراسة للتفاعل الممكن رصده فيه والدائر في إطار للمنافسة، لكنها أيضا بحث في الرابط غير المرئي الذي يجمع بين عناصر هذا الحزب في إطار من التعاون التنافسي. إذا كان الحزب حقلا للقوى فهو بذلك فضاء للمنافسة، من أجل الحصول عـــلى أقـــوى مكانـــة بداخله، و امتلاك حق الكلام باسم الجماعة،و الاستحواذ على تسيير موارده الجماعية المتراكمة (مادية أو رمزية) النادرة بطبيعتها.

إنّـــنا حين نبحث داخل البنية الحزبية عن المظهر التعاوني أو التنازعي فيها فإننا نبحث في المبادئ الـــتي تحكم عملية سير و تنظيم النزاع بداخلها، لنكشف عن أي نمط حل قد اعتمد ؟ للكشف عن ذلـــك لن يكون التركيز على الإيديولوجيات المعلنة مفيدا بقدر البحث في التنافس الحزبي الداخلي، لذلك سوف يكون من المفيد النظر إلى الحزب كتنظيم، يقوم فيه أعوان بتبادل الموارد مقابل الدعـــم

(1) Michel Offerlé, Les Partis Politiques, (PARIS : Presse Universitaire de France, 1997), p.21

و إنتاج موارد بالمقابل ، في إطار سوق سياسي داخلي تظهر به جماعات مهيكلة نسبيا (شيع،شلات، نوادي) ، تدخل في منافسة من أجل السيطرة على الإدارة السياسية بالداخل ، يستلزم رهان المنافسة الفوز أو على الأقل الاحتفاظ بحق المشاركة في اللعبة السياسية الداخلية [1] .

نعتمد في دراسة الواقع التعددي لحزب جبهة التحرير الوطني على اقتراب الجماعة grou approch أو نظـــرية الجماعة السياسية (Group Politic theory) و هي مقاربة نظرية مفادها أن الجماعة تتحدّد بحســـب المصالح التي تعبر عنها .[2] تعـــتبر الجماعة في هذا الاقتراب هي وحدة التحليل، حيث تمثل محـــور العملية السياسية و تجعلنا ننظر للحزب على أنه شكل فسيفسائي من الجماعات في حالة من الـــتعاون و الصراع، يتوقف تأثيرها داخل الحزب حسب مكونات القوة بالنسبة لكل جماعة، لدرجة أن أي تغيير يطرأ على تكوين الجماعات و علاقتها يؤثر في الحزب و في تغييره، فضلاً على أن التفاعل الداخلي بين هذه الجماعات هو الذي يقرر من يحكم.[3]

إن الواقع الداخلي لحزب ج.ت.و قد أكّد وجود اختلافات أساســية حــول قيم وتطلعات مختـــلف الجماعات المكونة للحزب، هذا ما يعبر في نظر ألموند و ياوول عن ما يسميانـــه " بالبنية السياسية الانقسامية " (Segmentaire)*، ويعتبر الطابع الانقسامي للبنى السياسية من العوامل المثيرة لعدم الاستقرار فيها ، نظرا لاختلاف المصالح و تواجهها في العديد من الأحيان.تؤثر درجة الانقسامية بشـــكل كـــبير و ملحوظ على عملية " تجميع المصالح " داخل الحزب ، و العملية هي وظيفة يتم من خلالهـــا تجميع الطلبات المختلفة بعد التفاوض حولها و التحكيم بين ما هو مختلف فيها، لبلورتها في برنامج سياسي، و الوصول في آخر المطاف إلى سياسة موحدة.

---

(1) Michel crozier , **Lephènomème buraucratique** : essai sur les tendences buraucratique des systèmes dorganisation modernes et sur leur relation en France avec le système sociale et culturel,(Paris seuil,1963),pp.7-9

(2) Fracois Bouricaud, مرجع سابق ، ص. 895

(3) محمد شلبي ، مرجع سابق ، ص. 202

***الانقسامية** : نموذج البنى الانقسامية هو نظام المعارضات المتوازنة كما يعرفه غلنر Gelner نقلا عن بريتشارد ، فهو لا يسمح بوجود سلطة مركـــزية ، فالســـلطة موزعة في كل نقطة من البنية و هي محدودة ، و تشترك فيها مختلف أجزاء البنية . المجتمع الانقسامي هو الذي يتكون من فئات متداخلة في ما بينها.للتفاصيل أنظر : سالم لبيض ،"من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي " مرجع سابق ،ص. 71

إنه من المفيد أن نبحث في عملية تجميع المصالح في حزب سياسي تعددي تختلف المصالح فيه ، لأن الـــتجميع عملية تعني هيكلة المصالح المختلفة بصورة تخفف من الضغط و تمنع جمود النشاط السياسي فيـــه ، و يـــتوقف ذلك على مستوى نمو البنى المكلفة بعملية تجميع المصالح و على مدى قدرتها على القيام بهذه الوظيفة، على اعتبار أنّ البنى السياسية طريقة منظمة للقيام بالنشاط السياسي [1]. غالبا ما يـــتم " تجميـــع " ذلك في المؤتمرات الحزبية أفضل بنى لتجميع المصالح، فتجميع المصالح بهذا المعنى هو النشاط الذي تتوحد من خلاله الطروحات المختلفة في اقتراح سياسي يصبح ذا مغزى عندما يكسب مساندة القوى الأساسية داخل الحزب لأنه يهدف في آخر التحليل إلى إيجاد التوازن بين قوى سياسية مختـــلفة، هذا ما يجعل مفهوم " تجميع المصالح" " من الأهمية بمكان نظرًا لارتباطه بمفهومي الانقسام والاستقرار اللذين يعتبران من أهم إشكاليات هذا البحث.

نتـــيجة لتواجه مصالح الجماعات عند قيامها بمراقبة الموارد الداخلية النادرة يقوم الحزب بخلق آليـــات و قواعد لضبط السلوك الداخلي، آليات يرى أنها مشروعة باسم المصلحة العامة مهما كان مفهومه لهذه المصلحة ،[2] فتصبح مسألة إعادة هيكلة المصالح الفردية و تحويلها إلى أهداف جماعية ثم إعـــادة هيكلة هذه الأخيرة في ما بينها خاضعة إلى ما يسميه ألموندAlmond و ياوول Powell بطابع الـــتجميع " أي طريقـــته ، ولـــن يكـــون من الصعب القول إن الخيار السياسي داخل الحزب هو وليـــــــد " طابـــع التجميع " [3] الذي يقاس نجاحه بمدى تحقيق استقرار هذه البنية " الانقسامية" ومدى التمكن من سد الفراغ بين اختلافاتها التي تكون غالبا مصدر التوتر و الخطر .

مـــن شأن الأدوات النظرية السابقة أن تساعد في الوصول إلى تفـــــسير للواقع السياسي داخل حزب ج.ت.و الذي يعتبر تنظيما سياسيا مؤهلا للعديد من النـــزاعات بسبب ارتكازه على مفهوم " الجـــبهة " كمـــا سبق و أن ذكرت آنفا. من المفيد التساؤل عن الكيفية التي استطاع بـــها هـــذا التـــنــــظـــيم " التـــعـــددي" التـــــوفيق بين مختلف " النزعات " داخله و الحفاظ على وحدته الداخلية على الرغم من الهزات العنيفة التي واجهها في مخـــــتلف مراحل تطوره، و عـــــن مـــدى

(1)جابريل ألـــموند ، برمنغهام باوول ، مرجع سابق ، ص. 18

(2) J.LECA ,B. Jobert. مرجع سابق ، ص. 81

(3) G-B Powell, G.A. Almond.، مرجع سابق، ص. 85

قدرته في كل مرة على الوصول إلى " حل " يرضي جميع الأطراف ، والبحث في إمكانية الحديث عن إجماع داخل الحزب لنجيب في الأخير عن التساؤل الأهم : هل حل التراع داخل الحزب أخذ طابعا ساعد بقدر ما في التخفيف من حدة النقاش السياسي بداخله و الحفاظ على وحدته ؟ هل وصل الحزب إلى بلورة نمط حل أ م أن الظروف الداخلية و الخارجية هي التي تحدد ما ينبغي فعله في كل مرة ؟

لتوضيح مفهوم نمط حل التراع بصورة أفضل يمكن القول إن نمط حل التراع داخل الحزب كأي نسق يتحدد أولا من خلال **إجراءات الحل** و ثانيا من خلال **الأثر** الذي يحدثه ذلك الحل على الحزب[1]، و الإجراءات أو تقنيات المنافسة كما يسميها بايلي Bailey هي التي تسمح بحل التراع من دون تحطيم الموارد التي تملكها البنية و تعمل على ضبط التراع قدر الإمكان و تحريك قيم اعتدال Modération لحله أو التخفيف منه على الأقل .[2]

للتعرف على نمط حل التراع داخل حزب ج.ت. و ينبغي بادئ ذي بدء التعرف على طبيعة التراع. إن الإحاطة بطبيعته هو إدراك لأهداف القوى السياسية داخل الحزب، قوى تقوم أثناء تنافسها بوضع إجراءات حل تنبع من الظروف التي يعيشها الحزب و الشروط الواقعية التي يواجهها. من خلال البحث في الأثر الذي تحدثه تلك الإجراءات على الحزب يتم قياس نتائج القرارات المتخذة، و بالتالي سنجيب عن إشكال مدى قدرة نمط الحل المعتمد داخل الحزب على التخفيف من حدة النقاش السياسي داخله، و الحفاظ على وحدته كحزب، و بالتالي مدى قدرته على تحقيق التداول السلمي على السلطة فيه ؟

(1) J.W Lapièrre , **L'a Analyse des système politiques** , (PARIS : PUF , 1973) , PP.163-164
(2) F.G Bailey , Traduit par J.copans , **les Réglés du jeux Politique** , (Paris = PUF, 1971) pp.-44-47

2.3 طبيعة النزاع في حزب ج.ت.و وإجراءات الحل المعتمدة فيه :

كـــان لأحداث أكـــتوبر 1988 الأثر المباشر و السلبي على حزب ج.ت.و كونه رمزًا من رموز الـــنظام السياسي الجزائري الذي ثارت ضده قطاعات واســـعـ من المجتمع الجزائـــــري ، لـــذلك كانـــت مقرا ته هدفا مباشرا لعمليات العنف التي مست مؤسسات النظام السياسي كرسالة واضحة ضد سياسته. حــــدث ذلك في وقت كان الحزب يسعى جاهدا إلى تأكيد مكانته التي أقرّها له الميثاق الوطـــني ســـنة (1976) و صيغته المجددة (1986). أفقدت هذه الأحداث و الأوضاع المتأزمة الحزب توازنه ، و دفعته إلى التفكير جديا في وقفة تأمل لتجاوز فترة أقل ما يقال عنها صعبة.مما زاد في تعميق صـــعوبة تلك المرحلة من حياة الحزب عدم الاتفاق على مكانته في ظل الديـــنامية الجديدة، خصوصا بالنسبة لحزب سياسي يضم نخبا سياسيةً كثيرةً و متنوعة أصبحت تتساءل : من أنا سياسيا ؟

عـــــدم الاتـــفاق على المكانـــة الجديدة للـــحزب إذن ظـــهرت بـــعد نقاش واسع بعد الأحـــداث " الدامية "، طرح خلاله إشكال هام جعل النقاشات داخل الحزب تدور في مجملها حول محورين:

- من كان يملك السلطة الفعلية منذ الاستقلال أو ما يمكن تسميته بالتحديد " المسؤولية التاريخية " ؟
- ما هو موقع الحزب في ضل التعددية ما تركيبته و ما مصير الجماعات داخله ؟

مثّل هذين المحورين جوهـــر نقاش ســـياسي حاد آنذاك، يـــمكن أن نـــميز فيه بين مـــوقفـــين : موقـــف جـــماعة لم تستوعب ما حدث فرفضت تغيير النهج أو الحديث عن أي تغييـــــر آنذاك، ورأت في الأحـــداث مجرد مؤامرة ضد الحزب ؛ و موقف جماعة أخرى أصبحت " تؤمن " أن مسألة الـــتغيير بـــاتت أمـــــرا لا مناص منه. كان من الطبيعي أن تعبر كل جماعة انطلاقا من الموارد التي تمـــلكها عـــن تصـــورها لكيـــفـــــية حل أزمـــــة الـــحــــــزب، وإذا أخذنا **أهداف القوى السيـــــــاسيـــــة** المـــــتنـــــافســــــة كمقياس لفهم نوع الحلول المقترحة أمام ذلك النزاع

فـــيمكن أن نميـــز بين طرحين : "حل إصلاحي" كان يريد تغيير الوضع و "حل محافظ" كان يحاول الحفـــاظ على الوضع، إلا أنه تقسيم غير وجـــيه على الرغم من كونه واضحا لأنه من الأصح كما يقـــول ج.و لابيير J.W Lapiérre قياس نتائج القرارات المتخذة، إذ قد تكون لحلول ثورية في أهدافها نـــتائج محافظة أو حتى رجعية، وقد تكون لحلول محافظة آثار إصلاحية و حتى ثورية [1]، مسألة من المفيـــد جـــدا الانتباه إليها! هذا فضلا على أنه من النادر جدا –خصوصا مع واقع تعددي كحزب ج.ت. و- أن يتقـــلص نزاع سياسي إلى مجرد ثنائية، فالواقع السوسيوتاريخي قد أكد أن الوضعيات التـــنازعية تضـــع عدة جماعات، فئات، أثنيات، شرائح و حتى طبقات محل نزاع،كما أن استقطاب الـــنزاعPolarisation يـــتحدد وفـــق شـــروط المنافسة السياسية و بصفة أدق حسب درجة انسجام الجماعات المتنازعة [2].

شروط المنافسة السياسية الداخلية في تلك الفترة (بعد الأحداث مباشرة) كانت لصالح الجماعة الرئاســـية الـــتي عبرت عن الموقف الداعي إلى التغيير، لأنها كانت تستحوذ على السلطة التنفيذية التي تمكـــنها مـــن التحكم في قيادة الحزب و بالتالي توجيهه * ، وقد ظهر ذلك الموقف من خلال رغبة الرئيس بن جديد (1979-1992) إصلاح الحزب تحججًا بالفكرة القائلة إن فشل التجربة الجزائرية يكمن أساسا في الخلط بين الأدوار في الحزب و الدولة، و قد تجلت رغبته تلك من خلال نشر بيان ثاني بعد بيـــان 12 أكتوبر 1988** يتضمن الجانب الثاني من الإصلاحات و المتعلق بضرورة إعادة تنظيم حزب ج.ت.و.بـــدأ " الحـــل الإصلاحي" على إثر هذا البيان في الحديث عن ضرورة العمل من أجل فتح حـــوار واسع و مفتوح مع مختلف القوى في المجتمع دون تمييز أو استثناء، و عن إمكانية فتح الحزب لهذه القوى من خلال انتخابات " حرة " حتى يحقق ذلك حركية في طرق عمله السياسي.

---

(1) المزيد من التفاصيل أنظر : , J.W Lapiérre، مرجع سابق ، ص. 164

(2) F.Bouricaud مرجع سابق ، ص . 907

* لأن رئيس الجمهورية هو الأمين العام للحزب و هو الذي يختار أمين اللجنة المركزية .

** بيان 12 أكتوبر يتعلق بمشروع تعديل جزئي للدستور يخص الوظيفة التنفيذية ، نشر في 17 أكتوبر 1988 ، أما الشق الثاني من الإصلاحات فقد نشر في 25 أكتوبر 1988 .

كـــان هذا الطرح يعبر عن ما يسمى آنذاك " تأصيل الجبهة " Ressourcement الذي يعني المحافظة على العناصر المتشبعة بقيم الحزب و المناضلة في صفوفه مع التفتح على قوى سياسية جديدة لا سيما الفئة الشابة منها، و تبني الانتخاب كقيمة أساسية داخل الحزب.

تعامل هذا البيان الرئاسي مع ج.ت.و كجبهة و ليس كحزب، وكان ذلك دعوة إلى ضرورة أن يتضمن كل التيارات، و إشارة صريحة إلى فتح المجال إلى ما يمكن تسميته "تعددية داخلية" ، أي خـــلق منابر سياسية داخل الحزب الواحد تكون كفيلة – في نظر الداعين إليها – بالتأسيس للتعددية الحقـــة بأن تتحول تلك المنابر إلى أحزاب في المستقبل، حتى بدا أن الهدف من ذلك كان قطع الطريق أمـــام المطالـــبين بالـــتعددية على الأقل في المرحلة الأولى، و قد يكون ذلك بمثابة الفكرة الأولى التي جـــاءت في نظـــر البعض * للتقليل من الأضرار بعدما استقر رأي الأغلبية داخل الحزب على ضرورة إجراء بعض الانفتاح [1] .

لم يكـــن أمـــام الجماعة الإصلاحية في اتجاه الإصلاح سوى إقالة أمين اللجنة المركزية للحزب السـيد ش. مســـاعدية نهاية أكتوبر 1988 [2] و تعويضه بشخصية أبدت تجاوبا مع الإصلاحات التي كـــانت قد بادرت بها ووقع الاختيار على السيد ع.ح. مهري. بدا هذا الإجراء على أنه شكل من أشـــكال حـــل النزاع بين "المشروع الإصلاحي " و معارضيه، نزاع بدأت ملامحه تتضح أكثر فأكثر بمناسبة الإعلان عن هذه الإصلاحات.

أولى ردود الفــــعل ضـــد " الجماعـــة الإصـــلاحية " كـــانت قيـــام شخصيات بارزة * بــــإصـــــدار ما عـــــرف ببيان " **مـــجموعة *18*** " بتاريخ 29 أكتوبر 1988 أكـــدت فيه فقدان

---

(1) أنظـــر : محمـــد هـــناد " النظام السياسي الجزائري ، قطيعة أم استمرار " **في وعـــــي المجتمع بذاته** : عن المجتمع المدني في المغرب العربي ، الدار البيضاء : دار توبقال للنشر، 1998 ، ص . 93.

(2) J.J Lavenu ,Algérie : **la démocratie Interdite** , (Paris : Edition l'Harmattan , 1998) P.285

* من بين هذه الشخصيات : الأشرف مصطفى ، بلعيد ع . السلام ، هارون علي ، مالك رضا ، ....

الحزب لجزء هام من إطاراته الأصيلة بعد كل أزمة [1]، كانت هذه الشخصيات قد دعت إلى عقـــد " نـــدوة إطارات " * تجتمع فيها الشخصيات "الوطنية " للنظر في التطورات السياسية الحاصلة بعدما أكدت ضرورة تأجيل الرئاسيات، موقف رفضته قيادة الحزب مؤكدة أن الحزب لا يحتاج في مناقشة قضـــاياه إلى عقـــد نـــدوة إطارات فهياكله الرسمية بدءا بالمكتب السياسي و اللجنة المركزية و حتى المستويات القاعدية، كفيلة بذلك.

في ظـــل هاته الأوضاع عقد المؤتمر السادس 27-28 نوفمبر 1988، في ظرف جعل طابعه استثنائيا لـــلغاية ** ، كان هذا اللقاء صورة عاكسة للوضع السياسي العام في البلاد ، كان يرتقب من خلاله تغييرا عميقا لمؤسسات النظام السياسي ، غير أنه كان قد صرف اهتمامه نحو ترشيح أمينه العـــــام " بن جديد " لعهدة رئاسية جديدة جاءت في جو مشحون بالخلافات.

شكّل محور " التجديد " حيزًا واسعًا من النقاش السياسي خلال المؤتمر السادس،كما كثر الحديث عن مسألة " تأصيل الجبهة" في وقت أكّد أمينها العام رئيس الجمهورية ضرورة تجـــديدها ودمقرطة تنظيمها. تجميع الأحداث التي تتالت ما بين المؤتمر السادس نوفمبر 1988 م و المؤتمر الاستثنائي نوفمبر **1989** يؤكد تلك الحركة التي انطلق فيها الحزب نحو تجديد نفسه**Son aggiornamento** [2] من خلال تصـــور يعتبر الجبهة " المتجددة " هي أفضل وسيلة بل الوسيلة الوحيدة و الأداة اللازمة أمام ما كان يعيشـــه النظام السياسي آنذاك، حتى أن لائحة العمل السياسي المتمخضة عن المؤتمر عبّرت عن رفض الحزب للتعددية الحزبية، بعدما راهن على قدرته على التجديد و التكيف ، على الرغم من أن خطابه لم يخف صراعاته و انزلاق بعض العناصر فيه، مؤكدًا أنّ البديل هو جبهة تضم كل التيارات . [3]

---

(1) Brahim Brahimi , **le Pouvoir , la Presse et les Droits de L'homme en Algérie** : Essai : (Paris : Edition Marinoor , 1997) . p.50.

***ندوة الإطارات** تقليد سياسي للحزب من النظام السابق للتعددية، أنظر الفصل الأول من الدراسة.

** كان المؤتمر السادس في دورة عادية .

(2) j.j.lavenue ، مرجع سابق ، ص . 47

(3) Fawzi Rouzix, chronique Algérienne 1989 ,**Annuaire de l'Afrique du nord,** édition CNRS , P. 549

كـــان هـــذا المسعى المتعلق بما يمكن تسمية بـــ "التعددية الداخلية " محور نقاشات كل لقاءات الحـــزب المـــنعقدة بعـــد المؤتمر السادس بدءا باجتماعات المجالس العامة للمناضلين، الأمانة التنفيذية لـــلحزب وكل اجتماعات اللجنة المركزية [1]، غير أن هذا المسعى لم يعد قابلا للتحقق بعدما عجّلت الأحـــداث خوض التعددية، لا سيما بعد المصادقة على الدستور الجديد (فبراير 1989)، حيث لم يعد مـــن الممكـــن الحديـــث عن تعددية داخلية بعد أن أصبحت واقعًا سياسيًا نتج عن اعتماد عدد من الجمعيـــات ذات الطابع السياسي، ولعل السرعة التي جاء بها إقرار التعددية بعدما بدا مسعى تأصيل الجـــبهة جديا بعد المؤتمر السادس من نوفمبر 1988 الذي لم يكن قد مضى عنه سوى شهرين تقريبا، يثير العديد من التساؤلات * ؟!

تشير ماري كلود بيتار M. C. Bittar في هذا الشأن أن " الحل الإصلاحي " الذي ظهر بداية التســعينيات لم يكـــن ليغيّر ذهنية قادة الحزب بخصوص دوره في الساحة السياسية ، حتى أن النقاش الدائـــر آنـــذاك كان مركزا حول إعادة تحديد هذا الدور و ليس تقليصه . كانت الجماعة الرئاسية مقتـــنعة بضرورة تحويل الجبهة إلى حزب سياسي يكون العنصر المحرك " للتجديد " إلا أن الصراعات الداخلية في الحزب و عدم قدرته على تبني خط سياسي واضح هو الذي أدى –في نظرها – إلى التأثير في الســـير الحســـن للإصلاح ودفع الرئيس بن جديد و جماعته إلى لعب ورقة التعددية لتوسيع شعبية السلطة ، هي إستراتيجية جعلته يتحالف مع أطراف جديدة لتحييد الخصوم داخل الحزب [2]

مـــــع الـــــدســـتور الجديـــد أصـــبح لـــزاما عـــلى حـــزب ج.ت.و في إطار الدينامية الـــجديـــــــدة إعـــــــادة صيـــــــاغـــــــة معادلته الإستراتيجية و صيغة برنامجه لتصبـــح

---

(1) نفس المرجع ، ص. 48

* في الوقـــت الـــذي كان يدور فيه النقاش الداخلي حول التعددية الداخلية و قبل المصادقة على الدستور الجديد في 23 فبراير 1989 م يعلن رسميا عن إنشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 18 من نفس الشهر .

(2) M.C Bittar «en guise d" introduction » IN **cahier de l'orient**, n°23. 1991, p. 15.

مصـــداقية الخطـــاب و البرامج و الهياكل خاضعة للمنافسة السياسية ! كان عليه أن يبحث في سبل تكييـــف بـــرنامجه و أساليب عمله مع المرحلة الجديدة، و أن يستمع إلى قاعدته التي بدأت تضطرب وتـــتحرك نحو رفض التعددية، في وقت كثرت فيه الاتهامات * ضد الحزب من طرف مختلف القوى السياسية الجديدة.

تزامـــنت تلك الاتهامات مع ارتفاع درجة التوتر داخل الحزب إثر نقاشاته حول القطيعة مع الماضـــي " ، حيـــث دعت جماعة إلى ضرورة إحداثها مع " الشعبوية " التي قامت بتغطية الواقع منذ الاستقلال، في حين ذهبت جماعة أخرى إلى أن القطيعة " ينبغي أن تتم مع مرحلة ما بعد المؤتمر الرابع 1979 [(1)]، و ارتفعت أصوات من داخل الحزب آنذاك دعت إلى التوقف عن تحميله مسؤولية الأوضاع لأنـــه في نظـــرها لم يكن " حزب السلطة " بل " حزبا للسلطة ". جرى هذا النقاش في سياق يخص تحديـــد ما يمكن تسميته بـــ " المسؤولية التاريخية " التي يتم بمقتضاها نسبة أخطاء الماضي لهذا الطرف أو ذاك ، و تـــزامن مـــع نقـــاش حاد حول " التجديد " المحور الذي سيطر على كل لقاءات الحزب المنعقدة بغية التحضير للمؤتمر الاستثنائي : لقاءات الأمانة التنفيذية للجنة المركزية مع رئيس الجمهورية الأمين العام للحزب للتحاور حول برامج عمل الحزب (مارس 1989) ، اجتماعات تنسيقية للأمانة التنفيذية (4 أفريل – 6 جوان 1989) لقاء وطـــني للإطارات القيـــادية للحزب (19 سبتمبر 1989) ، وليس أقل من 05 دورات للجنة المركزية لا يمكن و صفها إلا بالساخنة [(2)]. لقاءات أريد من ورائها وضع البرنامج الجديد للحزب و بلورة أخيرة لمفهوم " التجديد فيه ".

مـــن أهـــم تلك اللقاءات لقـــاء ندوة إطـــارات الثـــورة المنعقدة 19-20 نوفـــمبر 1989 ضم حوالي 400 شخـــصية من إطـــارات الثـــورة و أعضـــاء اللجنـــة المركـــزيـــة

* حمـــلت هذه القوى الحزب الواحد مسؤولية تدهور الأوضاع و لم تترد في التعبير عن رفضها لإحتكاره السياسي بعد فترة من إقرار التعددية (البرلمان منتخب باسمه منذ 1987 ، وجود آلاف المستخدمين بهياكله ، رئيس الجمهورية أمينه العام ،...) و عبرت عن ذلك بطرق عديدة من بينها التوقيع على نص بيان في 24 ماي 1989 اعتبرت فيه الحزب في وضعيته المميزة أمر غير مقبول.

(1) **Annuaire de L'Afrique du Nord 1989**, F.Rouzik ,Chronique ALGERIENNE 1989, مرجع سابق ، ص. 555

(2) نفس المرجع ، ص ص. 565-571.

للحزب منذ 1964 *، ظهر خلال هذا اللقاء نقاش حاد بين من اعتبر الحزب ضحية من مارس السلطة باسمه، وبين موقف يرى أن الأهم حاليا هو التكيف مع الجو السياسي الجديد [1]. كانت هذه الندوة و غيرهـــا من اللقاءات بمثابة بنى لتجميع المصالح كان الحزب قد نظّمها عندما بدأت قاعدته تضطرب و تتحرك لمواجهة التعددية معبرة عن رفضها التخلي عن الاحتكار السياسي.

تجميـــع " الحل الإصلاحي " و " المحافظ " آنذاك كان ضروريا كمحاولة للخروج بالحزب من مرحـــلة صعبة للغاية، و بات التفكير في إيجاد بنية كفيلة بذلك التجميع – ألا و هي المؤتمر الحزبي – أولى الأولويـــات، لذلك عقد المؤتمر الاستثنائي في 29/28 نوفمبر 1989م، كانت إستثنائيتة فرصة لعودة عدة شخصيات إلى الحزب ** تركته منذ فترة، محاولة من الحزب تحقيق حد أدنى مـــن الإجماع حول ما كان يجري من تطورات، و فرصة لتكييف قانونه الأساسي و نظامه الداخلي مع مقتضيات المرحلة الجديدة.

محاولات التكيف مع مرحلة ما بعد دستور 1989 م لم تقض نهائيا على الخلافات العميقة – كما يـــبدو – بـــين الجماعة " الإصلاحية " و معارضيها. ظهرت هذه الخلافات مرة أخرى في الـــمؤتمر الاســـتثنائي نوفمـــبر 1989 من خلال حملة ضد الحكومة " الإصلاحية " تزعمتها بعض الشخصيات المحسوبة على " جماعة المحافضين" على الرغم من كونها حتى تلك الفترة حكومة من الحزب، بل ذهب البعض *** لحد طلب إعادة هيكلتها و كل السلطة التنفيذية المتكونة عقب المؤتمر السادس في جـــو " مكهـــرب " مثيرين مسألة عدم الانسجام بين سياستها و توصيات الحزب ، معتبرينها سبب الضرر الذي جعل الحزب يفقد مصداقيته أمام قاعدته الاجتماعية [2] .كما أعـــــربت بعض إطارات الحزب

*يـــخرج عن هذا الاطار الشخصيات المعارضة للحزب و السلطة .

(1) نفس الـــــمرجــــــع ، ص .571.

** من بينها السادة : يحياوي ، بوتفليقة ، بومعزة ، منجلي ، بلعيد عبد السلام ، طالب الإبراهيمي ...، أنظر : Révolution Africain , n° 1345 ,du 15/12/89 p 11

*** كالسيد صالح قوجيل عضو الأمانة التنفيذية مكلف بالتنظيم سابقا .

(2) نفس المرجع ، ص. 553

و شخصياته الهامة عن قلقها على مصير القطاع العام و تهميش الحزب و قيمة المركزية، و عن رفضها لسياســة الحكومة و السياسة المتبناة من طرف اللجنة المركزية في توجيه و قيادة الحزب، بعدما دعت إلى ضرورة طرح نقاش عميق حول برنامجه ، في حين فضلت شخصيات كطالب الإبراهيمي – عضو في الحزب و وزير سابق – استرجاعه لجزء من الطروحات الإسلامية بدل مواجهتها *.

بعد المؤتمر الاستثنائي كان على الحزب أن يشرع في معركة التحول من " الشرعية التاريخية " نحو المنافسة الحزبية القائمة على كسب ثقة المحكومين، في وقت كان لا يزال فيه يعيش صراعًا داخليا بين الحكومة و بعض شخصيات الحزب، تجلت من الناحية العضوية من خلال انسحاب الحكومة من عضوية اللجنة المركزية ، ومن الناحية السياسية عبر تركيز الحملة الانتخابية لمحليات **1990** م مثلا على نقـــد الحكومة **، حيث أكدت جماعة من قادة الحزب خلال هذه الحملة أن فوز حزب ج. ت. و يجعـــل الحكومـــة حكومة " الجبـــــهة " والبرنامج برنامجها ، وكأن ذلك تعبير صريح أن الحكومة آنذاك لم تكن في نظرهم حكومة الجبهة ! رغم ممارستها الحكم باسم الحزب [1]

كـــان لحزب ج ت وكتنظيم سياسي كل المؤهلات لخوض مثل هذه المنافسات، إلا أن واقعه الداخلي حال دون ذلك. لم يستطع خلال دورتي لجنته المركزية(مارس 1990 – جويلية 1990) و حتى في اجـــتماع غـــير رسمي للجنة المركزية في 6 ماي 1990 ، بناء إستراتيجية للدخول في هذه المنافسة، نتـــيجة ارتفاع درجة التوتر و الجدل في هذه اللقاءات، و المعارضة القوية التي لقيتها جداول الأعمال المقترحة من طرف الأمين العام، جملة احتجاجات كانت سببا كافيا لتوزيع جداول الأعمال على " الـــلجان " من دون مناقشتها [2]. ذهـــــب الحزب إلى محليات جوان 1990 من دون إستراتيجية جماعة " منسجمة " و من دون بـــرنـــــامـــــج جـــــــاد، ذهـــب منقسما وبالتالي ضعـــيفا

---

* خصوصا بعد نجاح الخطاب الديني الذي كان مسيطرا على الساحة في تلك الفترة .

** في حملة الحزب الانتخابية ، نشط السيد ع – ع .بوتفليقة – عضو اللجنة المركزية ووزير خارجية سابق (1963-1979) – لقاء بحسين داي عبر فيه عن هذا الرأي .

(1) J-J LAVENUE ,مرجع سابق ، ص. 50

(2) FAWZI Rouzit, Chronique Algérienne ,**Annuaire de L'Afrique du Nord** , 1990,Edition CNRS. P .649.

ضعيفا ، لم يبلور موقفا واضحا حول التنــمية و الإصـــلاحات لأنها أصلا محل جدل داخله مما أثّر سلبيا على نتائجه .

كـــانت نـــتائج الحـــزب * هزة عنيفة له و فرصة بدأت فيها خارطة الصراع داخله تتضح في خطوطهـــا و في ملامـــحها من حيث التصريحات و الخطابات. لم تتردد بعض شخصياته التي تنتمي إلى " الـــتيار المحـــافظ " في تحميـــل الحكومـــة ســـبب فشله ، واصفة قراراتها المتعلقة بالانتخابات بالمشبوهة.** كما قامت **جماعة** من الحزب تضم **خمسين** عضوا من اللجنة المركزية بالتوقيع على بيان عـــبرت فيه عن رفضها أن تكون التعددية على حساب الحزب، متهمة السلطة التنفيذية لتنفيذ خطة لتحطيمه وإفراغه من محتواه النضالي و عناصره المخلصة، عملا على تقزيمه و تهميشه من طرف سلطة تنتمي إليه نظريا و هي تمارس ما يخالف نصـــــوصه الأساسية. كما صدر بيان آخر بتاريخ 14 أوت 1990 من طرف " **جماعة بوروبة** " (نسبة إلـــى مكان اللقاء) نددت خلاله بسياسة السلطة التنفيذية المناقضـــة لمبادئ الحزب رغم ادعائها الانتماء إليه مما تسبب في تراجعه و أزمته [1] كما تحدّث البعض عـــن ما يسمى " ***بيان 12*** " عبّر أصحابه عن استيائهم من الوضع الذي يعيشه الحزب [2] ، هي وثيقة بقيت سرية، كان أصحابها قد طالبوا بعقد مؤتمر استثنائي للنظر في أوضاع الحزب .

لم تكـــن هـــذه البيانات و حتى اللقاءات العديدة و المتتالية تعكس في واقع الأمر سوى " أزمة داخلية " كان الحزب يعيشها آنذاك متأثرًا بما كان يجري في الساحة السياسية من تطورات ، و لم تكن الإجـــراءات الوحيدة في حل النزاع بل صاحبتها " سلسلة " من الاستقالات من قيادة الحزب لا طالما عـــبرت عن " انسداد " قنوات الحوار الداخلي فيه .أهم تلك الاستقـــالات تلك التي قدمها عضو المكـــتب السياسي السيد ر. بيطاط من رئاسة المجلس الشعبي الوطني في أكتوبر 1990 ، كانت قـــد عـــبرت عن حقيقة الخلافات بين المجموعة الرئاسية و بعض شخصيات الحزب،كان السيد ر. بيطاط وهو يقرأ نص الاستقالة أمام النواب قد عبر فيها عن رفضه التام للقرارات المتخذة آنـــذاك، وعـــدم

---

* أوضحت النتائج الرسمية عن فوز حزب جبهة التحرير الوطني ب487 بلدية من بين 1541 و 14 ولاية من بين 48 مجلس شعبي ولائي وكان ذلك هزة عنيفة له لا سيما بعد سيطرة الجبهة الإسلامية على 853 بلدية و 32 ولاية كاملة .في هذا الصدد أنظر الملحق .

** تداولت بعض الأوساط الإعلامية آنذاك أنه تم السماح للمواطنين بالانتخاب من دون بطاقة تعريف وطنية .

(1) حميدة عياشي، **الإسلاميون بين السلطة و الرصاص** (الجزائر : دار الحكة ، 1992) ، ص .68

(2) Fawzi Rouzit, Chronique Algérienne1990, **Annuaire de L'Afrique du Nord 1990**,مرجع سابق، ص 649.

اتفاقــه مــع السياسة المتبعة من طرف السلطة التنفيذية، متحدثا عن استقالته " المعنوية " م.ذ مدة [1]
أثــارت هــذه الاســتقالة ردود فعل عديدة جعلت بعض مناصري رئيس المجلس الشعبي الوطني في تصــريحاتهم للصــحافة يعتبرونها نتيجة منطقية لتلك التصرفات التي بادرت بها الجماعة الرئاسية اتجاه بعــض الشخصيات في الحزب لا سيما السيد بيطاط الذي أبعد - على حد تعبيرهم- بعد تعيين آخر مكتب سياسي من دون سابق إنذار، و لم يستشر كرئيس المجلس الشعبي الوطني في الإعلان عن تنظيم تشريعيات مسبقة و ذلك خرق " صارخ " للدستور كما صرح بذلك شخصيا.[2]

إذا كانت استقالة السيد ر. بيطاط غير متوقعة و لم تسبقها الإشاعات فإن استقالــة السيــــد ق. مرباح رئيس الحكومة الأسبق (1988- 1989) من اللجنة المركزية للحزب في 08 أكتوبر 1990م كانت جد متوقعة خصوصا بعد توتر علاقته مع رئيس الجمهورية رئيس الجبهة . بعد أسبوع من ذلك و بالضــبط في 16 أكــتوبر 1990 قدم السيد ع.ح الإبراهيمي — وزير سابق — استقالته من اللجنة المركزية مع احتفاظه بصفة " مناضل "، و تعود الأسباب على حد تعبيره إلى غياب الديمقراطية داخل الحزب و اللجوء إلى طريقة معينة في التجديد .[3]

بذلك بدأت اللجنة المركزية للحزب " تفقد "! شخصيات معروفة لم يكن انسحابها إلا تعبيرا عن وجود صراع حقيقي قد تكون الاستقالة آخر ورقة تلعب فيه، و إن كانت من وجهة نظر أولية محاولــة لإســقاط حكومة السيد م حمروش " الإصلاحية " لا سيما أن هذه الاستقالات تزامنت مع انتشار التذمر و القلق في أوساط الحزب في البرلمان، إلا أنها كانت في آخر التحليل تعبيرا عن تضارب رؤى، تصورات، إستراتيجيات ما كان لها أن تلتقي و كان لا بد لها من الصدام.

(1) نفس المرجع ، ص . 646
(2) نفس المرجع ، ص . 647
(3) نفس المرجع ، ص . 648

تعتـــبر الاستقالة و الإقصاء من آليات حل النزاع داخل الحزب، لا طالما بدت أنها تعبير صريح عن القطيعـــة، لكـــن أية قطيعة ؟ لم تكن الاستقالة و الإقصاء تعبيرا عن القطيعة مع الحزب -في نظري- بقـــدر مـــا كـــانت مع الجماعة التي تسيطر على أجهزته في فترة معينة، قطيعة مع تصور، مواقف، ســـلوكات، إستراتيجية معينة ، كان صاحب الاستقالة على يقين أنها لن تدوم لأنه يؤمن بجبهة تحرير معيـــنة في ذهنه ، وعلى يقين أنه سيأتي اليوم الذي قد يسعفه الحظ فـــي تجسيدها ، و الدليل على ذلك هو تعليق تلك الاستقالات و حتى الإقصاءات إلى أجل غير مسمى ، فكم من مستقيل بعد توفر معطيات و زوال أخرى يعود إلى الحزب و ربما في ظروف أقوى ، هذا ما يجعل الاستقالة و الإقصاء آلية من آليات حل النزاع داخل الحزب.

إن الإقصـــاء من الحزب لا يعني أن الطرف المقصى لم يعد أحد أطراف العلاقة السلطوية، إنما يعـــني أنه استنفذ الموارد بصورة لم يعد قادرا معها على "التبادل" ! إلا أنه لا يخرج من العلاقة نهائيا، أمـــا الاستقالة فتعبر عن فقدان ما يمكن تسميته " بالقدرة " للطرف المستقيل أمام الطرف الآخر . قد تكـــون هـــذه الاستقالات و أحيانا الاقصاءات — في آخر التحليل- وسيلة للقضاء على الاختلالات الداخـــلية للتنظـــيم ، أو على الأقل التخفيف من حدتها في وقت أصبحت إستراتيجية الحزب محدودة أولا بـــتراجع مشروعيته ، و ثانيا بذلك الجدل الذي قسمه إلى /مع ضد الإصلاحات ، وقلّص من إمكانيـــات الإجمـــاع داخله، فأصبحت كل جماعة تعمل للمد من هيمنة الجماعة الأخرى، لتتحول لقاءاته إلى فرصة للتأكيد على الخلافات، ولتعبر الاستقالة في الأخير عن القطيعة مع منطق معين .

بعد استقالة رئيس الجمهورية بن جديد (1979 -1992) من رئاسة الجبهة في 10جوان 1991 لم يبق أمام حزب ج. ت. و إلا محاولة تحقيق توازن القوى دخله، من أجل الالتفات إلى المعارضة التي كـــانت قوية آنذاك، ثم محاولة الحسم في علاقته مع السلطة السياسية، و لم يكن الأمر بسيطا نتيجة تضـــارب رؤى القيـــادة في ذلك، حيث بدا واضحا بعد فترة من التعددية معارضة عدد من أعضاء اللجنة المركزية لمواقف جماعة الأمين العام السيد « مهري » الرافضة توقيف المسار الانتخابي وإنشاء المجلس الأعلى للدولة في جانفي 1992 معتبرين ذلك " انحرافا " و خروجا عن الـــــــخط السياسي

لـــلحزب، لدرجـــة أن تحـــرك بعضهم من أجل سحب الثقة من المكتب السياسي خلال دورة لجنته المركزية المنعقدة في فبراير 1992.

بـــدأ هذا " الانحراف " إذن بعد فترة مـــــن التعددية و أكثر تحديدا منذ توقيف المسار الانتخابي بعـــد سلــــســــلة مـــن الأحــــداث السيـــاسية التي عجلت " سقوط " حكـــومة م . حمروش "الإصـــلاحية " وإعلان حالة الحصار، و تشكيل حكومة س .أ غزالي المكلفة بتنظيم انتخابات " حرة نظيفة و نزيهة " . دخل حزب ج. ت . و في صراع علني * مع هذه الحكومة التي لم يتردد رئيسها في التأكيد على استقلاليتها عن الحزب ! و انعدام الروابط بينهما، حتى أعطى ذلك انطباعا أن حزب ج. ت. و، و لأول مـــرة مـــنذ توليـــه الحكم في 1962 يفقد السلطة ، لا سيما بعد انسحابه من المشاركة في ندوة (الحكومة — الأحزاب) التي ضمت 26 حزبا عشية تشريعيات جوان 1991 [1]

لقـــد ذهـــب الـــبعض [2] إلى أن قيادة الحزب كانت قد أبدت بعد فترة من التعددية رغبتها في "الإســـهام " في عمـــلية الانتقال من الأحادية إلى التعددية و دعت جديا إلى ضرورة قيام إصلاحات تصب في اتجاه قيام نظام سياسي بأتم معنى الكلمة بل تجاوزت حد الدعوة لـــــذلك نحو الإسهام في تمكين هذا الانتقال بشكل سلمي و مضمون النتائج حتى أعطت انطباعا أن ما أصبح يهم الحزب ليس التشبث بالسلطة كما كان يتهمه معارضوه. لا طالما عبّرت جماعة الأمين العام مهري عن موقفـــــها الرافض لتوقيف المسار الانتخابي ، حيث تبنت أسلوب " المشاركة الرافضة " في مرحـــلة أولى [3] إلا أنها قلبت كل الموازين الداخلية عند توقيعها على أرضية "العقد الوطني " إثر المشاركة في مؤتمر سانت إيجيديو بروما في جانفي 1995 ، بعدما كانت قد قاطعت لقاء ندوة الحوار الوطـــــني الذي نظمـــته

* تحدثت بعض الأوساط الإعلامية عن إمكانية تدخل رئيس الحكومة غزالي (1991 - 1992) لتشجيع ترشح مناضلي الحزب ضمن قوائم الأحرار ، و لم يتردّد هذا الأخير في التعبير عن استيائه من بعض قادة الحزب متهما إياهم تقسيم الحزب و إضعافه ، كما قد أشيع حينها أن علاقة رئيس الحكومة بقيادة الحزب لم تكن طيبة نتيجة إقصائه منها بداية الثمانينيات – للتفصيل أنظر :

Annuaire de l'Afrique du Nord 1990, Fawzi Rouzik, Chronique Algérienne 1990 ، نفس المرجع ص. 620

(1) J-J Lavenue ، مرجع سابق ، ص. 50

(2) محمد هناد، مرجع سابق ، ص. 88

(3)) أنظر مجلة **الوسط** الصادرة بلندن ، 1993/07/26 ، العدد76

السلطة السياسية، وقد مت البديل المتمثل في الدعوة لعقد مؤتمر وطني للمصالحة الوطنية والوفاق يضـــم أطـــرافا كانت السلطة السياسية قد أقصتها [1]. لقد رفضت قيادة الحزب مساعدة السلطة في تحقيـــق شـــرعيتها عـــلى أساس منهج "الاستئصال و الإقصاء" و المشاركة في ندوة الحوار الوطني، وعارضت استراتيجية السلطة التي انطلقت في مرحلة انتقالية كان الانتقال فيها لا يعني تجاوز مرحلة إلى أخرى و إنما يعني الانتقال من " الأزمة " إلى " الضبط " على حد تعبير إدوارد فان بو [2].

هـــذه المواقـــف الغريبة عن حزب لم يعرف لنفسه وجودًا بعيدا عن السلطة تسببت في ارتفاع درجة التوتر داخله و جعلت إجراءات حل التراع فيه تميل نحو مفهوم يبدو غريبا في إطار ما يعرف في الأدبيـــات السياسية " بحزب سياسي " ، فهل من الطبيعي الحديث عن " انقلاب " في حزب سياسي وعن انقلاب " علمي " داخل حزب ج. ت. و ، و أين تكمن العلمية في الانقلاب ؟

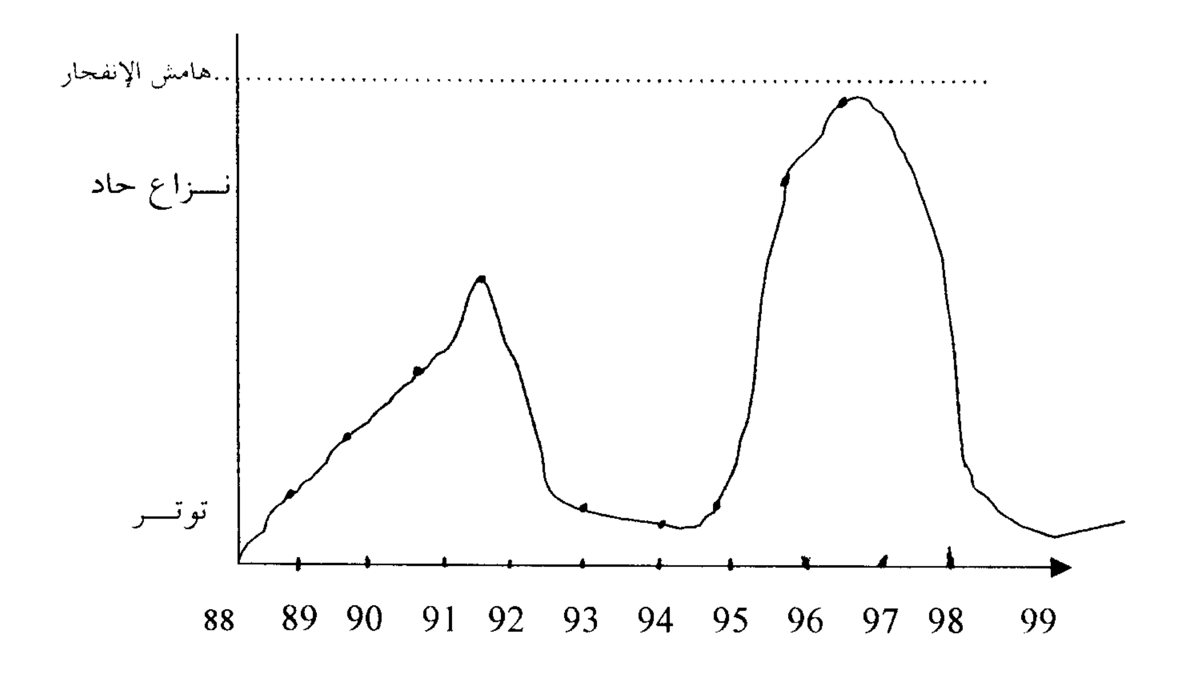
---

(1) أنظـــر رسالة المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني المؤرخة في 1994/01/04 إلى السيد رئيس لجنة الحوار الوطـــني ، منشورة بأسبوعية " **رسالة الأطلس** " ، لـ 16/10 جانفي 1994 ، العدد 43 ،ص 08

(2) Edward Van Buu , «Algérie :Chronique Juridique », **Annuaire de L Afrique du nord 1994** ,Edition CNRS , P 495 .

. الانقلاب" العلمـي":

بـــدأت درجـــة الـــتوتر داخل الحزب ترتفع مع اقتراب انعقاد الدورة العادية للجنة المركزية نهاية ديسمبر 1994 بعد فترة من الانخفاض النسبي لها بعد محليات 1991 م ، توتر كان يعبر عن رفض بعض القـــوى داخـــل الحزب لتلك المواقف التي تبنتها القيادة منذ التجربة الأخيرة (1991) من خلال تبني استراتيجية " معارضة " اعتبرت أزمة النظام السياسي وليدة مطلب للتغيير كانت بعض الأطراف قـــد



رفضـــته ووقفـــت في وجهه لأنها – كما يرى الأمين العام السابق للحزب السيد مهري – لم تدرك ضـــرورته أو لم تجـــد لها مصلحة فيه ، مؤكدا أن " فشل "* الحزب في تبني التغيير الديمقراطي خلال صـــراع دام خمس سنوات يعود إلى تمكن السلطة – في نظره – من إعادة الحزب إلى بيت الطاعة ، إستراتيجية رفضت توقيف المسار الانتخابي ورفضت مساعدة الســـــلطة في الانتقال من " الفعلية " إلى الشرعية – على حد تعبيره – و هي تتبنى منهج الاستئصال و الإقصاء [1]

---

* التأكيد من طرف السيد ع.ح مهري الأمين العام السابق للحزب (1989 – 1996) .

(1) ع.ح. مهري ، " الأزمة الجزائرية : الواقع و الأفاق " **الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية** ، مرجع سابق ، ص . 179

أثارت هذه المواقف التي تبنتها القيادة تحفظ أطراف داخل الحزب لم تكن لتجد مناسبة أفضل من تلك التي قدّمتها السلطة السياسية أمامها " للثورة " في وجه قيادة السيد مهري ، وكانت تلك المناسبة هــي الإعلان عن تنظيم انتخابات رئاسية قبل نهاية 1995، و بقيام السيد مهري خلال دورة اللجنة المركــزية الــتي سبقت الانتخابات في 22 ديسمبر 1994 بالحسم ضد المشاركة فيها، كان بذلك قد قضــى على طموحات البعض ، وأطماع البعض الآخر ، إلا أن الأمور لن تنتهي عند هذا الحد ، بل ســيكون هــذا المورد السياسي الجديد الذي عرفه الحزب سببا في تطور الأحداث الداخلية بصورة ستصل حدة الخلاف فيها إلى هامش الانفجار (أنظر الشكل) .

كان الإعلان عن تنظيم انتخابات رئاسية عام 1995 في تلك الفترة بالذات من حياة الحزب يعبر من الناحية السياسية عن ظهور ما يمكن تسميته " مورد سياسي جديد " أمام الحزب أو بالأحرى أمام الجماعــة المــناوئة للأمين العام مهري ، حاولت من خلاله إعادة تنظيم العلاقات السياسية الداخلية كــان هذا "المورد السياسي " سببًا في حدوث انقسام داخلي كان موجودا لكنه بدا قائما أكثر على التشيــّع ، ومعروف عن الشيع أنها تتحدد كجماعة سياسية (1) :

أولا : إن عناصــر الجماعــة لا يتعاونون لأنهم يملكون إيديولوجية موحدة و إنما لأن هذا التعاون يخدم مصلحة معينة ؛

ثانيــا : إن تجميعهــم كان من خلال قائد (سواء كان فردا أم جماعة) تجمعهم به علاقة مضارباتية أو منفعية Transactionnelle ؛

مما يدفع عناصر هذه الجماعة إلى النضال جنبا إلى جنب حول قضايا و التزامات من دون تحقيق أدنى انسجام إيديولوجي.

لقــد كــان الانقسام الداخلي في الحزب بمناسبة الإعلان عن تنظيم انتخابات رئاسية في عام 1995 تعــبيرا عــن رفض – ما يسميه بايلي Bailey– الولاءات القائمة و البحث " الأعمى " عن ولاءات جديدة ، من أجل إعادة تنظيم العلاقات السياسية الداخلية .

---

(1) F-G Bailey ، مرجع سابق ، ص . 73

إن الظهور الفجائي لموارد سياسية جديدة داخل فضاء سياسي ما قد يؤدي به إلى الوقوع في " أزمـــة " أو " **وضـــعية شك** " ، و كلا الوضعين يؤديان إلى تواجه الجماعات داخل هذا الفضاء، وتحـــول المنافســـة إلى صراع* . يقول بايلي Bailey في هذا الصدد : " ***إن ظهور أي مورد سياسي جديد مهمـــا كانت طبيعته ، غالبا ما يؤدي إلى نشوب صراعات بين الشيع يصعب على الأشخاص فيها التخلي من ما يمكن تســمبته بالمراهقة السياسية*** " .كـــــان هذا المورد السياسي الجد ' سـا في ارتفاع درجة التوتر داخل الحـــزب إلى حـــد الوصول إلى هامش الانفجار (أنظر الشكل السابق) ، حيث تنبأت العديد من الأوساط الإعلامية بانفجار الحزب بهذه المناسبة ، إلا أنه كان قد أبدى قدرة مميزة على **التماسك** .

تحولـــت اللقاءات داخل الحزب منذ ظهور هذا المورد الجديد — و حتى قبل ذلك — إلى بنية لم يكـــن تجميـــع المصالح عملا سهلا فيها ، حيث ستميل الحلول نحو مفهوم غريب عن التنظيمات الحزبية و هو " الانقلاب " فما يعني الانقلاب ؟

يعرف في الموسوعة السياسية على أنه " ***عمل مفاجئ و عنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من الداخـــــل (الدولـــة) لتقلب السلطة و تستولي على الحكم ، و ذلك وفق خطة موضوعة مسبقا ...*** [(2)] " بناءا على هذا الـــتعريف يمكـــن استخلاص ثلاثة (3) عناصر أساسية إذا ما توفرت يمكن وصف العملية بالانقلاب وهي: عنصر **الفجائية و العنف** ؛ **الانتماء لنفس التنظيم أو التبعية له** ، أو بتعبير آخر أن يكون صاحب عملية الاســتيلاء عـــلى السلطة مشاركا فيها أو تابعا لها ؛ و عنصر **التخطيط المسبق للعملية** ، فهل تتوفر هذه العناصر في العملية التي تمخض عنها تغيير القيادة في حزب جبهة التحرير الوطني ؟

---

* التأكيد من طرف بايلي F.G Bailey

(1) نفس المرجع ، ص . 73

(2) ع. الوهاب الكيلاني ، **الموسوعة السياسية** ، (الجزء 1) ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1990 ، ص . 372

هل تغيير قيادة الحزب كان انقلابيا ؟

لم تتوان بعض شخصيات الحزب المعروفة سواء كانت عضو بالمكتب السياسي أو اللجنة المركزية (أي في الهيئات القيادية) عن التعبير على استيائها من الخط السياسي الذي كانت تنتهجه جماعة السيد مهري، شخصيات ستبدأ في التخطيط للكيفية التي تقلص بها هامش تحرك الجماعة الأخرى و تزيد من " مناطق الشك " لديها.

لقد كان التخطيط لقلب سلطة الجماعة المسيطرة على الجهاز نابعًا من ثقافة سياسية لا ترى الحزب إلا و هو السلطة ، فكان من الطبيعي أن ترى في مواقف القيادة تحطيمًا علنيًا وكليا للحزب تعتبر مواجهته في نظرها شرعية . أول مراحل " المواجهة " تمثلت في ظهور حركة احتجاجية داخل صفوف الحزب كانت قد تحصلت على موافقة ست 6 محافظات و عدد من مناضلي القاعدة للتنديد بقرارات الأمين العام و الاستعداد لتنظيم لقاء كبنية لتجميع المصالح [1] ، و كانت تلك الحركة " فجر " العملية الانقلابية .

لقد تحولت دورة اللجنة المركزية المنعقدة في سبتمبر 1995 م إلى فرصة أخرى لتأكيد الصراعات و الخلافات التي تعود حتى إلى ما قبل التعددية ، حيث عاد ذلك النقاش القديم الجديد منذ 1988 م بين الطرح القائل بالبقاء تحت طائلة السلطة و ذلك القائل بالعمل من أجل تغيير الحزب . ظهر الطرح الأول على لسان جماعة ترى في الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها فرصة " لا تعوض " ، و اقترحت مجموع بدائل تعتبر مساندة الرئيس زروال أضعف الإيمان فيها إذا تعذر على الحزب تقديم مرشح عنه ، مؤكدة أن المقاطعة تعني محاصرة الحزب الذي سيفرض نفسه- في نظرها- إذا ما شارك فيها .

---

(1) أنظر يومية الخبر لـ 1995/01/26 ، ص 3.

لقــد تم خــلال هذه الدورة توظيف التناقضات الداخلية في الحزب لصالح هذا الطرح أو ذاك توظيفًــا تنافســيا أدى إلى تقــليص فرص الإجماع من دون القضاء عليها كليا ، حيث استطاعت الجماعــات فيه الوصول إلى صيغة توافق بين تيار المشاركة في الانتخابات و تيار مقاطعاتها ، ظهرت علاماتــه من خلال : تراجـــع السيد يحياوي عن استقالته من المكتب السياسي، تليين لهجة بعض الأطــراف (مــثل السيد بلعياط)، اعتراف مجموعة الأمين العام بإمكانية عقد مؤتمر في "حال توفر الشــروط النظامية" [1] كان ذلك دليلا على أن الحزب ما زال يبحث عن استقراره الداخلي حتى وإن لجأ مرة أخرى إلى الحلول الوسطى ، و أكد سيادة منطق " استمرار التوازنات " مع أن التنافس ما يزال قائما إلى غاية قيام أحد الأطراف بتمييل كفة الطرف الآخر لصالحه . فالحل التوازني – كما يؤكــد لابيير . Lapièrre نمط يسود في النماذج المسماة تجزيئيَة Dites – segmentaire و هو يؤدي بمــتطرفي الجماعة ودعاة العنف فيها إلى اللجوء – حين تحين الفرص – للحل المتمثل في القضاء على الخصم [2] .

التركيبة البشرية اللامتجانسة فكريا و سلوكيا إذن جعلت الاختلاف داخل حزب ج. ت. و عميقــا، اختلاف في المرجعيات الفكرية و الفلسفية ، في الأطر التنظيمية ، في الفلسفة العامة المحددة لطموحــات الحزب في البقاء أو التخلي عن السلطة ، اختلاف عميق جعل الحزب على خلاف باقي الأحزاب عاجزا حتى عن الاتفاق حول مسألة عقد المؤتمر!
لقــد كــانت جماعة الأمين العام تركز في كل اللقاءات على التوجه السياسي و الفكري المستقبلي للحزب بينما كانت الجماعة الأخرى تولي اهتماما إلى المسائل التنظيمية * دليل حرصها على ضرورة تغييـــر الـــقيـــادة من أجل " العودة إلى الأصل". ربما كان ذلك سبب "تجاهل " الأمين العام مــســـألة عقــد المؤتمر السابع ضمن تقريره المقدم للدورة في سبتمبر 1995م على الرغم من أنها

---

(1) يومية الخبر 1995/09/30 ص. 5

(2) .J.W. Lapierre، مرجع سابق، ص.165

* أولى هذه المسائل عقد مؤتمر الحزب .

مســـألة كانت قد تسببت في نقاشات حادة أثناء الدورة و بعدها ، و تطورت الأمور حتى أصبحت هذه المسألة (عقد المؤتمر) رهانا للمنافسة الداخلية في الحزب .

"ضغط " الجماعة الداعية لعقد المؤتمر في إطار التدافع الداخلي بين الجماعات في الحزب أنتج " ضـــغطًا مضادًا " يتمثل في لجوء جماعة الأمين العام إلى تنظيم " ندوة إطارات الحزب " في ديسمبر 1995 حاولت من خلالها مواصلة " التجديد " الذي كانت قد شرعت فيه منذ فترة ، إلا أن الجماعة الأخـــرى رفضت قرارات هذا اللقاء، و اتخذت من الطريقة التي شكلت بها اللجان الأربع * المكلفة بالتحضـــير للمؤتمر ذريعة لإدراج نقطة نظامية في دورة الحزب المقرر عقدها ، كانت أولى علامات الـــتخطيط لقلب الجماعة الحاكمة داخل الحزب ، و لم يكتب لقرارات هذه الندوة التطبيق لأن عملية التخطيط « الانقلابية » كانت قد جمعت شروط نجاحها المبدئي .

التخطيط المسبق للعملية:

بظهـــور المورد السياسي الجديد المتاح للحزب بمناسبة الإعلان عن تنظيم انتخابات رئاسية عـــام 1995 م تعـــدّت السياسة داخل حزب ج. ت. و حدود المنافسة ، وتحولت إلى صراع لم يكن يهـــدف للقضـــاء على الخصم من خلال نزاع مقنن و مضبوط بقواعد اللعبة الداخلية، و إنما كان يهـــدف للقضاء على هذه اللعبة " بكاملها"، وإقامة مجموعة جديدة و مختلفة من القواعد، بل المنافسة لم تعـــد لعـــبة أصـــلا، وتم القضاء على قواعدها لتحل محلها قواعد " براغماتية " [1] ميزتها أنها تهتم بالفعالية فقط : ماذا ينبغي فعله لتحقق ما تصبو إليه ؟
عـــندما تطورت الأمور على هذا النحو داخل حزب ج ت و ، أي عندما أريد للحزب أن يخرج مـــن " مـــأزق " المعارضة نحو دعم و مساندة السلطة كان ذلك تعبيرا عن ما يسميه بايلي Bailey عملية" قلب نظام " التي تعتبر عملية يتم فيها القضاء على القواعد القائمة و إحلال قواعد جديدة. [2]

---

* اللجان" **الأربع**" هي : لجنة **إعادة بناء الحزب** برئاسة السيد: مولود حمروش ، **لجنة المنطلقات الفكرية و السياسية** برئـــاسة السيد: عبد العزيز بلخادم ، **لجنة البرنامج السياسي** برئاسة السيد : رشيد حراوبية ، لجنة **إعادة تنشيط الهياكل القاعدية** برئاسة السيـــد عبد الكريم كرومي ، أنظر جريدة **الخبر 1995/12/18** ، ص .02

(1) F.G Bailey مرجع سابق ، ص ص- 76.31

يبدو أن التخطيط للعملية كان قد بدأ منذ اشتداد حدة الخلاف بين القادة حول توجه الحزب ، و لم تكن " الانتخابات " إلا المناسبة الواعدة لحسم الأمور . يعود الخلاف – كما سبق أن رأينا – إلى دورة اللجنة المركزية 28-29 سبتمبر 1995، عندما عرض الأمين العام للحزب فكرة مقاطعة الانتخابات الرئاسية التي لاقت رفضا كليا من طرف بعض أعضاء اللجنة المركزية ، و كان القادة قد توصلوا بعدها إلى حل وسط لم يعّمر طويلا مفاده المقاطعة الرسمية مع ترك الخيار للقاعدة . ازداد التوتر بعدما عقد الأمين العام ندوة صحفية دعا فيها إلى هذه المقاطعة، اعتبرها معارضوه قرارًا انفراديا آخر بعد قرار المشاركة في ندوة " عقد روما " .

إثر ذلك ، شرعت الجماعة المناوئة لقرار الأمين العام في عملية التخطيط لتغيير القيادة ، حيث تحدثت بعض الأوساط الإعلامية عن اكتشاف " اجتماع تنسيقي " لهذه الجماعة فنّدته بعض الشخصيات * و لم تنفه أخرى** ، وتطورت الأمور لتصل إلى قيام عدد من أعضاء اللجنة المركزية بتنظيم " ندوة ولائية للحزب " بوهران ، شاركت فيها عدة قسمات وعدد من ممثلي المنظمات الجماهرية، تمخض عنها بيان ختامي إقترح فيه تأسيس " لجنة وطنية " لوضع حد لخلافات القادة والتحضير للمؤتمر ، بعدها سحبت الثقة من القيادة (الأمين العام و المكتب السياسي) . كانت الأوساط الإعلامية قد تحدثت قبل ذلك عن الجدل الذي وقع ".بمحافظة الوادي " حول شرعيّة المحافظ مؤكدةً أن مصادر داخل الحزب كانت قد تحدثت عن إحتمالات تكرار نفس الجدل بباقي المحافظات .

و يبدو أن التخطيط للعملية – كما تؤكد إحدى الشخصيات *** التي قادت الإطاحة بالأمين العام مهري – كان لأزيد من شهر منذ تحديد تاريخ لقاء الحزب في جانفي 1996

---

* كما هو الحال مع السيد بن عودة.

** عضوي اللجنة المركزية السادة : ع الكريم سويسي ، محمد بوخالفة

*** يتعلق المر بالسيد ع القادر حجار ، عضو اللجنة المركزية ، الملقب في الصحافة " **بمهندس الانقلاب** " أنظر التفاصيل بيومية **الخبر** 1996/01/28 م، ص .02 في حوار معه (في جزأين)

حيـــث قامـــــت الجماعة صاحبة الفكرة باعتماد قائمة لأعضاء اللــجـــنة المركزية اسما تلو الآخر قصد اختيار " مـــدى الاستجابة " لدى كل عضو، ثـــم أعدّت " عريضة اتهام " مدعّمة بالبيانات و المـــعـــلومات ضد الأمين العام تتضمن 33 صفحة قررت الجماعة استعمالها في حالة فشل العملية ، بالإضـــافة إلى بيان يتعلق بخروقات الأمين العام لقرارات المؤتمر و القانون الأساسي و النظام الداخلي مـــع " وثيقة " تتعلق بالوضعية النظامية بصفة عامة ، لتنطلق بعدها في سلسلة من الاتصالات وجمع التوقيعات .

كـــان لقـــاء الحزب في 17 جانفي 1996 م مناسبة للإعلان عن نتائج ما تم التخطيط له من خلال طرح نقطة نظامية كانت قد أثارت عدة نقاشات . بالرغم من قيام الأمين العام بمحاولة تحويل النقاش نحو نقطة نظامية أخرى تتعلق بمسألة " الانضباط الحزبي " مستعملا حنكة سياسية معروف بها إلا أن الأمور كانت قد تطورت بصورة لم يكن من السهل عليه تداركها .

بعدما نجحت الجماعة في الحصول على توقيع 120 عضوا قياديا لسحب الثقة من الأمين العام طرح أمر الخلافة : من سيخلف السيد مهري ؟ علما أن ذلك لم يكن قد مثّل محورًا أساسيا في العملية على الأقل في بدايتها، إنّ ما كان مهما هو إخراج الحزب من " مأزق " المعارضة ! اقترحت الجماعة التي خططت للعملية الانقلابية " حلا مؤقتا " يتمثل في تشكيل " هيئة تنفيذية انتقالية " إلى حين عقد المؤتمـــر ، حـــل رفضـــته جماعة المرشح السيد م. حمروش المعروفة " بالإصلاحيين " . بعد نقاشات واتصـــالات و تفاوضـــات انتهت القوى المتنافسة إلى تنظيم انتخابات داخلية ترشح بها أربعة قادة معـــروفين تـــنازل مـــنهم اثنان * ليفوز السيد ب . بن حمودة ب 89 صوتا مقابل 82 لصالح السيد حـــــــمروش.

* كان السيد : **يحياوي** قد تنازل لصالح السيد ب بن حمودة كي لا تشتت الأصوات ، كما نسجل تنازل السيد : **بن فليس** .

* ما " العلمية " في الانقلاب:

من عناصر تعريف " الانقلاب " الفجائية و العنف حيث يرتبط عنصر العنف بأية عملية انقلابية لأنها تهدف إلى قلب السلطة القائمة و الاستيلاء على الحكم .

إن وصف العملية الانقلابية داخل حزب ج. ت. و " بالعلمية " من طرف البعض * يحمل في نظري موقفا يرى أن إنقلاب داخلي لم يؤثر على بقاء الحزب في الساحة السياسية جدير أن يوصف " بالعلمي "، قد يحمل هذا الموقف جانبا من الصحة ، فعلى الرغم من اللجوء إلى المنطق الانقلابي كإجراء " لحل " النزاع داخل الحزب إلا أنّ عدم انقسام الحزب ** قد يكون دليلا على وجود ما يمكن تسميته " ميكانزم ضبط داخلي " كان وجوده تعبيرًا عن توفر فرص للتنسيق بين الجماعات داخل نفس البنية السياسية (الحزب في هذه الحالة) ، ساعد هذا الميكانزم في خلق استقرار نسبي لهذه البنية كيف ذلك ؟

إن خضوع حزب ج. ت. و إلى ضغط " الكفاح من أجل الاستمرار " كميكانيزم ضبط أدى إلى تطوير نوع من التوازن الدينامي بين الجماعات داخل الحزب قد يصل أحيانا إلى درجة توتر مرتفعة سرعان ما تنخفض بفعل ذلك الميكانيزم الذي قد أسميه " الجبهة قبل كل شيء " . رغم نزوع العلاقات داخل الحزب نحو الجمود أحيانا - الانقلاب " العلمي " دليل جمودها *** - إلا أن اهتمام الحزب بمسألة " البقاء " La Survie التي تعتبر أقوى من الخلافات الداخلية جعل القوى المتنافسة تتجاوز تناقضاتها محاولة منها الحفاظ على هذا البقاء، لأنها لا تعني شيئا من دونه . إلا أن غياب عنصر العنف المباشر في العملية رغم كونه عنصرا هاما في أي انقلاب لا ينفي غيابه تماما ، فالعنف قد يحمل أشكالا متعددة .

---

* لا سيما الأوساط الإعلامية منها .

** عرفت بعض الأحزاب السياسية الجزائرية نفس النزاع تقريبا بعد الإعلان عن تنظيم رئاسيات في 1999 ، لكن النتائج كانت مغايرة حيث تسجل مثلا انقسام حركة النهضة إلى حزبين : حركة النهضة ، حركة الإصلاح .

*** إن لجوء جماعة داخل الحزب إلى التنسيق السري بين عناصرها و التحضير لقلب السلطة آنذاك دليل اقتناعها بعدم جدوى الاتصال مع الآخر .

كان تغيير القيادة بتلك الصورة " الانقلابية " تعبيرا عن وصول منطق الاتصال الداخلي بين القوى إلى مرحـــلة « الأزمـــة » التي تعبر عن مرحلة تصبح دينامية المواجهات فيها سببا في تغيير العلاقات القائمة ، و صورة لتعديلات تطال الممارسات و ربما العقائـــد " أيضا [1] . أكدت هذه الأزمة عمق الخـــلاف بـــين قادة الحزب حول علاقته بالسلطة و ذكّرت مرة أخرى بالتناقضات التي تسكنه منذ تأسيسه، تظهر كلما كان سببا لذلك .

لم يكن تغيير القيادة يعني نهاية الصراع داخل الحزب ، فالإشكال لا يكمن في من يقود الحزب ؟ إنما في التخلّص من ثقافة لا ترى الحزب إلا وهو السلطة . لقد ظهر بعد تغيير القيـــــــادة أن تلك " العمـــلية الانقلابيـــة " لم تكن سوى " إجراء " لإيصال شخصية عليها قيادة الحزب بالصورة التي يـــلقى بها دعم و رضا السلطة ، و لم تكن أبدا محاولة لتأسيس حزب قوي و " معارض "! ، ودعوة الأمين العام الجديد للحزب لإعادة لمّ ما أسماه بالأسرة الثورية سوى دليلا على صحة هذا الطرح .

بعد تغيير القيادة بقي النزاع و نفس الأجواء حول عقد المؤتمر ، حيث دعت جماعة الأمين العام الجديـــد التي خططت للعملية إلى تأجيل عقده كي تتمكن من توسيعه- كبنية لتجميع المصالح – إلى المـــنظمات الجماهيريـــة الـــتي كـــانت تابعة للحزب في ظل الأحادية الحزبية و ليكون فرصة لعودة شخصيات كانت قد غادرت الحزب منذ سنوات ، أمر لم يكن في صالح الجماعة " الإصلاحية " التي طالـــبت بـــأن يقتصر المؤتمر على قاعدة الحزب النضالية . خلال تأزم النقاش فكرت هذه الأخيرة في الانســـحاب من اللجنة المركزية لخلق أزمة داخلية*، حل كانت قد وصلت إليه بعد عدة اجتماعات تنســـيقية بين عناصرها من اللجنة المركزية و بتزكية من محافظات الحزب الرافضة لذهاب السيد عبد الحميد مهري ليكون ذلك دليلا آخر على أن توازن القوى داخل الحزب يبقى الأمور دائما نسبية فيه

(1) Jaque Lagorge, **Sociologie Politique**, (Paris : presse de science politique et daloz, 1997) p. 412

*يـــتم الإعـــلان عن وجود أزمة داخلية بموجب القانون الداخلي إذ توفر نصاب ثلثي الأعضاء في العملية ، تحل بعدها الهياكل القيادية و يعقد مؤتمر استثنائي .

فالمطالبة بالتغيير تبقى واردة لأن القوى الداعية إليه ظلت متحفظة بمواردها حتى و إن آلت الأمور إلى غير صالحها .

بعد مرور سنتين تقريبا على تغيير القيادة أخذت بعض الأوساط الإعلامية في الحديث عن احتمال قيام جماعة داخل الحزب بتحضير لائحة سحب ثقة من القيادة الجديدة بعدما تمكنت من جمع التوقيعات * ، وتنظيم حركة احتجاجية يبدو أنها كانت قد أجلت لأجل مسمى هو موعد انعقاد مؤتمر الحزب في مارس 1998 م.

إن المتتبع للنقاش الدائر بين مختلف القوى في الحزب قبيل و أثناء و حتى بعد انعقاد المؤتمر يدرك أن كل قوة لا تزال تحتفظ بتلك المواقف التي بادرت بطرحها ، حيث مازالت الجماعة " الإصلاحية " تؤكد ضرورة أن يكتسي المؤتمر طابعا سياسيا للحسم في التوجهات ثم الأشخاص ، في حين ركّزت القيادة على مسألة تغيير الهياكل و تكييفها و تكييف القاعدة.

على الرغم من تغيير القيادة إذن ، بقي نفس الجدل و نفس الخلافات حول مسألة التحضير للمؤتمر، حيث بقيت دورة اللجنة المركزية للحزب المنعقدة في فبراير 1998 مفتوحة لغاية انعقاده نتيجة الخلاف الكبير حول طبيعة و حجم اللجنة التي ستكلف بالتحضير للمؤتمر من حيث العدد والتركيبة، خلاف كان قد تطوّر بالصورة التي دفعت بعض الأوساط الإعلامية إلى الحديث عن محاولة أخرى للإطاحة بالقيادة ** . بعد سنة من ذلك أوساط أخرى تتحدث عن قيام جماعة بالدفع نحو عقد مؤتمر استثنائي يتم خلاله تغيير القيادة و الخط السياسي في جو داخلي جد متوتر .

---

* جمع 100 توقيع، لم يفصل عن النصاب سوى 10 توقيعات فقط . أنظر يومية الخبر 1998/01/31 ، ص.05

** في عام 1999 م بعدما ظهرت أجواء الحزب الداخلية جد متوترةً قام الأمين العام بن حمودة بزيارة لمدينة وهران ، هي محافظة كان لها دور أساسي في الإطاحة بالسيد مهري ، حيث تحدثت الصحافة عن ظهور أطراف تطلب عقد مؤتمر استثنائي لتغيير القيادة ، وفي جلسة مغلقة له مع أعضاء مكاتب المحافظة حاول الأمين العام بن حمودة تطويق الخلاف .

كان لأوضاع الحزب خلال الفترة الممتدة (1996-1999 م) آثارٌ وخيمة على القاعدة التي عكست أوضاعها ما كان يجري في القمة : صراع أمناء القسمات السابقين مع المعينين من طرف القـــيادة الجديدة * ، بيانات مؤيدة للأمين العام السابق و أخرى تحذّر من الخطر المحدق بالحزب، غلق مقرات الحزب ببعض الولايات (تيارت، ورقلة، العاصمة...) بســبب الخلاف حول ملكيتها مع السلطات المحلية، إقصاء بعض القادة ، الصراعات حول عضوية المكتب السياسي ، رفض بعض القادة لقرارات الأمــين العام الجديد (من المذكرة الرئاسية مثلا ، قرار تزكية المرشح ع. ع بوتفليقة... كلها دلائل ومؤشرات على أن الحزب كان يعيش تدافعا داخليا بين الجماعات ، يعبر عن وجود ضغط و ضغط مضـــاد كـــان يعـــبر عن حالة الحزب في وقت معين، كان يتحدد غالبا بعوامل خارجية عن الحزب كاقتراب موعد التشريعيات في 1997 م ، الإعلان عن تنظيم رئاسيات 1999 م ...إلخ .

لا يعـــبر هـــذا الواقع الداخلي في الحزب سوى عن سلوكات تعكس اختلافات تتعدى الأطر التنظيمية لتطال الأطر الفكرية و الإيديولوجية التي تحددها المصلحة السياسية للجماعة . اختلافات أو بالأحـــرى نـــزاع لن يستطيع الحزب حله نهائيا من دون البث النهائي في علاقته مع السلطة ، علاقة طبعت تاريخه و لا زالت تطبع مستقبله .

لقد حـــطّـم " الانقلاب " الداخـــلي في الحزب " الأسطورة " القائلة بالتجديد التي بدأ بها الحــزب مــنذ إقــرار الــتعددية، وإن كنت لا أنكـــر وجود بعض المحاولات التي بدت صـــادقـــة أحيانا إلا أن الزمن كان كفيلا بأن يؤكد أنها لم تكن تعكس مواقف قاعدة عريضة ارتبط انتماؤها ووجـــودهـــا بمـــمارسة سلطوية ما كان من الســـهل - و لا زال كما يبدو - الانسلاخ منها. مـــا كان يسيـــطـــر على نفسية بعض القـــادة داخـــل الحزب و حـــتى جزء من القاعدة هو الشعور بالانتماء إلى نفس " العائلة السياسية " للسلطة ، لا طالما عبّروا عن ذلك صراحة عند الدعوة إلى مساندة السادة ي .زروال و ع.ع بوتفليقة المترشحين الأقرب

---

* أنظر قضية " نذير فارح " أمين قسمة العاصمة . يومية الخبر 1996/02/27 ، ص. 02 .

على حد تعبيرهم * – إلى الخط السياسي للحزب ، ثقافة لم تكن قادرة على وصف محاولات السيد مهري في قيادة الحزب نحو المعارضة سوى بالتحطيم العلني لمستقبل الحزب .

تعتـــبر الأمانة العامة في الحزب إذن أقوى مكان للصراعات الدائرة بين الجماعات لأنها الوسيلة الأولى لتوجيه سياسته، إلا أنها ليست الوحيدة، حيث تعتبر عضوية المكتب السياسي و اللجنة المركزية أيضا مكانة (position) هامة تستطيع الجماعة من خلالها تقليص هامش تحرك الجماعة الأخرى أثناء عملية التنافس على السلطة .

لعّل عدم استقرار الأمور داخل الحزب لصالح جماعة دون الأخرى و بقاء الأمور نسبية فيه يجعل الســـلطة داخلـــه أقرب إلى المفهوم الذي قدمه لها كروزييه **Crouzier** و فريد نبرغ **Friendenberg**، حيـــث يعتـــبرانها : مراقبة مناطق الشك contrôle des zone d'incertitude[1] و " مناطق الشك " مفهـــوم يعبر عن قيام أطراف هم في علاقة سلطوية بالاستفادة من ما تتيحه الظروف و الأوضاع التي يعيشـــونها في الـــتأثير على الطرف الآخر الذي يتحدد إلى حد بعيد بقدرة الجماعة على تجنيد الموارد وجعل آثار التفاعل (أو اللعب) – الناتج عن هذه العلاقة – غير مضمونة للطرف الآخر.

بالاعـــتـــماد على المفهوم يمكـــن الـــتأكيد أن الإعلان عن تنظيم الانتخابات الرئاسية عام 1995 كــــان بمـــثابة فرصة أمام الجماعة الداعـــــــية إلى المشاركة فيها لإنتـــاج " شكوك " أو صـــــــــراعات داخل الحزب بالصورة التي تتمكن فيــــــها من جعل النتائج لصالحها .هذا ما يجعـــل الخـــــاصـــية الأساسية لأية منافسة سياسية عند بايلي Bailey متفقا في ذلك مع كروزييه وفرينـــــدنيرغ هي إنتـــاج الشك " L' incertitude " داخـــــل الجماعة الخصـــــــم ، والشك

---

* موقف عبر عنه السيد بلعياط – عضو بارز في الحزب – خلال نقاشات سبتمبر 1995 .

(1) J. Leca , B Jobert، مرجع سابق ، ص 1127.

عـــنده يعبر عن " مكانة " يكون الشخص فيها غير قادر على إيجاد قاعدة لبناء خطة للعمل أو وجود عـــدة قواعـــد يصعب الاختيار بينها [1] . "وضعية الشك " إذن تظهر بظهور المنافسة السياسية . إن مفهـــوم " مـــناطق الشك " يفتح لدى الباحث سبيلا من أجل الابتعاد عن وهم ما يسميه كروزييه Crozier " التجانس التوحيدي " داخل التنظيم، فكرة صائبة جدا مع حالة حزب ج. ت. و ، و التي يصبح الحديث فيها عن تنظيم " متجانس " موحد ضربا من الخيال .

3.3 دور العامل التاريخي في بلورة "حل" النزاع داخل الحزب :

مـــن خـــلال كـــل ما سبق يمكن القول إن مواقف حزب ج. ت. و من عدة أحداث سياسية برهـــنت على وجود اختلاف واضح بين جماعتين على الأقل داخل الحزب ، إلا أن المثير للانتباه أن الاخـــتلاف لم يكـــن حول مسائل ثانوية تتعلق بوسائل تنظيم حملة إنتخابية و إنّما هو إختلاف في الذهاب إلى الانتخابات أم مقاطعتها مثل ما حدث في 1995 إختلاف في الإستراتيجية العامة التي توجه نشاط الحزب ، إختلاف في ترتيب الأوليات ، في اختيار السبل ، في مبادئ العمل التي تحدد الوجود، اختلاف في المذهب ، في القيم السياسية ، في الأفكار والمعتقدات ، هو اختلاف في الجوهر ، في النظر إلى الحياة السياسية ، مما جعله غير خاضع للتطورات الزمنية .

إن حفـــاظ حـــزب ج. ت. و عـــلى واقـــع "الجبهة " التعددي جعل النزاع الداخلي فيه "تعارضـــا" لأن الاختلاف يكمن فعلا في مسائل تبدو جوهرية * أحيانا ، يعود ذلك - في نظري - إلى الظـــروف السياسية التاريخية التي نشأ فيها الحزب ، مما جعل تلك الاختلافات تتأسس مع الحزب وتصبح جزءا من أجزاء البنية الداخلية ، وكأننا لا يمكن أن نتصور حـــزب ج. ت. و من دون تلك التعددية الداخلية التي قد تسمح بوصف النزاع فيه " بالهيكلي " structurel كما فعل سايلر [2] .

---

(1) F .G Bailey، مرجع سابق، ص 76 .

*الاختلاف في القيم يعتبره Julien Freund تعارضا " Antagonisme" لأنه اختلاف جوهري لا يتعلق بالوقائع المادية فقط و إنما بالأفكار و المعتقدات و بالتالي في الجوهر. أنظر : Julien Freund, Sociologie d'un Conflit (Paris : PUF , 1983) p .145

(2) للتفاصيل أنظر : D.L Seiler ,**Les Partis Politique** , (Paris : Armand Colin , 1993) ، ص.110

لم يقم حزب ج. ت. و بالقضاء على التناقضات فيه بالرغم من توفر الفرص خلال عهد التعددية الحـــزبية ، مما دفعه إلى التعامل معها محاولا في كل مرة لتخفيف منها و العمل على تحييدها من خلال التعامل مع الآثار و ليس الأسباب . نتيجة لكون التراع ذي طابع تناقضي في جوهره ، و التناقض من الأشكال التي يصعب على النسق حلها كما يؤكد "سايلر"، عمل الحزب على توجيهه بصورة يتحول فيها من شكل انتفاضي ثوري إلى "لعبة " سياسية .

يســاعد المجال الثقــافي عــلى التقليـــص مـــن " الصراع الهيكلي " من خلال عملية يقوم في بدايـــتها بالـــتخفيف منه ثم تحييد آثاره في مرحلة ثانية عن طريق تأسيسه و الوصول في النهاية إلى " إجماع " في الوقت الذي بقيت التناقضات التي تولد عنها من دون أن تحل نهائيا، و كأنه و مع التطور ســيفقد التراع كل الطابع الصراعي ليتحول إلى بعد تاريخي محض ، و يتحقق الإجماع لأنه حتى وإن بقيـــت التناقضات إلا أن مفعولها أصبح ضعيفا [1] ، هذا حق و إن كان من غير الصحيح الجزم أن الوضع داخل حزب ج. ت. و أصبح كذلك ، على الأقل حاليـــا.

إن لظروف نشأة حزب ج. ت. و، و تطوره الأثر البالغ في بلورة ثقافة خاصة لحل التراع وبالتالي للتأسيس لنمط حل ستبقى آثاره إلى يومنا هذا. لقد كان حزب ج. ت. و جهازا سلطويا أكثر من كونـــه حـــزبا سياسيا ، جهازًا واقعا ضمن هيكلة سياسية قائمة على الأحادية ، لم تعترف بالمنافسة والـــتفاوض لكنها بالمقابل لم تعمل على تقوية انسجامها الداخلي ، فعدم الاعتراف بالمعارضة لم يكن يعـــني غياب المواجهة التي كانت موجودة و غير علنية .لقد قامت السلطة بحصر الصراعات داخلها خوفا من أي تدخل شعبي فأصبح ذلك التعايش بين شيعها المتعارضة في الأهداف و الوسائل ضروريا و أصـــبح سببا كافيا للحفاظ على الوحدة الداخلية من دون أن تضع لنفسها إطارا مؤسساتيا شرعيا لحل التراع [2] .

---

(1) نفس المرجع ، ص.111

(2) Mohamed HARBI , **L'Algérie et son destin** ، مرجع سابق ، ص. 180

مهما كانت الجماعة التي ينتمون إليها كان قادة الحزب يؤمنون بشيء مشترك : حماية الاحتكار السياســـي . نظرا لغياب قواعد لعبة مؤسسة وواضحة لجأت السلطة السياسية إلى استعمال و سائل مختلفة للتخفيف من التوترات السياسية في بلد خلّفت له الحرب آلاف الفاعلين ، حيث اعتمدت على المنطق الزبائني و التهميش خارج السلطة و على المواجهة و التغييرات الهيكلية داخلها [1] ، و أقامت لنفســـها نســـقا ســـلطويا يحمي نفسه من أي خطر خارجي ، مما أدى إلى ظهور ما يسميه "عدي هـــواري" بـــ " التوازن الزائل " L'équilibre précaire حقق نوعا من الاستقرار السياسي للنظام الـــذي كـــان يحميه ميكانيزم عام يؤدي به في كل مرة نحو التوازن بعد فترة من التوترات ، ويستدل عـــدي الهـــواري برأي " إنتلس " الذي يؤكد أنه أثناء الفترات الانتقالية – هي فترات توتر عادة ما تحـــدث كل عشرية من الزمن – يتوسع مركز النخبة الذي يتأرجح حسب نموذج دوري إلى أقصى حـــدوده ، ليتقلص مجددا إلى جماعة متغيرة متجانسة بمجرد أن تستعيد العلاقات السلطوية استقرارها وتحفظ تلك الجماعة نفسها إلى غاية قدوم رئيس دولة جديد و هكذا ... [2]

لقـــد أدى انغـــلاق الأزمات السياسية و انحصارها ضمن حلقة السلطة إلى عدم التمييز بين مؤسسات الدولة و أصحاب المصالح المختلفة داخلها ، مما تسبب في تعديل قواعد الدولة حسب تلك المصـــالح ، فأصبح الحفاظ على السلطة يتم بإسم الحفاظ على مصلحة الدولة [3] ، و هذا الاتجاه العام الذي اتخذته السلطة خلق نوعا من التفاوت و التباين بين الشيع لكنه لم يقض على المصلحة الموجودة بينها.

إن الممـــــارســـة السياســـية لحزب ج. ت. و منذ نشأته قد بينت أن مسألة السلطة كانت الـــمســـــــألة المركـــزية في العلاقات الداخلية لهذا التنظيم ، إلا أنها لم تطرح أبدا بصورة علانية ، فـــــالطابع السري للمداولات السياسية– كما يسميه الهر ماسي – [4] هو الذي أخفى التناقضات ،

---

(1) نفس المرجع ، ص . 198

(2) Lahouari Addi , **L'impasse du populisme** ، مرجع سابق ، ص .113

(3) Jocelyne Cesari, مرجع سابق ، ص. 191

(4) ع . الباقي الهر ماسي ، مرجع سابق ، ص . 98

و حقــق الاستقرار النسبي للنظام و للنفوذ السياسي ، ويتفق كلا من "الكتر" و "ع نـــ. جابي "مع هـــذا الطرح مؤكدين أنه " ***على الرغم من الصراعات الداخلية الحادة للنخبة ، إلا أنها اتفقت على تحالف الحد الأدنى : طـــرح الـــمشاكل الممكنة بأقل حركة ، أقل فعل .... باختصار : " توازن السكون "*** [1] . بمعنى أن الأمر بتعلق بالوظيفة الأساسية لكل "نسق " ألا وهي البـــــــــقاء .

---

(1) علي الكنز ، ع. ن جابي ، " الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة " **في الأزمة الجزائرية** ، مرجع سابق ، ص .257

4.3 خلاصـــة و استنـــــتاجات :

بإدعـــاء الكـــثير مـــن السياسيين انتماءهم إلى حزب ج. ت. و على الرغم من اختلافاتهم السياســية الجــلية ، يكون من الصائب جدا التساؤل : هل يوجد حزب ج.ت.و واحد أم عدة جبهات تحرير؟ هل يوجد استراتيجية واضحة لهذا الحزب أم عدة استراتيجيات ؟ من الصعب جدا أن نقــر بوجود بعض الممارسات المتعارضة و المختلفة ضمن نفس المنطق الحزبي، ومن الصعب أن تكون التصــريحات " المــتعادية " أساسا يقوم عليه حزب سياسي!؟ كيف يمكن مثلا أن نجمع بين قائد من الحزب لم يتوان عن دعم و مساندة المساجين السياسيين على إثر الأزمة السياسية عام 1991 و بين قائد آخــر مــن نفس الحزب كان قد شن حملة ضد ما سمي في تلك الفترة بتقارب حزب جبهة التحرير الوطني — الجبهة الإسلامية للإنقاذ ؟ ربــما تعكس هذه المواقف الوضع الذي عاشه الحزب في تلك الفــترة لكــنها من المؤكد تعبير عن واقع كونه و منذ نشأته ظل جهازًا سلطويًا أكثر من كونه حزبا سياسيا و" فشله " * بعد 1989 من التحول إلى حزب كباقي الأحزاب .

قــام الحزب بتبني منطق تجميعي لشيع متعارضة يجمع بينها أمر واحد : أنها مهددة في سلطتها طموحاتها و امتيازاتها . مواقف الحزب من بعض القضايا أكدت أنه كان قد طور إستراتيجية جبهوية " frontiste " تــأخذ بمــبدأ التجمع من أجل الاحتماء بالسلطة . و كأي جماعة مهددة في كيانها ، كــانت ردود فعــل الحزب أثناء أزماته بتجميع الصفوف ثم البحث عن الدعم و التحالف ، و قد ســاعده في ذلــك مفهــوم "الجبهة " كثيرا ، مفهوم أصبح فعلا من إرثه السياسي الهام. هذا و عند الــبحث في تلك المواقف طيلة الفترة الممتدة (1989 -2000) يجد الباحث نفسه أمام مستويين تصوريين وقراءتين لإستراتيجية الحزب:

- منطق **جبــــهوي** يسعى لحماية الجــهاز ؛
- منطق **انشقاقي** يعلن ميلاد أحزاب جديدة ؛

---

* الحكــم عــلى تجربة التحول لدى الحزب " بالفاشلة " أكدها أبرز قادته و هو الأمين العام السابق السيد مهري : أنظر : ع . ح. مهري ، " **الأزمة الجزائرية** " الواقع و الآفاق " مرجع سابق ، ص. 179

هـــذا مـــا جـــــعــــل ج. ج. لا فونـــو J.J Lavenue يعتبر حزب ج. ت. و ضحية انفصامه Schizophrénie و ازدواجيـــته، و كأنه والدة أكلت صغارها و بذلك حطمت نفسها [1] ،على حد تعبيره .

إن وجـــود النزاعـــات و الـــتحالفات معا داخل الحزب جعله يميل إلى خلق استراتيجية لتنظيم المعارضـــة الداخلية تقوم على "**تجميع**" الأفواج و القوى بدل " **إدماجها** " و كانت هذه الإستراتيجية ملائمة لحد بعيد لأنها حاولت أن توفق بين مطلبي التغيير و الاستمرارية .

يتضـــح مـــن خلال ما سبق أن حزب ج. ت. و بنية سياسية انقسامية، و عدم الاستقرار من المســـائل الملازمـــة لهذا النوع من البنى ، لأن الحزب كان قد عرض مقاومة ليست من دون تكلفة! وتمكـــن مـــن الحفاظ على استقراره مستفيدا من عدة عوامل من أهمها- في نظري - بلورة نمط حل للنزاع استطاع به التخفيف ليس من حدة النقاش السياسي فيه و إنما من آثار هذه الحدة .

يقـــوم هذا النمط على اتفاق يبدو ضمنيا بين الجماعات داخل الحزب يحمل ضمانات متبادلة للمصـــالح الحيويـــة لكل الأطراف، و هناك في صميم هذا الاتفاق حل وسط متفاوض عليه توافق بموجـــبه هذه الأطراف على التقليل من استخدام قدرتها على الإضرار بالطرف الآخر .[2] إن تبني هذا الاتفـــاق يعود إلى وجود صيغة تلجأ إليها أطراف ليس هناك ما يجمع بينها سوى الاستعداد للتنازل من أجل حل وسط لأن الحلول كلها أسوأ من ذلك على الرغم من شعورها بالانتماء لجماعة واحدة. على تلك الأطراف أن تقتنع بأن من مصلحتها الصبر اتجاه الآخر لكن ليس عليها الاتفاق على نتيجة معيـــنة و مـــلموسة .

---

(1) J.J Lavenue، مرجـــع ســـابق ، ص . 114

(2) أنظر: جان ليكا ، " **التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي** : "ما يعتريه من عدم يقين " في **ديمقراطية بدون ديمقراطيين** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995 ، ص . 36

يظهـــر الواقع الداخلي لحزب ج. ت. و في شكل موازين قوى تتحدد وفق الظروف السياسية العامة للنظام السياسي و السلطة فيه لحد بعيد، حيث يكون توزيع القوة بين الجماعات داخل الحزب متأثرًا بهذه الظروف . يعبر هذا الواقع الداخلي عن ما يسميه ج . لوكا با " **النصـــر غيرالتام و الهزيمة الـــمؤقتة و النســـبية** " لأن توزيع الموارد داخل الحزب و على رأسها " القيادة " هو توزيع " **مؤقت** " و يخضع لعوامـــل خارجـــة عـــن الحـــزب و مرتـــبطة بالنظام السياسي ، و هذا التوزيع ليس " مؤسسًا" بالصورة التي تجعله غير خاضع لقوى و عوامل خارجية ، يقول ج – لوكا في هذا السياق :

" (...) ***إذا نظر إلى ترتيب الموارد على أنه ترتيب دائم و كان نمط توزيع هذه الموارد ثابت و غير قابـــــل للتغيير في نظر الجماعات سيتم تعزيز أشكال التضامن و تقوية شبكة العلاقات الداخلية ، أما إذا نظر إلى ترتيبها على أنه مؤقت فإن السؤال " اللينيني " الذي يتبادر إلى الأذهان : " من يأكل من ؟ " و هو سؤال يتعلق بما يسمـــــيه سارتوري Sertori بـــ " السياسات الشبيهة بالحرب " و في الحالتين يكون التعرض إلى الخطر سببا في التضامن رغم وجود عوامل الشقاق " (2).***

لقـــد اتفقـــت الجماعات داخل الحزب اتفاقا ضمنيا يقوم على قاعدة رئيسية = الحفاظ على الحـــزب ، و كأن التعددية الداخلية " فرضت على الفاعلين التفاوض و الوفاق كإجراء طبيعي وحيد وفعـــال لحل النزاع ، لأن الواقع التعددي غالبا ما يؤول إلى ضغط الجماعات على بعضـــها البعض ، ولأنـــنا في النموذج التعددي كما بين فرانسوا بوريكو - نتنافس لكننا نرغم أنفسنا على أن لا نعيش الصراع على أشده (2) و بذلك يمكن القول إن السلطة داخل الحزب تميل إلى التبادل منه إلى السيطرة لأن التبادل يفترض التزام الجماعات لكنه لا يعني أبدا توازنها (3) .

---

(1) نـــفس المرجع ، ص . 40

(2) F.Bouricaud ، مرجع سابق، ص . 905

(3) J. Leca , B. Jobert مرجع سابق ، ص . 1227

لكـــي يحافظ على بقائه يقوم حزب ج. ت. و عند وصول درجة التراع فيه إلى مستويات مـــرتفعة بمحاولة تحييد أسباب هذا التراع لأن القضاء عليها كليا ليس ممكنا ، مما يجعل مسألة التمييز بـــين "**حـــل**" التراع و " **تسيير** " التراع على غاية من الأهمية . فضلا على أن تسيير التراعات اليوم أصـــبح مـــرادفا للـــبقاء السياسي . [1] في هذا السياق يؤكد فرنسوا بوريكو F.Bouricaud أن الـــنموذج التعددي يتعامل تعاملا واضحا مع التراع من خلال تسييره و ليس حله [2] لأن الحل يعني القضـــاء عـــلى الأسباب بينما يتعلق الأمر بتحييدها في حالة " التسيير ". بتسيير التراع تجنب الحزب انفجـــار التراع فيه و تحوله إلى أزمة أو التخفيف من تلك الأزمة حال حدوثها . كأن طبيعة التراع داخـــل الحـــزب و توازن القوى النسبي فيه جعل مجموعاته تبحث عن حل وسط على الأقل ، لذلك نجدهـــا تـــلجأ لطريقة لا يفرض من خلالها حل مسبق و من جانب واحد ، قد تتضمن تنازلات إن أستدعى الأمر ذلك ، تشبه لـــحد بعيد ما يعرف بالتفاوض .[3]

لقـــد ســـاهم " نمط حل التراع " داخل حزب ج. ت. و في تماسكه في أشد أزماته كان هذا الـــنمط متأثرا لحد بعيد بتجربته السياسية التاريخية كجهاز سلطوي لدرجة أن طابع تجميع المصالح فيه كان يتحدد وفق عاملين : علاقة الحزب بالحكومة و علاقته بالرئاسة أيًا كان الرئيس . هذا ما يجعل الحديث عن " حل " التراع داخل حزب ج. ت. و غير ممكن إلا بعد التخلص من " رواسب الماضي " و دون ذلك يميل نمط حل التراع داخل الحزب نحو " **التسيير** " بدل " **الحل** " .

---

(1) Wiliam Zartman, **la Résolution des Conflict en Afrique**, (paris :l'Harmattan,1990)

(2) F. Bouricaud ، مرجع سابق ، ص .906

(3) Julien Freund ، مرجع سابق ، ص . 281

4 . منطق التوظيف السياسي داخل حزب جبهة التحرير الوطني بعد إقرار التعددية 1989 .

إن الاهتمام بدراسة الجماعة القيادية « النخبة » قد تزايد بعدما كانت الدراسات تهتم بالمؤسسات والأنظمة من دون أن تهتم بالقوى و الرجال الذين ينشّطون هذه المؤسسات و الأنظمة، فأصبحت الدراسة « النخبوية » على مستوى الأحزاب تساهم في إلقاء الضوء على دور القادة الذين من خلال مكاناتهم و السلطة التي يمارسونها يؤثّرون في تاريخ حزبهم، و تساهم من جهة أخرى في معرفة تركيبة هذه النخبة و طرق توظيفها ، و هو أمر مهم لتفسير توجهاتها ونشاطاتها السياسية ،وبالتالي التنبؤ بها وبالإتجاه الذي سيتخذه تاريخ حزبها.

يشكل اهتمامنا بالتوظيف السياسي داخل حزب ج. ت. و دافعا للتساؤل حول مسألة تبدو تقليدية إذا ما ألقينا نظرة في أدبيات علم السياسة، وتتعلق بـ : الكيفية التي تتشكل و تتغير بها الجماعة المسيطرة داخل أي تنظيم ؟ مما يدفعنا إلى الاهتمام بمسألة الأوليغارشية *داخل الحزب، و هو اهتمام بالبحث في ما إذا كان الحزب قد قام بتكوين حلقة داخلية ** مغلقة تتولى بين يديها شؤون الحزب و تتوارث فيما بينها مراكزه القيادية، أم أنه تنظيم مفتوح كوادره غير ثابتة - سواء في القاعدة أو القمة - لا تنحصر السلطة في دائرة داخلية مغلقة بل توزع داخله ؟ و بذلك سيكون الحديث عن منطق التوظيف السياسي هو حديث عن عملية انتقال السلطة و بحث في أزمات نقلها.

يعمل كل نسق سياسي باستمرار على « توظيف» أشخاص و منحهم أدوارا سياسية كي تعمل الهياكل، هذا ما يجعل التوظيف السياسي في نظر ألموند و باوول الوظيفة التي تتحقق من خلالها أدوار هذا النسق، بل من أهم الوظائف التي يتحقق بها استقرار

---

* الأولغارشية : مصطلح يعني حكم الأقلية و هو مصطلح استعمله روبرت ميشلز في مؤلفة الأحزاب السياسية (1911).

** حلقة داخلية : مصطلح استعمله موريس دوفرجيه في مؤلفة الأحزاب السياسية و يعني به تشكل طبقة من الرؤساء يصعب اختراقها و هو ترجمة لـ : (Le Cercle Intérieur) .

النسق [1]، و الحزب السياسي نسق يملك ككل الأنساق رصيدا خاصا من التوظيف و الزبونية يمثل ما يمكن تسميته برأس ماله الخاص ، هذا الرصيد يتأثر بطبيعة الحزب وسيره الداخلي [2].

لقـــد أحصـــى الوظيفيـــون أهم وظائف الحزب و إختزلوها في ست (06) وظائف كان الـــتوظيف السياســـي و انتقاء الطاقم الوظيفي القيادي أولها [3]، حيث تحدث شوارتزنبرغ R-G Chwartzenburg في وجيز السوسيولوجيا السياسية عن وظيفة التوظيف السياسي التي يسميها جون ماري دانكان J-M Denquin وظيفة انتقاء المرشحين ويسميهاجورج لافو J -Lavau وظيفة التعويض السياسي التي تسمح بالتكيف مع التغيرات الحاصلة في البيئة السياسية [4]، نفس التعبير يستعمله جون شـــارلو J-Charlot في مؤلفة الأحزاب السياسية ، حيث يرى كلاهما أن التوظيف السياسي وظيفة تضمن تعويض الأشخاص و الأفكار بما يضمن استقرار النسق.

إن البحث في مسألة التوظيف السياسي داخل حزب ج. ت. و هو بحث في القواعد المتعلقة بشروط تقلد مناصب المسؤولية، والقواعد التي تحدد الصفات الواجب توافرها لاحتلال دور سياسي داخـــل هـــذه البنية الحزبية، في القواعد التي تحدد الانتماء إلى النخبة الداخلية، في إجراءات التوظيف واســـتراتيجياته (التعيين و الانتخاب) في قواعد المنافسة الداخلية : هل هي مقننة واضحة ؟ من هي الجماعة التي تملك حق المشاركة في عملية الانتقاء الداخلي Sélection Interne ؟ كيف يوظف الحزب مرشـــحيه و كيف يختارهم ؟ سنبحث أيضا في حدود الجماعة الداخلية و رموزها ، هل هذه الحدود مفتوحة أم منغلقة ؟ ما الذي يجعلها كذلك ؟ هل مبادئ الانتماء للجماعة الداخلية مدونة أو عرفية ؟ و هـــل هناك تداول داخلي على السلطة ؟ كل ذلك بحث في أزمات نقل السلطة ، وبالتالي بحث في درجة القوة في العلاقات الداخلية للحزب و درجة تماسكها أمام الظروف الخارجية ؟

---

(1) G.Almond ,B. Powell ، مرجع سابق ، ص . 37

(2) D.L Seiler , **La Politique Comparée** ، مرجع سابق ، ص. 127

(3) نفس المرجع ، ص. 93

(4) D.L Seiler , **Les Partis Politiques** ، مرجع سابق ، ص . 28

1.4 طـرق اختيـار القـيـادة

1.1.4 اختيار القادة في الهيئات الوطنية :

1.1.1.4 اختـيـار الأمين العام :

قبل التعددية و عندما كانت السلطة تسند بمقتضى وحدة القيادة في الحزب و الدولة كان الأمين العام للحزب هو رئيس الجمهورية آليا، « **ينتخب** » من طرف مؤتمر الحزب الذي لم ينعقد لسنوات منـذ تـولي الرئيس بومدين للحكم بعد انقلاب* 1965، فترة تميزت بسيطرة الجهاز التنفيذي على الحـزب . خـلال المؤتمر السادس نوفمبر 1988 قام الحزب بإحداث صيغة تنظيمية جديدة تتمثل في "**رئاسة الجبهة** "،كانت في الواقع تكييفا جديدا لعلاقة رئيس الجمهورية بالحزب بعد تخليه عن منصب الأمـين العـام ، عملا بما أملته الإصلاحات السياسية آنذاك ، هي صيغة تنظيمية تم إحداثها للإيحاء بالانفصـال بين الحزب و الدولة، لكن لتأكيد استمرار الصلة بينهما في نفس الوقت، حتى لو تطلب ذلك إحداث صيغة جديدة لهذه العلاقة! (1)

بعد إقرار التعددية كيَّف الحزب قانونه الأساسي و نظامه الداخلي مع مقتضيات المرحلة الجديدة، وكان ذلك خلال المؤتمر الاستثنائي المنعقد 28 –30 نوفمبر 1989، رغم ذلك جرى الحديث في المادة 55 من القانون الأساسي للحزب 1989 (2) عن الجمع بين رئاسة الجبهة و رئاسة الجمهورية، وكأن القادة حتى تلك اللحظات ما زالوا لا يتصورون رئيس الجمهورية إلا و هو رئيس الجبهة، وتنص المادة عـلى أن مرشح الجبهة لرئاسة الجمهورية ينتخب من المؤتمر و يتولى منصب رئيس الجبهة آليا حال انتخابه للرئاسة . " **الأمين العام**" ثاني شخصية بعد رئيس الجبهة – أمين اللجنة المركزية للحـزب قبـل 1989بعد الأمين العام - "**ينتخب**" من طرف اللجنة المركـزية أعلى هيئة ما بين مؤتمريـن (المـادة 65 مـن القـانون الأساسي 1989)، لكـن هـذا القـانون لم ينص على مدة تولي المـسـؤولية كما حـدث في القانون الأسـاسي للحزب المصادق عليه عام 1998

---

* هناك جدل كبير حول وصف عملية تغيّر القيادة آنذاك بتعبير" انقلاب" حيث وصفه أصحابه آنذاك "بالتصحيح الثوري"في حين يعتبره البعض انقلاب

(1) محمد هناد، مرجع سابق، ص. 87

(2) القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، 1998.

تـــنص المـــادة 22 من القانون السياسي 1998 أن الأمين العام للحزب ينتخب من طرف اللجـــنة المركـــزية لمدة 5 سنوات، مما يفتح مجالا نحو التداول السلمي و المؤسس على السلطة داخل الحـــزب ! و قد يكون التأكيد على هذه القيمة في قوانين الحزب الجديدة تأثُّرًا بالمناخ الديمقراطي من جهة، وتغير الأمور نسبيا حتى داخل الحزب نفسه. عمليًا ينبغي التساؤل عن منطق التوظيف السياسي لِـــلحزب في هذا المستوى القيادي، هل يختار الأمين العام ديمقراطيا، و هل حدث تداول سلمي على هذا المنصب القيادي لفترة ما بعد 1989.

نهاية الثمانينيات و بالضـــــبط عام 1988 م ، و بعـــــــــد أن وعد الرئيس بن جديد (1979–1992 م) بإجـــراء إصلاحات سياسية و اقتصادية عميقة، عرفت قيادة الحزب « تغييرا » مـــسَّ مـــن الناحية العضوية أمين اللجنة المركزية السيد. ش مساعديه، الذي أقيل من منصبه في 29 أكـــتوبر 1988 م [1] ، و عوّض بشخصية سياسية معروفة، كانت متجاوبة مع الإصلاحات التي لاح بهـــا الـــنظام آنذاك. يعود هذا التغيير إذن إلى الصراع الذي بدأ وقتئذ–و ربما قبل ذلك– بين الجماعة الرئاسية وبعض الشخصيات في الحزب ، ويعتبر في الواقع محاولة أولى لتحييد الحزب أو اختراقه على الأقـــل ، لكن هل كان تغيير أمين اللجنة المركزية مصحوبا بتغيير فريق العمل ؟ في الواقع لم يتبع تغيير أمين اللجنة المركزية تغيير في الجهاز و لا في الشخصيات القيادية، حتى و إن أبدى الرئيس بن جديد الأمـــين العام للحزب استعداده الكامل لإجراء إصلاحات « هامة » في النظام السياسي، حيث أبقى عـــلى الطريقة المعهودة في إسناد السلطة، بعدما دعا الحزب خلال المؤتمر السادس إلى ضرورة التحرر الـــنهائي مـــن المشـــاركة في التســـيير داخل أجهزة الدولة و تخليه عن مسؤوليته في المجالس المنتخبة والمنظمات الجماهيرية، و ضرورة تخليه كتنظيم سياسي عن تلك الهياكل القائمة على التقسيم الإداري و القطاعي للدولة [2] .

---

(1) J.J. Lavenu ، مرجع سابق ، ص . 281

(2) جـــبهة التحرير الوطني ، اللجنة المركزية ، الأمانة التنفيذية ، **مقررات اللجنة المركزية** ، الدورة الاستثنائية 16/15 ماي 1989 الجزائر : نشر و توزيع أمانة الإعلان و التبليغ ، ص. 17

حـــتى خلال المؤتمر السادس لم يسجل أي تغيير جاد، حيث صرف المؤتمر اهتمامه نحو تعيين أمينه العام رئيس الجمهورية كمرشح وحيد للانتخابات الرئاسية لولاية ثالثة بدل التركيز على مسألة الـــتغيير عـــلى ضوء التطورات المستجدة. يؤكد البعض [1] أنه كان ينتظر من هذا المؤتمر توصيات واعيـــة للخروج بالحزب من وضعيته الحرجة، إلا أنه جاء - في نظرهم - لخدمة الإدارة السياسية الداخـــلية، و أنه تم الاحتفاظ بنفس الأشخاص و نفس القادة الذين اتخذوا التوصيات بصورة انفرادية نتيجة تمتعهم بالمشروعية المؤسساتية، لعَّل أهم هذه التوصيات بقاؤهم في مناصبهم.

بعد إحداث منصب « رئيس الجبهة » الذي أسند إلى رئيس الجمهورية أصبح اختيار الأمين العـــام يـــتم رسميا عبر " انتخابه " من اللجنة المركزية باقتراح من رئيس الجبهة إلا أن التروع نحو "الـــتعيين" كان واضحا عند تولي السيد مهري الأمانة العامة للحزب، وحتى مغادرته للأمانة لم يأخذ شـــكلا ديمقـــراطيا بقدر ما كان انقلابيا * ، و كان ذلك ثاني تغيير في الأمانة العامةللحزب في ظل الـــتعددية بـــتولي السيد. بن حمودة الأمانة من بعده، فما هي دلالة ذلك التغيير، علما أن البحث في الدلالة هو بحث في النمط كما يؤكد وليام شونفيلد .W. SHONFELD [2]

بالنظر للمرحلة التي نحن بصدد دراستها بعد 1989 عرف الحزب تغيرين اثنين بالتمعن فيهما و بربطهما بأهم المحطات التاريخية للحزب لا يصعب التأكيد أن **نمط التغيير** لم يكن توسعيًا يتزامن مع نزعة توسّعية للأجهزة داخل الحزب مثلا، و لا تجديديا من باب التداول على السلطة، بقدر ما ارتبط بظهـــور الأزمـــات داخل الحزب، التي ارتبطت هي الأخرى بأزمة النظام السياسي و بتغير الظروف السياسة العامة ، فإن كان تغيير السيـــد.ش- مساعديه بالسيد ع-ح مهري هو نتيجـــــة لتجاوب

(1) Kemel Bouchama ، مرجع سابق، ص. 194

* أنظر الفصل الثاني من الدراسة

(2) W..S. SCHONFELD « La stabilité des dirigeants des partis Politiques : le personnel des directions nationales du parti Socialiste et du Mouvement Gaulliste , **RFSP,** N° 3, juin 1980, vol 30, p. 498

لتجاوب هذا الأخير مع الإصلاحات التي كان النظام السياسي ينادي بها فإن تغييره بالسيد بن حمودة بعـــد ذلك يعود بقدر كبير إلى رغبة السلطة السياسية إما إضـــــعاف الحزب أو إرجاعه إلى السلطة بعدما تمكن من احتلال مكانة لا يستهان بها في المعارضة، حـــــاملا استراتيجية لم تكن لتتفق مع ما كانت تدعو إليه هذه السلطة، ونظرا لامتـــــداداتها داخل الحزب و للعـــلاقة التاريخية التي تجمعهما، تمكنت من التأثير على الحزب من خلال العـــــمل على تغـــــيير أمينه العام و بالتالي خطه السياسي (أنظر الفصل الثاني).

2.1.1.4 اختيار أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي :

تـــنص الإجراءات " الشكلية " على أنّ أعضاء اللجنة المركزية **ينتخبون من طرف المؤتمر** لمدة 5 سنوات (المادة 60 من القانون الأساسي للحزب 1989)و تضيف المادة 63 من نفس القانون أن اللجنة المركـــزية ســـتتكون مـــن بعض قـــادة التنظيمات الشعبية و الاتحادات العلمية و الثقافية و المجالس المنتخـــبة، مما يفتح مجالا واسعا للتـــعيين. المادة 12 من القانون الأساسي 1998 تؤكد مرة أخرى أن المؤتمر كهيئة عليا يختص بعدة مهـــــام منها انتخاب اللجنة المركزية لكنها تضيف أن ذلك يكون في " دورة عادية » مما يفتح مجالا للتأويل أن المؤتمرات الاستثنائية لا تختص بمهمة انتخاب أعضاء اللجنة المركـــزية أو ربمـــا تجديدهم، و ربما يعود التأكيد على هذه المسألة في القانون الأساسي 1998 م إلى الـــتجربة الـــتي مر بها الحزب بداية التعددية و المتعلقة بالخلاف الذي وقع داخل الحزب حول تركيبة اللجـــنة المركـــزية، حيـــث دعت بعض الأطراف إلى تغيير هذه التركيبة تزامنا مع المؤتمر الاستثنائي للحزب، أمر رفضته القيادة و اعتبرته خارجا عن صلاحيات هذا النوع من المؤتمرات ، إلا أن مشاكل الحـــزب و أزمـــته الداخلية في تلك الفترة جعلته ينظم " انتخابات المندوبيات الولائية " التي تميزت بكثرة الصراعات أثناء عمليات المساندة [1]،نفس الخلافات ظهرت في التسعينيات من خلال قيـــــام

---

(1) Fawzi Rouzik , Chronique Algérie , **Annuaire de l'Afrique du Nord 1989** ، مرجع سابق ، ص .

بعـــض الشخصيات المعروفة في الحزب بالدعوة لعقد "مؤتمر استثنائي " لتغيير القيادة .*و من المسائل الملاحظة في الحزب طول مدة عقد المؤتمر نسبيا (5 سنوات) مما يفسر ربما سبب تحول لقاءاته ودورات لجنـــته المركزية إلى مناسبات للمناورة و التحرك و النقاش الحاد و الجدل السياسي الذي لم يحل كما يبدو ليومنا هذا .

لم يخـــرج مـــنطق اختيار القادة في اللجنة المركزية و المكتب السياسي بعد إقرار التعددية عن واقـــع الحزب الذي تميز في تلك الفترة باشتداد الصراعات الداخلية فيه منذ بروزهاعلانية بعد 1988 لقد ظهرت خلال المؤتمر السادس خلافات واضحة تتعلق بعضوية اللجنة المركزية و المكتب السياسي كـــانت الصـــحافة قـــد تداولت بعضها، كخبرقيام بعض القادة آنذاك "بتلاعبات "مست العضوية والترشـــيح داخل الحزب ، وتعالت أصوات تدعو لإعادة النظر في الهيئات وإعادة انتخاها ، وأخرى تتهم الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية "بتركيب" اللجنة المركزية دون احترام الآراء داخل الحزب و إقصـــاء بعض الشخصيات عمدا. لقد ذهب البعض[1] إلى وصف تركيبة المكتب السياسي المنبثق عن المؤتمر السادس "بالعجيبة" نتيجة التناقض الكبير في فريق العمل الذي كان يعمل مع السيد مهري، تناقض كان في نظرهم يهدف إلى القضاء على الحزب.

كـــان على حزب ج. ت. و أن يتعامل مع الأسلوب الديمقراطي الجديد حتى داخل هياكله، وظهرت أولى محاولاته في هذا الاتجاه خلال المؤتمر الاستثنائي الذي شارك فيه 4970 مندوبا من بينهم 2558 مـــندوبا « منتخبا » على مستوى القاعدة مقابل 265 إطارا و قائد ثورة نتيجة مشاركتهم في نـــدوة إطارات الثورة 277 نائبا و 137 عضوا من اللجنة المركزية، و 32 عضوا من المجلس الإسلامي الأعـــلى، 100 مـــندوبا من منتدى الصداقة الجزائرية في أروبا ، بالإضافة إلى 48 واليا و ممثلي المجلس الشعبية و الولائية و المنظمات الجماهيرية ، الإتحادات العمالية و العلمية و إطارات الدولة (2).

---

* أنظر الفصل الثاني من الدراسة .

(1) Kamel Bouchama ، مرجع سابق ، ص . 199

(2) Fawzi Rouzik,Chronique Algérie , **Annuaire de l'Afrique du Nord 1989** ، مرجع سابق ، ص . 559

مــن خلال مقياسي « **الانتخابات و التعيين** » يمكن أن نسجل حسب المعطيات أن العضوية في اللجـــنة المركـــزية وقت هذا المؤتمر مالت نحو " **التعيين** " بصورة ملحوظة ، حيث كان هذا المؤتمر فرصـــة لعـــودة شخصيات قديمة بالحزب (البارونات كما تلقبها الصحافة)، و بعض الشخصيات التاريخية التي أقصيت بعد وفاة الرئيس بومدين كرموز لفترة حكمه .

عـــلى الرغم من محاولات الحزب " الجادة " آنذاك نحو تجديد هياكله و تزويدها بالطاقات الشـــابة إلا أن تجديـــد الإطـــارات كما تؤكد نسب المشاركة مثلا لم يتحقق ، على الأقل بالصورة المـــرجوة ، فأغلب المشاركين لم يتم انتخابهم ، هم إطارات دولة ، أعضاء في الحزب أو من إطاراته الدائمـــة ، موظفون سامون أو وزراء سابقون ، من البيئة الرئاسية، و هم بذلك النخبة أو على الأقل الجزء الهام منها . لقد كان عدد الممثلين المنتخبين 2558 **منتخبا** يمثلون حوالي 50 % من المشاركين في المؤتمـــر ، يـــتولون **تعيين** أكثر من 50 % من أعضاء اللجنة المركزية أي 144 عضوا من 220 عضوا ، كـــانت هذه الفئة **المنتخبة** الوجه الذي أضفى الشرعية داخل الحزب ، لكن سرعان ما نكتشف أنها غـــير دائمة ! عندما نعلم أن انتخابها كان من أجل رهان ظرفي يتمثل في تكليفها بانتخاب 3 أعضاء مـــن ولايـــتها في اللجـــنة المركزية. و إذا ربطنا هذه المعطيات مع مقياس السن والمستوى التعليمي للمشاركين فإن إحصائيات المشاركة تشير إلى أنه من 19 إلى 40 سنة يمثلون 62 % ، من 41 إلى 50 سنة يمثلون 21,70 % ، من 51 إلى 60 سنة يمثلون 5,8 % ، و أن 20,94 ذوي مستوى جامعي مقابل 48,81 ذوي مستوى ثانوي و 30,25 من دون مستوى [2] .

هـــذه المعطيات من الناحية الشكلية تؤكد أن نسبة المشاركين الذين تتراوح أعمارهم من 51 إلى 60 ســـنة أو أكـــثر هـــي نسبة ضعيفة مقارنة مع باقي الفئات، و هي فئة يفترض أن أعمارها عشية الإستقلال تراوحت بين 25 و 40 سنة، شاركت في حرب التحرير، مما يتلاءم مع الخطاب الذي تبناه الحزب آنذاك و الداعي إلى تجديد و تشبيب الحزب ، و اعتماد" الانتخاب" لتولي المســـؤوليات ، إلا

---

(1) نفس المرجع ، نفس الصفحة .

أن الإشكال داخل حزب ج. ت. و لا يكمن في مسألة وجود "شباب " أو "شيوخ" بقدر ما يكمن في سلطة " التحكيم " التي يملكها كل طرف داخل المؤتمر ، وبالتالي مدى تأثير ذلك في النزوع نحو الانتخاب أو التعيين ، فلماذا يملك النواب 10 مقاعد باللجنة المركزية رغم عددها 277 نائبا ، وعلى أي أساس يمكن القول أن الأمناء العامين للمنظمات الجماهيرية يملكون حق العضوية ؟ و لما يملك رئيس الجمهورية حق تعيين 60 مقعدا أي حوالي ربع أعضاء اللجنة المركزية التي تضم 220 مقعدا [1]

لم يتمكن حزب ج. ت. و حتى تلك الأثناء من التخلي عن مقاييس و مفاهيم كان قد تعوّد عليها، و لعل تبنيه لمبدأ التجديد القائم على الانتخاب بعد إقرار التعددية هو اعتراف ضمني بسيادة نزعة التعيين و التزكية في توظيفات الحزب السياسية طوال الفترة السابقة ، وربما خطوة نحو التقليل منها ، لأن القضاء عليها كليا ليس ممكنا حاليا لقد بدا واضحا خلال هذا المؤتمر غياب ما يسمى "**تجديد النخبة السياسية** " على الرغم من الدعوة لذلك (شعار الحزب). قلة عددها النسبي لم يمنع الشخصيات القديمة من التأثير على مجريات المؤتمر ، فأصبح الحزب في مواجهة واقعين، إما القبول بواقع " التيارات أو الجماعات " أو إبعاد بعض الوجوه القيادية من أجل فتح المجال لظهور نخبة جديدة تستمد مشروعيتها من الانتخاب، فاختار الحزب كلا الواقعين بحيث حافظ على جماعة كانت قد انتخبت من القاعدة ، وشخصيات أخرى كان قد تعامل معها من خلال التعيينات .

لقد أدت الأوضاع المتأزمة داخل حزب ج. ت. و بداية التعددية إلى إحداث قطيعة و لو جزئية مع المركزية الديمقراطية في عملية اختيار القادة في اللجنة المركزية، حيث عرفت العملية انتخابا تمخض عنه بعض التجديد ، سمح الحزب لنفسه من خلاله بتجميع كراته على مختلف ألوانها ، أصبحت كل تياراته ممثلة في اللجنة ، بعد ذلك ظهرت نقاشات حادة حول طريقة انتخاب المكتب السياسي بصورة اقترح فيها البعض أن تشبه في ديمقراطيتها عملية انتخاب اللجنة المركزية ، إلا أنه ما فتئ أن قام الرئيس بن جديد باقتراح قائمة على اللجنة المركزية للانتخاب عليها. [2].

---

(1) نفس المرجع ، نفس الصفحة .

(2) نفس المرجع ، ص . 561

كـــان على الحزب بموجب المبدأ القائل إن كل المسؤوليات تكون بالانتخاب أن يتخلى عن المركزية بصورة شاملة ، غير أنه لم يستطع ذلك نتيجة لإرث سياسي و ثقافي و تنظيمي لن يكون من السهل عليه تجاهله ببساطة .

بعد التجربة الصعبة لانتخابات 1990 المحلية إستغل الحزب فرصة انعقاد الدورة العادية للجنة المركـــزية لإجـــراء بعض التغييرات التي مست عضوية المكتــــــب السياسي حيث أعيد انتخاب 8 أعضـــاء و تم تعيين 5 أعضاء جدد كانوا قد قدموا من الولايات التي حصل فيها الحزب على نتائج في محليات 1990 *، ثم التصويت عليها من طرف 140 عضوا من اللجنة المركزية من بين 272 بالإيجاب، و كـــان الأعضاء الجدد جامعيين ، فئة كان وجودها في الحزب ضعيفا حتى تلك الأثناء ، يضم في نهايـــة 1989 بالضبط 577411 مناضل من بينهم 05,53 %ذوي مستوى جامعي مقابل 15,61 % من دون مستوى و 45,45 ذوي مستوى إبتدائي .[1]

بعد توقيف المسار الانتخابي و " سقوط "حكومة حمـــــــــروش المنتمية إلى حزب ج. ت. و وجـــد الحـــزب نفسه يعيد النظر مرة أخرى في تشكيلة مكتبه السياسي الذي كان تجديده مصحوبا بسلســـلة من المفاوضات الداخلية منذ جويلية 1991 م لتنجح اللجنة المركزية بداية أوت في انتخاب مكـــتب سياسي جديد من قائمة مشركة، عرف خلاله عودة قويّة لبعض الشخصيات المحسوبة على التيار البومديني(بن حمودة ، يحياوي) و ذهاب بعض الشخصيات الإصلاحية (حيدوسي، عبد القادر بن داود) .[2]

---

*يتعلق الأمر بالسادة : كريم يونس ، مبارك بوكعبة ، ع الرحمان بوري ، جزار محمد ، عقبي حبة ، أسماء اقترحها الأمين العام مهري آنذاك .

(1) نفس المرجع ، ص . 559

(2) J.J. Lavenu مرجع سابق ، ص . 169

أهم تغيير في عضوية المكتب السياسي بعد ذلك كان نهاية التسعينيات، حين عرف الحزب تغيرا هيكـــليا مـــس أمانته العامة بصورة "انقلابية" ترتب عنه تغيرات طالت كل الهياكل بدءًا بالمحافظات والقســـمات، كـــان ذلك إثر انعقاد الدورة العادية للجنة المركزية بداية 1996 م. كانت الصراعات الداخـــلية آنذاك سببا في اشتداد النقاش حول طريقـــــة انتخاب أعضاء المكتب السياسي، لا سيما بعدمـــا وصـــلت الترشيحات إلى أكثر من 40 مترشحا لـــ 15 مقعد، كان البعض قد اقترح أن يتم الانتخاب على أساس جهوي (كل منطقة تتولى التصويت على مرشحها) ، واقترح البعض الآخر أن يجري التصويت في صندوق واحد دون اعتبار المنطقة، و انتهـــــى النقاش إلى اختيار الطـــرح الأول (الأساس الجهوي) ليكون معيار الحصول على المقعد أن يمنح 4 الأوائل من كل جهة صفة العضوية وانقســـم القـــادة إلى مجموعات : الغرب، الوسط، الجنوب، الشرق . من خلال النتائج بدا واضحا الســـيطرة العددية لشخصيات مقربة من طروحات الجماعة الإصلاحية داخل المكتب السياسي حيث تسيطر هذه الأخيرة على 10 مقاعدا من 15 ، ثلاث 03 منها مجموعة الغرب، ثلاثة من الوسط، ثلاث من الجنوب، و مقعد من مجموعة الشرق *.

كـــانت هذه التركيبة دليلا على أن فترة ما بعد الإطاحة بالأمين العام مهري كانت فرصة أخرى لـــتحرك الجماعـــة الإصلاحية و دليلا على أن إبعاد الأمين العام ما كان ليقضي على حدة النقاشات داخل الحزب، حيث ما ظهر ذلك جليا خلال الصراع حول إسناد مهمة « التنظيم » داخل المكتب السياســـي **، الـــتي تعني السيطرة على الأجواء السابقة للمؤتمر السابع و كان بعض أعضاء اللجنة المركزية قد تساءلوا بعد اطّلاعهم على المراسلة الداخلية التي بعث بها الأمين العام إلى أمناء المحافظات ليؤكد فيها نهاية إسناد المهام في المكتب السياسي، عن الصيغة و المؤهلات و المعايير التي وزعت بـــها

* مجموعة **الشرق** السادة : بن فليس المقرب من الإصلاحيين مقابل علي صديقي ، ع.ع بلعياط ، سعيد بوحجة .

مجموعة **الوسط** : السادة كريم يونس ، محمد قنيفد، برادعي مدني

مجموعة **الغرب** : السادة عمار تو ، لخضر تيخمارين ، مجاهد ع.السلام مقابل السيد علي مسعودي

مجموعة **الجنوب** : ع. ع. بلخادم ، قمامة محمود ، ع. الكريم كرومي مقابل عليوي محمد .

** طالبت الأغلبية بإسناد مهمة **التنظيم** لوزير العدل السابق السيد بن فليس، إلا أن الأمين العام فضّل إسنادها للسيد سعيد بوحجة أحد موقعي سحب الثقة من الأمين العام مهري.

المهـــام لا سيما بعدما بقيت شخصيات هامة* من دون حقائب ، و قد يكون ذلك في نظرهم طريقة لتحييد الجماعة الإصلاحية داخل المكتب السياسي [(1)].

و يبدو أنه منذ ذلـــك الوقت و القيادة الجديـــدة في عمل متواصــــــل للتحضير للمؤتمر السابع (مارس 1998) سيكون فرصة لتغيير القيادة في الهياكل الوطنية باللجنة المركزية و المكتب السياسي. كانت هذه العملية فرصة أخرى لبروز الصراعات التي تصبح أكثر جلاء بهذه المناسبات ، أبرز تلك الصراعات قيام مجموعة العشرين ** و عدد من أعضاء اللجنة المركزية بالتنديد ضد قرار الأمين العام الذي ينوي تعيين مجموعة من الأشخاص في اللجنة المركزية وفقا لطريقة الكوطة المعمول بـــها سابقًا مؤكديــــن أن المكـــتب السياسي كان قد شرع في إرسال استمارات يطلب فيها من محافظي الحزب اقـــتراح أسمــــاء إطـــارات لتعييــــنهم ضمن حصة الحزب في مناصب مسؤولية رغم كون ذلك من صلاحـــــية اللجنة المركزية و استمرت النقاشات داخل الحزب حتى ظهرت حركة احتجاجية ضد أســـلوب تحضـــير المؤتمـــر، نددت شخصياتها بقيام الهيئة التنفيذية للحزب بتنظيم تجمع للإطارات لا تربطهم صلة بالقاعدة، دون تحديد أدنى المقاييس الموضوعية لكيفية توزيعهم أو مشاركتهم ، مؤكدين أن التجربة قد بنيت أن هذا النوع من المؤتمرين ينتهي دورهم بانتهاء المؤتمر [(2)]

حـــدث خـــلال دورة اللجــــنة المركزية فبراير 1998 نقاش حاد حول العدد الإجمالي للمندوبين المشاركين في المؤتمر، دعت العديد من الشخصيات خلاله إلى التقليص من نسبة « **التعيين** » من طرف الأمين العام، في حين دعا البعض إلى تكليف الأمناء العامين السابقين بتحضير قوائـــم الإطــــــــــارات

---

* مثل السادة : بن فليس، بلخادم ، قنيفد

(1) يومية الخبر لـــ 20 مارس 1996 ، ص. 24

** أهم عناصرها السادة : مولود حمروش، مختار مزراق، عياشي شايبي، محمد الصالح محمدي ، محمد الصالح قنيفد، رشيد حروابية ، عمار بوجلال ...، و هم أعضاء في اللجنة المركزية.

(2) يومية الخبر لـــ 02 فبراير 1998، ص . 3

القيادية التي ستحضر للمؤتمر، في الوقت الذي ذهب رأي ثالث إلى اقتراح مفاده أن يكون المندوبون الذين يبلغ عددهم ما بين 1000 و 1500 مندوبا منتخبين في معظمهم من القاعدة [1]

قـــد تكون الأوضاع الداخلية في أغلب محافظات الحزب قبل انعقاد المؤتمر صورة أخرى عـــن الكيفيـــة الـــتي يتم بها اختيار مندوبي المؤتمر الذي سينتخب اللجنة المركزية، حيث كان يبدو واضـــحا وجـــود مشاكل تتعلق باختيار المندوبين للمؤتمر في العديد من المحافظات، عبّر خلالها بعض المناضـــلين عـــن اســـتيائهم من قيام القيادة و أمناء المحافظات الذين يدعموها بالعمل على أن يكون المندوبون المنتخبون من القاعدة(858 مندوبا) ممن يؤيدوها * ، و قامت المحافظات ** باصدار بيانات وصفت فيها عملية تعيين المندوبين « بالقرصنة » نتيجة غياب التأييد الشعبي لها، و لوائح تؤكد ضبط قوائـــم للمـــندوبين عـــلى أساس التعيين دون استشارة القاعدة *** و بيانات أخرى ترفض تعيين المندوبين و تقرر سحب الثقة من أمين المحافظة و تنشط لاختيار مندوبين موازين ****.

2.1.4 اختيار القادة في الهياكل القاعدية: أمناء المحافظات والقسمات:

أكد حزب ج. ت. و منذ إقرار التعددية الحزبية عام 1989 م ضرورة اعتماد هياكل تنظيمية قادرة عـــلى التكيف مع مقتضيات العمل السياسي و الميداني الجديد و تطوره، و انتهاج أسلوب في العمل يتلاءم مع التحولات السياسية، وكان أول إجراء هو تعديل القانون الأساسي للحزب بصورة أصبح لكـــل عضـــو في الحزب حق انتخاب الهيئات القيادية و الحق في أن ينتخب. وتؤكد نصوص الحزب الرسمية أن كل المسؤوليات في الحزب انتخابية (المادة 46 من القانون الأساسي89) ، و يحق لكـــــل

---

(1) يومية **الخبر** لـــ 3 فبراير 1998، ص . 5

* مثل ما حدث في محافظة وهران

** أصدرت محافظة البيض بيان في 23 فبراير 1998 وصفت فيه عملية تعيين المندوبين بالقرصنة، حيث لم تعقد أية جمعية عامة و لا لقاء استشاري و لم يطلّع المسؤولون على مذكرة الأمين العام المتعلقة بتحضير المؤتمر و يفسرون ذلك برغبة البعض في الاستحواذ على فترة أخرى في العضوية باللجنة المركزية بطريقة ملتوية .

*** محافظة تيسمسيلت

**** مثل ما حدث في محافظة باتنة و سوق أهراس.

مناضل أن ينتخب في الهيئات القيادية و أن يترشح لانتخابات المجالس المنتخبة و يقترح لتولي مهام و مناصب في أجهزة الدولة و في كل مستويات الحزب بدءا بالمستوى القاعدي ووصولا إلى القمة، مما يجعل الإجراءات الشكلية للتوظيف إجراءات **ديمقراطية** .

تنص المواد 40، 43 من القانون الأساسي 1989 على أن اختيار أمين **القسمة** و مكتبها يكون بالانتخاب لمدة 3 سنوات مما يفتح مجالا للتداول على أمانة القسمة ! كما تؤكد نفس المادة على إمكانية تجديد المكتب بتوفر النصاب المطلوب * أو بقرار من الهيئات العليا . على مستوى **الاتحادية** ** هيكل الحزب على مستوى الدائرة، كان اختيار أمينها و مكتبها يتم من طرف جمعيتها العامة بالانتخاب. أما مسؤولو **المحافظة** فيتم اختيارهم عن طريق الانتخاب، حيث تنص المادة 31 من القانون الأساسي 1998 على أن الجمعية العامة للمحافظة المتكونة من أمناء و مكاتب القسمات وأعضاء مجلس المحافظة و رؤساء مجموعات الاتصال، تنتخب أمينها و مكتبها لمدة 5 سنوات يمكن التجديد فيها كليا أو جزئيا بطلب من ثلثي أعضاء الجمعية العامة أو بقرار من الهيئات العليا.

إذا كانت الإجراءات "الشكلية" للتوظيف داخل حزب ج. ت. و هي إجراءات ديمقراطية فيبدو أن الإجراءات" العملية" التي يتم اللجوء إليها أقرب إلى إجراءات تعيين أتوقراطية كما يسميها دوفرجيه، وهي إجراءات يكون تعيين القادة فيها خاضعا لمبدأ التعيين من المركز [1] أي بقرار من الهيئات العليا حسب التعبير الرسمي للحزب، و الأمثلة كثيرة أهمها ما كان يحدث في هياكل الحزب القاعدية بعد تغيير القيادة عام 1996 م.

---

* يتم تجديد المكتب يطلب من الأغلبية المطلقة ، إلا أنه لم يتم التطرق إلى إمكانية التجديد و لا النصاب المطلوب لذلك في القانون الأساسي للحزب المصادق عليه في المؤتمر السابع 1998 ، كما تم رفع المدة إلى 5 سنوات بدل 3 سنوات .

** ألغي هذا المستوى في القانون الأساسي للحزب 1998 و أصبحت الهياكل القاعدية هي القسمة و المحافظة فقط .

(1) Maurice Duverger ، مرجع سابق ، ص . 206

بعد تغيير القيادة عام 1996 تداولت الأوساط الإعلامية أخبار قيام القيادة الجديدة بعزل عدد من أمناء المحافظات ببعض الولايات بعد زيارة أعضاء من المكتب السياسي لها. حدث في بعض أهم محافظــات الحــزب كمحافظة عنابة، الوادي، و تيارت مثلا أن تم تنحية المحافظ بعد اجتماع أعضاء المكــتب السياسي بالقاعدة، اجتماعات لم تتم وفق ما تنص عليه قوانين الحزب الداخلية -كما أكد معارضــو هذه القرارات - بدليل انعقادها خارج مقر الحزب أحيانا * ، بل أن قرارات العزل كانت تــتم قــبل انعقاد الجمعية العامة ، مما يعطي انطباعا أن العزل كان يتم لاعتبارات شخصية**، الأمر الذي جعل الأمور داخل بعض المحافظات تتطور حتى إلى المواجهات المباشرة ***.

ربمــا يعكــس لجوء الحزب إلى هذا المنطق الأوتوقراطي في اختيار القادة أوضاعه المتأزمة آنذاك، في محاولات الجماعة المسيطرة على الجهاز تحييد الخصوم فهل تغيرت الأمور بعد ذلك ؟

شــرعت القيــادة عام 1998 بما سمي حملة تكييف قاعدة الحزب و هياكله مع المواثيق الجديــدة التي صادقت عليها اللجنة المركزية، و كان التحضير للانتخابات في هذه الهياكل(المحافظات والقســمات) من القضايا التنظيمية التي طرحت على هذه القيادة منذ فترة من توليها، حتى أصبح هذا «المشروع التنظيمي » أحد القضايا الرئيسية خلال اجتـــــماع المكتب السياسي في سبتمبر 1998، هــو ما تضمنته التعليمة النظامية رقم 98/04 الصادرة عن الأمين العام للحزب و التقرير المقدم خلال الدورة العادية للجنة المركزية 16-17 ديسمبر 1998 م، حيث اعترف التقرير بهشاشة التنظيم و ضعف التأطير و غياب الهياكل في العديد من القسمات و الجهات.

* في محافضة عنابة قام عضوي المكتب السياسي السادة بلعياط و صديقي بتنحية المحافظ ع.الوهاب جفافلية الذي ندد بالقرار ،كان ذلك في لقاء انعقد بفندق السيبوس بالولاية خارج مقر الحزب ، فقامت جماعة من المناضلين الشبان في الحزب بجمع 300 توقيع يندون بقرار العزل .

** كان السيد جفافلية محسوب على الخط السياسي السابق .

*** كما حدث في محافظة الوادي حين عزل المحافظ عمار سعداني و أمين الاتحادية رحال المولدي .

لقـــاء الحزب المنعقد سنة بعد ذلك (الدورة المركزية في ديسمبر 1999)كشف خلال نقاش حـــاد أن عملية إعادة تنظيم الحزب التي كانت القيادة قد شرعت فيها منذ سنتين لم تلق رضا بعض الأطراف داخل اللجنة المركزية ، بعد أن اعتبرتها مجرد تكريس للأمر الواقع لأنها – في نظرها – أبقت القيادات المحلية على مستوى المحافظات و القسمات في مواقعها، و لم تفسح المجال للعنصر الجديد. ظهر خـــلال هـــذه الـــدورة مطلب توحدت حوله قاعدة عريضة دعت خلاله إلى تغيير الأشخـــــاص الذيــــن " تـــربعوا على عرش المحافظات" حتى أصبحوا يشكلون حواجز في وجه التغيير، لا سيما بعدمـــا بـــدا أن موقع الأمين العام كان قد تعزز من خلال التشكيلة البشريـــة لمكاتب المحافـــظات والتي لقبـــت "بالمحافظين الجدد".

يسمح التحليل الأولي لطبيعة العلاقات الداخلية آنذاك أن نعتبر هذه التشكيلة شكلا من أشكال مواجهـــة القيادة لمعارضيها داخل اللجنة المركزية على وجه الخصوص، شكل "تنظيمي" لم ينل رضا الـــبعض كما يبدو، فضلا على أن الصحافة (1) آنذاك قد تحدثت عن ما أسمته "هيئة الحكماء" وهي جماعة تضم وجوها بارزة في الحزب و أخرى كانت قد قدمت مساهمات تاريخية له، و كلا الشكلين مـــن شـــأنهما –في نظـــر القيادة – ضمان استقرار الحزب أو بالأحرى الجـــــماعة المسيطرة فـــيه ومواجهة المعارضة داخله، في وقت كثرت فيه نقمة القاعدة على التحالفات" التاكتيكية" للحزب مع السلطة و التي أسفرت عن مشاركة يعتبرها البعض ضعيفة *

أوضـــاع الحزب داخل هذه الهياكل القاعدية و الصراع الحاد فيها دليل آخر على عدم جدّية المواثيـــق الجديـــدة « الديمقـــراطية » و شكليتها لكي لا نقول فشلها، حيث نشبت صراعات بعدة قسمات و محافظات نتيجة عدم احترام الإجراءات الشكلية التي تقضي بانتخاب القادة، مثلما حدث في محافظات تيارت (-جوان 1999)وهران ، سيدي بلعباس (جويلية ، ديسمبر 1999). كان مناضلو

---

(1) يومية الخبر لـ 1998/01/05 ، ص. 05

الحزب قد دعوا خلال انعقاد الجمعيات العامة لهذه المحافظات إلى تعيين لجان « محايدة » لضمان إعادة تنظيم الصفوف و انتخاب أمناء القسمات و مكاتبها وأمناء المحافظات، بعد أن أثبتوا وجود صراعات كبيرة أدت إلى فوضى تنظيمية.

كان يحدث أحيانا أن يجتمع أمناء المحافظات بالقاعدة بغياب جميع أعضاء المحافظة و خارج مقرها من أجل تحديد موعد انتخابات تجديد هياكل الحزب * ، مما أعطى انطباعا أن تلك الانتخابات لم تكن تلق الشرعية اللازمة لا سيما بعد تنديد مناضلي المحافظة بتلك الاجتماعات وطلبهم بانسحاب القيادة المحلية (1) بل ذهب هؤلاء في بعض المحافظات إلى اتهام المحافظ بتزوير انتخابات مكتب المحافظة و إقصاء الشباب الذين ترشحوا بعد إعداد القائمة، علما أن بعض هذه المحافظات ** لم تعرف تغييرا لأمينها الولائي منذ 1991م، و لم يكن لديها مكتب حتى نهاية 1999(2)، في حين لم يتم تجديد مكاتب محافظات أخرى منذ سنوات *** ، كانت جمعياتها العامة صائفة 1999 قد أصدرت لوائح تندد فيها باحتكار المناصب و جعلها مطيّة لتحقيق أغراض شخصية ، وباعتماد أسلوب التعيين بدل الانتخاب في تشكيل مكاتب القسمات، مما جعل عملية تجديد الهياكل القاعدية من دون جدوى.

صاحبت عملية تجديد الهياكل القاعدية خروقات واضحة للقانون الأساسي و النظام الداخلي والتعليمة رقم 98/04 المتعلقة بتجديد الهياكل القاعدية ، لاسيما منها تجزئة عملية انتخاب مكاتب المحافظات، حيث أرسلت المحافظات رسائل مفتوحة لأعضاء اللجنة المركزية تشير فيها إلى عدم تنصيب المكتب رغم انعقاد أربعة (4) جمعيات عامة ، و إلى إقصاء الكفاء ات و الاحتفاظ" المقصود" بنفس الأشخاص ، رغم تعدد مسؤولياتهم، مؤكدة أن حفاظهم على مناصبهم داخل مكتب المحافظة يعود
للسكوت عن الطرق المستعملة في منح المناصب من طرف الهيئات العليا.****

---

* مثل ما حدث بمحافظة تيارت في جوان 1999 م

(1) أنظر يومية الخبر لـ 1998/01/05، ص. 5

** ما جرى بمحافظة وهران جويلية 1999 م

(2) الخبر لـ 1999/07/17 ، ص 04

*** محافظة سيدي بلعباس مثلا .

**** ما حدث في محافظة سيدي بلعباس و قسمة الحراش ، حيث انتقل الصراع في هذه القسمة الأخيرة إلى المقر المركزي و رفض مناضليها تعيين القيادة لفوج عمل لإعادة انتخاب مكتب القسمة ، و اختار هؤلاء المناضلون 187 منتخب لاختيار تركيبة هذا المكتب .

لا يصعب التأكيد إذن أن الخلافات في هياكل الحزب كانت مرتكزة حول عدم الاتفاق المبدئي على قواعد تولي المسؤوليات أو بالأحرى على كيفية تطبيقها، فالقواعد موجودة من الناحية الشكلية لكنها غير محترمة ، لا سيما منها قيمة التداول على السلطة جوهر" المعارك " الداخلية، وتلك المتعلقة بمدة تجديد المكاتب و الأمناء الولائيين ، شروط انعقاد الجمعيات العامة ... إلخ، و يعود ذلك بصورة كـــبيرة إلى غياب ممارسة ديمقراطية "مؤسسة "، لحداثة تجربة التعددية الحزبية نسبيا ، و تعوُد الحزب على الممارسات " الأحادية " القائمة على منطق التعيين و التزكية ، فضلا على نوع العلاقات داخل الحزب التي أثّرت بشكل محسوس على تذبذب الاستقرار فيه من مرحلة لأخرى .

حـــين تدعـــو قاعدة الحزب لتعيين لجنة "محايدة" يعني ذلك أن التحيز هو سمة عملية التجديد، عـــندما يتحدثون عن تزوير انتخابات، عن إقصاء الشباب، عن بقاء الأمين الولائي منذ سنوات دون أن يتغير، عن احتكار المناصب و الجمع بين المسؤوليات، فيعني كل ذلك فوضى تنظيمية قد تعني عدم جـــدوى الطرق النظامية المتبعة، لكنها تؤكد أيضا أنه رغم عزم الحزب تجديد الهياكل عبر الانتخاب بات جليا أن الإشكال داخله لا يكمن في تبني هذه القيم بل يكمن أساسا في الاعتقاد بها و احترامها.

4-2 منطق الترشيحات :

كانت ترشيحات الحزب في أول موعد انتخابي تنافسي تعكس أوضاعه الداخلية التصارعية، وكان أصحاب القرار داخل الحزب في تلك الفترة قد عرضوا رغبة كبيرة في المضي قدما نحو تجديد طاقاته بالعنصر الشاب، حيث أكد السيد م. حمروش رئيس الحكومة آنذاك و المكلف بتحضير الانتخابات أنه تم تقديم 1086 مرشحا من حزب ج. ت. و بين أساسي و مستخلف كلهم شباب وإطارات، إلا أنه يضيف أنها مبادرة كانت قد لقيت صعوبات كانت بعض الأطراف - كما سماها قد تحركت لإيقافها (1)

منطق الترشيحات آنذاك ارتبط بحملة التجديد و التشبيب Rajeunissement التي كان الحزب قد رفع شعاراتها، محاولا فتح الطريق أمام الطاقات الشابة و فسح المجال لتوظيفات جديدة ، أصبحت خلالها كل ولاية تتباهى بمستوى الانخراطات الجديدة، حيث وصلت بداية التسعينيات إلى 600 ألف انخراط من بينه 140 ألف انخراط جديد (2)

بعد التجربة الانتخابية الصعبة عام 1990 عادت القيادة إلى نفس العملية في إطار محاولاتها إعادة هيكلة الحزب التي مست كل المستويات ، ثم من خلالها الاستغناء عن 13.000 موظفا أحيل بعضهم نحو المؤسسات العمومية و الإدارة، بينما أحيل البعض الآخر نحو التقاعد، الأمر الذي لقى استحسانا لدى البعض، جعل الحزب يعرف حملة انخراطات أخرى تزامنت مع حملة " إقصاءات " و حملة موازية تتعلق بانسحاب بعض المناضلين لصالح بعض التشكيلات الحزبية الجديدة، و ترشح العديد منهم مع أحزاب أخرى و هم لا يزالون مناضلين بالحزب (3) .

---

(1) أنظر كلمة السيد م حمروش أمام الدورة العادية للجنة المركزية في 1994 . الحوار 27،28 جويلية 1994، مرجع سابق ، ص ص . 8- 9

(2) Fawzi Rouzik ,Chronique Algérie , **Annuaire de l'Afrique Nord 1989**، مرجع سابق، ص .556

(3) Hervé Terrel، مرجع سابق ، ص. 70

إلا أن هـــذه المـــبادرة كما يبدو كانت على حساب بعض الشخصيات القديمة و المعروفة في الحـــزب التي منعت من الترشح نتيجة فرض الحكومة لرقابة على لجنة الترشيحات باسم التجديد، [1] بعـــض قوائم المترشحين و بعض الأسماء * أقصيت لأنه قد يكون لترشيحها في نظر القيادة تأثير سلبي عـــلى الحزب كونها من رموز النظام السابق، كانت قد تقلدت مسؤوليات عليا في الدولة. قد يكون هذا الإقصاء سببا في ظهور بعض تلك الأسماء ضمن قوائم المستقلين المدعمة من طرف المنظمة الوطنية للمجاهدين ، وكأن القيادة كانت تسعى لتقديم مرشحين شباب غير متورطين في التسيير السياسي، ذوي مظهـــر تقنوقراطي و جامعي. كان لتلك الاقصاءات تأثير على الحزب جعله يعيش فترة صعبة، كـــثرت فيهـــا الصراعات لدرجة قيام جماعة بتنظيم تجمع داخلي ضد الجماعة الإصلاحية، تزامن مع الانتقادات الموجهة للحزب من طرف رئيس الحكومة غزالي من جهة و الهجمات الإعلامية و الحزبية المرتكـــزة على عدم حياد التقسيم الانتخابي الذي جاء في نظرهم لصالح الحزب الواحد سابقا [2] من جهة أخرى.

عـــلى العمـــوم، عرف حزب ج. ت. و في ظل التعددية كغيره من الأحزاب ظاهرة ترشح واســـعة طالب خلالها 426 مناضلا في العاصمة مثلا الترشح لـــ 21 مقعدا ممنوحة للولاية [3]؛ كما عرف دخولا قويًا لقوى اجتماعية جديدة قلّل من سيطرة فئة المعلمين على العملية الانتخابية كما في ظـــل الأحادية، تزامن مع اهتمام بعض القوى الاجتماعية الجديدة بالعمل السياسي، حيث لم تتجاوز نســـبة قطاع التعليم 25 % يحتكرها الأستاذ الجامعي على وجه الخصوص، فمن حيث الترشيح كان 70% من المترشحين من الذين أنهوا دراساتهم الجامعية.

---

(1) M.C Bittar مرجع سابق، ص . 18

* مثل أسماء السادة : عبد السلام بلعيد ، عبد الرزاق بوحارة ، الهادي خذيري

(2) Fawzi Rouzik, Chronique Algérie, **Annuaire de l'Afrique du Nord 1989**، مرجع سابق ، ص 602.

(3) عبد الناصر جابي ، مرجع سابق ، ص. 121

جدول **1**: **يوضح المستوى التعليمي للمترشحين :**

من دون مستوى	1	% 0,23 -
مستوى ابتدائي متوسط	13	% 03,3 -
مستوى ثانوي	76	% 17,7 -
مستوى جامعي	246	% 57,34 -
ما بعد التدرج	93	% 21,68 -

المصدر :

Fawzi Rouzik «Algérie 1990 –1993 : la Démocratie Confisque ? » **Revue du Monde mesulman et Méditerranéen,** mai 1993, N° 65.

رغم محاولات القيادة آنذاك رفع نسبة الشباب ضمن طاقمه الوظيفي بعد المحليات ،إلا أنه لم يتمكن من تحقيق ذلك إلا بنسبة 33,61 % مقابل 61,93% لدى منافسه الجديد في الساحة السياسية حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ [1] ، حيث كانت نسبة ارتفاع السن لدى رؤساء بلديات حزب ج. ت. و واضحة مقارنة مع باقي الأحزاب لاسيما هذا الأخير الذي كان قد أقام علاقة خاصة مع شباب المدن خصوصا، و ربما تلعب الشروط المتعلقة بالترشيح في حزب ج. ت. و دورا هاما في ذلك، حيث تعتبر هذه الشروط المتعلقة بالأقدمية ضمن الهيكل الحزبي و التجربة المهنية و المستوى الدراسي الجامعي شروطا صارمة، لا يمكن توفرها بسهولة في العنصر الشاب، مما أضعف فرص ترشحه لدى حزب ج .ت. و مقابل تلك الشروط الأقل صرامة لدى الأحزاب الأخرى الجديدة .

(1) نفس المرجع ، نفس الصفحة.

جدول (2): يوضح مستوى أعمار رؤساء المجالس الشعبية البلدية في انتخابات جوان المحلية **1990**

السن	النسبة
أقل من 36 سنة	61,33
36 / 45 سنة	80,47
46 / 55 سنة	36,13
56 / 60 سنة	59,04
أكثر من 60 سنة	62,00
المجمــــــوع	**479**

المصدر: عبد الناصر جابي ، الانتخابات : الدولة و المجتمع ، مرجع سابق ، ص . 122

كان منطق الترشيح في تلك الفترة نابعا من اقتناع بعض رجال الجهاز بضرورة إحداث القطيعــة مــع ممارسات الحزب الماضية ، و القطيعة التي كانوا يؤمنون بها تمتد إلى بعض الشخصيات القديمــة و المعــروفة في الحزب، و ربما هذا سبب القطيعة معها في نظرهم، و كانت هذه المسألة قد شــكّلت نقطة خلاف حتى داخل الجماعة المسيطرة على الجهاز، حين رفضت بعض عناصرها فكرة القطيعة مع بعض الشخصيات داخل الحزب معتبرة هذه الأخيرة و بغض النظر عن كونها رموزا للنظام السابق قد ناضلت في الحزب و لا يحق إقصاؤها. سيؤثر هذا الطرح المتعلق "بالقطيعة" على ترشيحات الحــزب في 1991 أيضًــا ، حيــث عُولّ فيها كثيرا على سمعة و شهرة المرشح، فضلا عن التقسيم الانتخابي "غير المحايد " فقد كان لشبكة الأعوان التقليديين لحزب ج. ت. و – التي عقدت تحالفاتها منذ سنوات – الفضل في تنشيط حملاته، بالإضافة إلى المساهمة التي قدمتها إطاراته الجديدة.

كــانت الترشــيحات داخل حزب ج. ت. و تدخل في إطار المنطق العام الذي تبنته القيادة بداية التسعينيات، منطق فكّرت بمقتضاه في كيفية البروز إلى الساحة السياسية بطرح مقبول للمناضلين و الــرأي العــام ، أولاً حول طرق معالجة الأزمة، ثم كيفية ترسيخ الديمقراطية، في وقت كـــان الحزب يتحمل فيه مسؤولية سوء التسيير السياسي لما قبل التعددية، و يحمل لواء التغيير و تجديد نظام الحكــم بتــبني الديمقــراطية و الإصــلاحات، والمحافظة على مشروع الحزب في نواحيه الاقتصادية والاجتماعية في ذات الوقت.

كان منطق الترشيحات إذن مرتبطا باستراتيجية الحزب أو بالأحرى استراتيجية قيادة الحزب، لذلك لن يكون صعبا القول إن معيار الترشيح أو الإقصاء يتحدد بالدرجة الأولى بمدى الاعتقاد بالمشروع السياسي الذي تتبناه هذه القيادة، موقع المرشح ضمن الجماعات الداخلية : جماعة الحلفاء أم الخصوم؛ لكن القول "يتحدد بالدرجة الأولى" يعني أنه قد يتحدد بعوامل أخرى تعتبر موازين القوى الداخلية من أهمها على الإطلاق ، حيث تتوزع هاته الموازين في مستويات الحزب بصورة يصعب تصنيفها بوضوح، قد تؤثر هذه الموازين حتى في قرارات الترشيح الخاضعة لمراقبة المركز، و قد ظهر ذلك جليا ، أثناء ترشيحات الحزب للنيابة عام 1997 م ، عرفت هذه العملية جوًا أكد مرة أخرى حدة المنافسة السياسية الداخلية بين الجماعات، بدا الحزب خلالها في مد و جزر بين مختلف جماعاته الفاعلة، لدرجة أنه لم يكن قادرا على حسم الصراع إلا بخسارة أحد أطراف جسده، في وقت ساهمت نشأة حزب التجمع الوطني الديمقراطي في حدوث هزات * داخله، و انقسام بعض التنظيمات الموالية له كجماعة المجاهدين .

لم يخرج منطق الترشيحات عن استراتيجية قيادة الحزب آنذاك الساعية إلى تحقيق تقارب مع السلطة واحتلال مكانة قوية ! في الساحة السياسية. و إذا اعتبرنا المترشح المتصدر للقائمة الانتخابية ** (من حيث الترتيب) قد يعكس هذه الإستراتيجية أكثر من بقية المترشحين ، وقد يعبر عن الحظوظ الفعلية للحزب في النجاح، فإننا نفهم سبب الأهمية التي توليها القيادة و القاعدة على حد سواء لقيادة القائمة الانتخابية، وسبب الصراعات الكبيرة على تصدّرها، خصوصا مع حزب كانت له حظوظ فعلية للفوز ببعض المقاعد. تصدر القائمة قد يساعد أيضا في التعرف على ميزان القوى داخل الحزب بين مختلف جماعاته، بدليل ما حدث فعلا أثناء تحضير القوائم، حيث وقعت نقاشات وخلافات حادة بين اللجان الولائية للترشيحات و اللجنة الوطنية بقيادة الأمين العام ، لتتطور

* استقالة أعضاء من اللجنة المركزية و انضمامها للحزب الجديد مثل ما حدث مع السيد " بودينة "، استقالة مناضلين بعدة محافظات كما وقع في مستغانم في ماي 1997 الذهاب الجماعي لمناضلات الاتحاد النسوي لولاية ميلة في 14 ماي 1997 ، الذهاب الجماعي لمناضلي الحزب في تيارت في مارس 1997، و أمثلة عديدة ...

** أمثلة عن رؤساء القوائم : " ع. ق. حجار " **بتيارت** ، بلعياط ب**سطيف** ، ع. م شريف **بتبسة** ، ع بن فليس **بباتنة**، عمار تو ب**بلعباس** ، بوعلاق مصطفى ب**العاصمة** ، ص. بوقطاية **بسوق أهراس** ع. ق زحالي **بتيبازة** .....

لتطور الأمور بإصدار تقارير و بيانات تؤكد قيام القيادة المركزية بتغيير الأسماء المرشحة من القاعدة أو إعادة ترتيبها أو إقصاء بعض الأسماء و تعويضها بشخصيات كانت في بعض الأحيان عضوا بالمكتب السياسي، و تتحدث عن قيام بعض المحافظات بتغيير القوائم المرسلة من المركز احتجاجا على بعض الأسماء ، حيث كانت القيادة أحيانا مضطرة لإرسال ممثل عنها إلى المحافظات للفصل في الترتيب لاسيما في تلك التي انقسمت إلى جماعتين تؤيد إحداهما مرشح القيادة المركزية و ترشح الأخرى شخصا آخر *.

كانت ردود الأفعال المتعلقة بالترشيحات تختلف من محافظة لأخرى، حيث قامت بعضها بإصدار بيانات تؤكد فيها تغيير ترتيب الأسماء، مهددة بالتصويت لصالح أحزاب أخرى ، في حين فضل البعض إيداع ملف الترشيح الحر في قوائم الأحرار ** ، وأصدرت أخرى لوائح تندد فيها بالطريقة الغامضة و الفوضوية - كما تصفها - التي جرت فيها عملية انتقاء المناضلين *** ، وتطورت الأمور في بعض المحافظات لحد قيام جماعة من المناضلين للحيلولة دون إرسال القائمة إلى المركز في الموعد المحدد قانونا، و غلق باب المحافظة احتجاجا على عدم إدراج ممثلهم في المراتب الثلاث الأولى **** ، مناضلون في محافظات أخرى سحبوا الثقة من القيادة و دعوا إلى عدم التصويت على القائمة ***** ليصل الأمر في محافظة وهران إلى قيامهم بدعم أحد أعضاء الحزب في رأس قائمة الحزب الإجتماعي الديمقراطي، و في محافظة البليدة إلى دعم القوائم التي يتواجد بها أبناء الشهداء ضمن القوائم المقدمة من طرف الأحزاب"الديمقراطية " .

---

* مثل ما حدث في محافظة تبسة بعد ترشيح القيادة للسيد ع.م شريف في حين رشحت القاعدة عضو اللجنة المركزية و المحافظ طاهر بوقطف على أساس أنه ابن القاعدة كما يصفونه.

** مثل ما فعل عضة اللجنة المركزية السيد م. ط بوقطف في محافظة تبسة ، أنظر يومية **الخبر** لـ 24 أفريل 1997 .

*** مثل ما حدث في محافظة البويرة عبر قسماتها الآتية : الشرفة ، أغبالو، تاوريت، أحنيف، العجيبة ..... إلخ أنظر يومية **الخبر** لـ 29 أفريل 1997، ص.02.

**** هذا ما دفع القيادة إلى ضبط قائمة وصفتها الصحافة بالأسماء المعروفة بولائها السياسي للقيادة أنظر يومية **الخبر** لـ 30 أفريل 1997 .

***** محافظة مستغانم مثلا رفضت 20 قسمة من 32، الترتيب و نتج عن الصراع استقالة العديد من المناضلين و ذهابهم للحزب الجديد

الصـــراعات حول تصدر القوائم جعلت بعض القادة ينسحبون إما إدراكا لصعوبات اختيار المرشحين أم احتـــجاجا على طريقة ترتيب الأسماء ، أمر كان يطرح لدى القيادة المركزية صعوبة في إيجـــاد أسماء أخرى دون إحداث صراعات. في هذا الجو المشحون بالخلافات لم تتردد القيادة المركزية في إقصـــاء بعض الأسماء التي لم تكن تراها مناسبة البتة لتمثل الحزب أو بالأحرى مشروعه الداعي إلى الـــتقرب من السلطة كما حدث مع بعض الشخصيات الإصلاحية*. يؤكد السيد م. حمروش في هذا السياق أنه على الرغم من امتناع عدد كبير من العناصر الإصلاحية من الترشح إلا أن القيادة رفضت ترشـــيح بعـــض عناصـــرها المدعمة من القاعدة، و كان ذلك دليلا على أنها كانت سترفض ترشح الجماعة الإصلاحية إذا قررت ذلك .

و يعتـــبر **بيان مجموعة العشرين** المؤرخ في 08 ماي 1997 ** الصادر عن الجماعة الإصلاحية مؤشرا يمكن من خلاله الإحاطة بمنطق الترشيحات داخل الحزب خلال الحملة الانتخابية **1997**، على الأقل كما تصفه هذه الجماعة، حيث تصف عملية انتقاء المرشحين بـــ:«***دسائس الهيئة التنفيذية***» مؤكدة أن هـــذه الأخـــيرة كـــانت قد" ***أبعدت عدة محافظين و قامت بإيداع سري لقوائم مرفوضة من القاعدة بعد أن نســـجت تحالفات انتخابية في القمة و تحت الظلام لتحقيق مآرب شخصية (.....) و عمدت إلى فرض جل أعضائها عـــلى رأس قوائـــم المترشـــحين، رغـــم مقاومة القاعدة*** التي يصفها البيان بـــ « ***الجديرة بالتقدير*** »، ***قوائم جرى طـــبخها و الـــتلاعب بها من طرف القيادة (......) هذا ما جعل مناضليه يلجؤون إلى الامتناع عن التصويت أو إلى القـــــــــوائم الحـــرة بل وحتى إلى تغيير المعسكر السياسي ......*** بناءا على هذه المواقف تتهم الجماعة الإصـــلاحية الجماعـــة المســـيطرة على الجهاز « ***بتفكيك الحزب، و زعزعة الهيئات القاعدية المنتخبة وحلّها، واســـتبعاد تحضير عقد المؤتمر إلى أجل غير مسمى ......،*** » وبلغة المواجهة تدعو الجماعة الإصلاحية القاعدة إلى « ***التحكم المباشر و على كل المستويات في إدارة التحضيرات للمؤتمر بغية إعادة الهيكلة و التجديد*** » .

---

* رفضت القيادة ترشيح السيد **مختار مزراق** المرشح من القاعدة بمحافظة جيجل بمناسبة تشريعيات 1997.

** أنظر الملاحق.

إن تبني الجماعة الحاكمة داخل الحزب ـــ أيا كانت ـــ لقواعد ديمقراطية "شفافة "قد يعني تحويل مركز القرار ضدها ، فكيف يُعقل لقيادة تسعى للتقرب من السلطة السياسية أن ترشـــح أشخاصا لا يؤمنون بهذا المسعى، أو أن تقوم قيادة ذهبت بالحزب حتى إلى عقد روما أن ترشح أشخاصا يؤمنون أن ذلك انحراف خطير للحزب !

إن شـــروط الترشيح كما يبدو أو كما بينت تجربة الحزب خلال هذه الفترة تخضع لمنطق المنافسة الداخـــلية في الحزب، و تقوم هذه المنافسة عموما على مقاييس " رمزية " غير مؤسسة ، لذلك لا تعـــدو كونهـــا مجرد شكل من أشكال الإنتقاء Sélection [1] ، فهي تبدو قائمة أكثر على مفاهيم كـــالولاء ، الإنتماء للجماعة ... إلخ، ولأن الأمور تسير على هذا النحو « تفرَض » مقاييس التوظيف مـــن طـــرف الجماعة المسيطرة على الجهاز في إطار من الرقابة ، تكون التبرير الواقعي لوجـــود هذه الجماعـــة، و الأساس الأكثر مشروعية لسلطتها الداخلية، لذلك تنزع نحو جعلها انعكاسا لخصائصها كتركيبة قيادية [2] ، حتى أنها تسعى إلى وضع إجراءات للمنافسة تقّوي بها من سلطة أعضائها و تخلق لنفسها علاقات تبادل قوية .

إن العلاقـــة التي نشأت بين الحزب و جماعاته تميل نحو « تخصيص » شروط المنافسة - أي جعلها ذات طابع خاص - عن طريق تفضيل طاقم قيادي تتماشى خصائصه و المشروع القائم داخل الحزب، و أصـــبح معيـــار الإنتماء للجماعة الداخلية المسيطرة على الجهاز خاضعًا لهذا الشرط، هذا ما ظهر خـــلال ترشـــيحات الحزب بداية التعددية و خلال تشريعيات 1997، و حتى بعد الإعلان عن تنظيم رئاســـيات عـــام 1999 ، حيث عرفت هذه الأخيرة حملة ترشيحات ما ميّزها فعلا هو انتماء أغلب المترشحين إلى حزب ج. ت. و بطريقة أو بأخرى ، فكان أبرز المترشحين أعضاء بالمكتب السياسي أو اللجنة المركزية في الحزب * .

---

(1) Daniel Gaxie «le Logiques du recrutement Politique » ,**RFSP**, vo l30, n°1, Février 1980,p.6

(2) نفس المرجع ، ص. 07

*الســـادة ع. ع. **بوتفليقة** الذي كان لغاية ترشيحه عضو اللجنة المركزية ، السيد م. **حمروش** الذي و إن غاب عن الحزب إلا أنه رسميا مازال عضـــو قيادي ، السيد **طالب الإبراهيمي** عضو سابق بالحزب ....و هي شخصيات مازالت تعتقد في انتمائها إلى جبهة التحرير الوطني **أما** الســـيد **مقـــداد سيفي** فقد غادر الحزب سنة 1996 م و ساهم في إنشاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي في حين تركه السيد **آيت أحمد** عام 1963 .

كانت هذه الانتخابات فرصة أخرى للتأكيد أن منطق الترشيح داخل الحزب لم يكن ليخرج عن إستراتيجية هيئته التنفيذية الساعية "للتقرب من السلطة "، حيث تـــّم خلال ضبط قائمة الترشيحات الـــتي طـــرحها الأمين العام للحزب على اللجنة المركزية إقصاء بعض الأسماء التي كانت تملك دعما واضـــحا لدى قاعدة عريضة في الحزب و حتى خارجه مثل السيد حمروش، بعد أن أكّدت القيادة في لائحة تنظيمية « ***أن من اختيار طريقا غير طريق الإجماع يعد مستقيلا بصفة فعلية ، وأن التصريحات غير الرسمية لا تـــلزم إلا صـــاحبها***[1]» و كـــان ذلك بعدما دعم الحزب ترشح السيد عبد العزيز بوتفليقة " مرشح الإجمـــاع" كمـــا لقبته الطبقة السياسية ، فقامت القيادة بعد ذلك بإقصاء جماعة من أعضاء اللجنة المركزية و عناصر قيادية أخرى بسبب معارضتهم لهذا القرار*، كما بعث الأمـــــــين العام بتعليمة مؤرخـــة في 30 جـــانفي 1999، تضم قائمة أسماء مناضلين تعتبر مقصاة من الحزب وزعت في مختلف قســـماته بولاية عنابة نتيجة قيامهم بتنشيط الحملة الانتخابية لصالح المترشح م. حمروش، تضم القائمة 31 إطارا من معلمين، جامعيين و محاميين من بينهم رئيس دائرة سابق [2]

إن الأمور داخل حزب ج. ت. و ليست دائما كما تبدو عليه، فموازين القوى داخله غالبا مـــا تميـــل لصـــالح الجماعة المسيطرة في الحزب لأنها تملك وسائل ضغط رسمية (-كالإقصاء و تجميد العضوية ...) إلا أنها قد تنقلب لصالح جماعة أخرى، و تعتبر هذه المناسبات الإنتخابية أفضل الفرص لتحقيق ذلك. لعلمها بذلك و اعتقادها بإمكانية حدوثه تسعى الجماعة المسيطرة على الجهاز إلى تقوية هـــذه السيطرة بتوظيف عناصرها و تصّدرهم سلم المسؤولية في الحزب، و يساعدها في ذلك هيكلة الحزب المركزية ، لا سيما أنها هيكلة تساعد في نمو العصب و الحلقة الداخلية[3] كما يؤكد دوفرجيه، فكـــثيرا مـــا توفر هذه الهيكلة أمام قادة الحزب و أتباعهم فرص ممارسة التأثير، والترشيحات داخل الحـــزب و إن كانت تبدأ من القاعدة إلا أنها تنتهي إلى القيادة المركزية، و يكفي أنّ نعرف أن **هيكلة** الحزب تعكس في الأخير **مذهبه** كما يؤكد دوفرجيه .

---

(1) يومية **الخبر** لـــ 05 ديسمبر 1999.ص.02.

* مثل ما حدث مع السادة : يحياوي ، م عبادة ، ع. ر بوكرزازة ، ع. ع بلخادم ... ، كما أقصّي بعض القياديون المحليون مثل ربيع حلايبية الذي شكل محافظة موازية لمحافظة بوقطاية بسوق أهراس ؛ و محافظ جيجل طاهر مزراق بعد مساندته للمترشح م. حمروش ، أنظر يومية الخبر لـــ 29 نوفمبر 1999، و لـــ 23 جوان 1999 .

(2)يومية **Liberté** , لـــ 25 ديسمبر 1999 .

(3) Maurice Duverger, مرجع سابق ، ص. 226

المركزية داخل الحزب:

يؤكـــد موريس كرواسة M.Croisat ان مركزية الحزب السياسي تتجلى في مظهرين يحصرهما في تعيـــين المرشحين و تمويل الحملات الانتخابية [1]، و يشير موريس دوفرجيه في هذا السياق إلى أهمية طريقة التمويل من جهة و كيفية توزيع الموارد بين المركز و باقي المستويات المحلية من جهة أخرى .

و يؤثـــر نوع الترابط العام داخل الحزب في درجة مركزيته بصورة ملحوظة [2]، والترابط العام كمـــا يعـــرفه دوفرجيه يتعلق بــــ " *الأحكام التي تحدد العلاقات و الاتصالات بين المجموعات الأساسية لـــلحزب، الـــتي تؤثـــر بعمق على المناضلين و الوحدة العقائدية للحزب، في عمله و أساليبه و مبادئه* ". واهـــتمام الباحث بموضوع الترابط العام (l'articulation générale)هو أولا اهتمام بمدى إشراك كل عناصـــر الأســـاس* في الحيـــاة العامة للحزب، اهتمام بنوع الاتصال داخل الحزب، بدرجة المركزية واللامركزية فيه.

مـــن خلال النصوص الرسمية لحزب ج. ت. و يبدو نزوعه نحو المركزية واضحا من خلال نـــوع الاتصـــال بـــين عناصر الأساس و هي القسمة، الاتحادية (سابقا)، المحافظة ، اللجنة المركزية، المكتب السياسي ، الأمين العام."**القسمة** " الهيكل القاعدي للحزب مكلفة بتبليغ نتائج أشغال جمعيتها إلى " المحافظـــة " هيكل الحزب على مستوى الولاية(المادة 83 من النظام الداخلي 1998) و مكلفة بـــرفع كل نتائج اجتماعاتها الدورية التي تناقش قضايا الحزب بعد تدوينها إلى مكتب المحافظة (المادة 90)، و الهيـــئات العليا هي التي تقرر صيّغ عملها تماشيا و المستجدات(المادة 91)حتى أن إنشاء أية قسمة جديدة لا يكون إلا بقرار من الهيئات المركزية و بناء على اقتراح مكتب المحافظة (المادة 77) ، " **المحافظة** " المتشكلة من أمين وأعضاء مكتب و أعضاء اللجنة المركزية و أعضاء المجلـــــس الشعبي

---

(1) Maurice Croisat, «centralisation et décentralisation au sein des partis politiques canadiens, **RFSP**, VOL XX, N°3 juin 1970, p 487

(2) Maurice Duverger –، مرجع سابق ، ص. 226

*عناصر **الأساس** تعبير يستعمله موريس دوفرجيه ليصف به مستويات الحزب المتمثلة في القسمة ، المحافضة ، الإتحادية ، اللجنة المركزية ، ...

الوطني للدائرة الانتخابية و أعضاء مجلس الأمة و أعضاء المجلس الولائي و أعضاء أمناء القسمات (المادة 32) مكلفة بتطبيق تعليمات و قرارات اللجنة المركزية و الأمين العام و المكتب السياسي والجمعية العامة للمحافظة (المادة 33) ، حيث ترفع تقارير و لوائح و توصيات جمعيتها العامة إلى الهيئات المركزية (المادة 63) و يمكن للمكتب السياسي أن يقرر صيغا أخرى لتنظيم و سير عمل مجلسها حسب المستجدات (المادة 69).

و يبدو أن هذه المحافظات لا تتواصل إلا من خلال المؤتمر الذي يضم أمناء المحافظات و أعضاء اللجنة المركزية و المندوبين و المندوبات المنتخبين من القاعدة، نواب الحزب في البرلمان بغرفتيه وأعضاء الحكومة التابعين للحزب و ممثلو الجالية (المادة 14) ، و بين انعقاد المؤتمر كل 5 سنوات تعتبر اللجنة المركزية الهيئة العليا بين مؤتمرين (المادة 15 من القانون الأساسي) تنتخب من طرف المؤتمر ، تنتخب الأمين العام الذي يقوم باقتراح أعضاء المكتب السياسي عليها للمصادقة على التركيبة مع المشاورة ....(المواد 22 ، 23 من القانون الأساسي).

من خلال النصوص الرسمية للحزب لم نلمح أية إشارة إلى نوع من الاتصال بين جهازين من نفس المستوى، كأن تتصل قسمة بقسمة أخرى، بل نسجل سيطرة واضحة للإتصال العمودي، لا تستطيع الأجهزة القاعدية مثلا الاتصال إلا عن طريق القمة، وتكون ملزمة بتطبيق التعليمات والأوامر الصادرة من القيادة العليا و يبقى لديها هامش ضيق جدا لمناقشة القضايا المطروحة على الحزب ، وحتى اتخاذ القرارات في المستويات القاعدية و إن كانت نظريا تتم بعد المناقشة إلا أنها من الناحية العملية تخضع للعديد من الاعتبارات كأن يتم اللجوء فيها إلى العناصر الأكثر أقدمية ووزنا أو أحيانا إلى ذوي النفوذ في البلدية و إن كان من الصعب الجزم عمليا بغياب اتصال أفقي لكنه يبقى غير رسمي إن وجد، حيث يمكن لأجهزة الحزب و هياكله من نفس المستوى أن تتصل فيما بينها لكن تحت إشراف و مراقبة الهياكل العليا للحزب دائما .

و يبدو أن اعتماد الحزب على الاتصال العمودي هو إرث تنظيمي عن ثورة التحرير ، وهو آلية ممتازة لتحقيق تجانس التنظيم من حيث الوحدة و المرور نحو العمل السري بسهولة ، اعتمده الثوار أثناء فترة الاحتلال لما يحققه مع صعوبة في وصول العدو بسهولة إلى القمة من جهة ، و الشعور

بـأي خطـر قـد يحدث فجأة من جهة أخرى ، ليكون القبض على أحد العناصر ليس تهديدا لكل التنظـيم بالضـرورة ، فكـانت المقاومـة السرية clandestinité من عوامل اللجوء لهذا النوع من الاتصال.

يعتـبر الاتصـال العمودي في نظر دوفرجيه من العوامل التي تساعد على منع نمو أي انشقاق أو معارضـة داخل الحزب ، فالإنشقاق داخل مستوى الخلية مثلا لا يمكنه أن يصل إلى المستوى الأعلى إلا من خلال مندوبها ، و الحواجز من هذا النوع موجودة في كل مستوى بشكل أمتن من المستوى الـذي قـبله، لا سيما عندما تكون الأطر أحسن تكوينا و أعمق تجربة [1] مؤكدًا أن هذا النوع من الاتصـال لا يعتـبر أفضل وسيلة لإقامة الوحدة و التجانس في الحزب فقط بل يلعب أيضا دورا في الانـتقال إلى العمـل السري بسهولة [2] . وتؤكد مراحل التخطيط لقلب جماعة الأمين العام السيد مهـري 1996 هـذا الطرح ، حيث أكّدت الجماعة" الانقلابية" أن التخطيط للعملية كان لأزيد من شهر وأن المرور من مستوى لآخر كان صعبا جدا ، استلزم إختبار مدى الاستجابة للفكرة لدى كل مسـتوى بـل كل عضو، فضلاً على أنه قبل تنفيذ العملية كان الأمين العام مدركا أن شيئا ما كان يحضر في القاعدة، فكان التنظيم العمودي للحزب سببا في صعوبة تحقيق العملية لكنه كان أيضا عاملا مساعدا في الانتقال إلى السرية . ثمة تشابه من الناحية العملية بين المركزية و الاتصال العمودي، حيث تـلعب المركزية دورا هاما في التخفيف من حدة الانشقاقات بدءا بالمستوى المحلي لأن كل مندوب مسـؤول أمام المركز وليس أمام منتدبيه، و هو بذلك ملزم بإطلاع المركز بحقيقة الخلافات هذا من جهة، من جهة أخرى تكون الحواجز أكثر قوة لأن المركز يلعب دورا في تعيين مختلف المسؤولين وهم بذلـك في اتصـال دائـم مع هؤلاء الذين يعلمونه بكل حركة، و بذلك يمكنه التدخل بقوة كبيرة وفعاليـة منذ ظهور أي انشقاق [3] .إلا أن الأوضاع داخل حزب ج. ت. و أكثر تعقيدا من ذلـك ، حيث يعيش الحزب جوا من التحالفات و الاقصاءات التي تجعل مندوب الحزب في مستوى معـين غير مسؤول بالضرورة أمام المركز إلا إذا كان من حلفاء الأمين العام ، و كون الحزب بنية انقسامية يجعل المركـزية داخله محل نقاش و جدل لا سيما بعد أن دعمت بعض المحافظات الإطاحة بـالأمين العـام مهـري ولاء لغيره ، و قامت بعضها بتغيير قوائم الترشيح الآتـية من القيادة المركزية خلال تشـريعات 1997 * على سبيل المثال .

(1) نفس المرجع ، ص . 101

(2) نفس المرجع ، ص . 102

(3) نفس المرجع، ص.106.

* مثل ما حدث في محافظة "

علاقة القيادة بالمجموعة البرلمانية و الحكومية :

قـــد يساعدنا فهم نوع العلاقة بين القيادة المركزية و المجموعة البرلمانية و الحكومية في فهم منطق الترشـــيحات داخل الحزب من حيث مدى الارتباط بينهما ، لأنه بحث في طبيعة العلاقات بين هذه القـــوى ، بحث في علاقة المجموعة البرلمانية بالقيادة و علاقة هذه الأخيرة بالمجموعة الحكومية إذا كان الحزب في الحكم والعكس بالعكس .

منطق الترشيح للنيابة أو الوزارة في حزب ج. ت. و يخضع رسميا إلى القيادة كما تنص المادة 56 مـــن القانون الأساسي 1998 ، حيث يضع الأمين العام قائمة لأعضاء من الحزب للترشح للنيابة بالمجـــلس الشعبي الوطني ، قد يغير في هذه القائمة عند حدوث المانع معتمدا على أعضاء من المكتب السياســـي ، عـــلما أن المادة 48 من نفس القانون كانت قد أكّدت أن الترشيح في جميع المستويات يخضع لمبدأ إشراف الهيئات العليا.

أثـــبت الـــتجربة العمـــلية أن درجة تبعية المجموعات البرلمانية للقيادة يتأثر لحد بعيد بالنظام الانتخابي، فكلما ازدادت أهمية و دور الحزب في تنظيم هذه الانتخابات و تمويلها و اختيار المرشحين كـــلما ازدادت ســـلطة القيادة في مواجهة النائب ، و كلما كان دور القيادة محدودا كلما ضعفت ســـلطتها أمامه. [1] حزب ج. ت. و عمليا يقوم بالتصويت على القائمة الواحدة المتضمنة عددا من المترشـــحين يـــتجاوز عـــدد المناصب المتوفرة و يكون التصويت حينئذ عن طريق الاقتراع السري وبالأغلـــبية النســـبية (المادة 50 من القانون الأساسي 1998) لتعذر الحصول على الإجماع أو على الأغلبية المطلقة، هذا ما يجعل النواب تابعين للقيادة لأنها من يحضّر القوائم و يرتب المرشحين ، حيث يـــتحكم هذا النظام الإنتخابي في نجاح النائب أو فشله .تبعية النائب تزداد بوضع لوائح تنظيمية تجعله مجـــرد عضـــو في الحزب ملزما بقراراته و بسياسته العامة يكون ملتزما بالتصويت وفقا لمقراراته التي تتبلور على مستوى القيادة، و ملزما بتخصيص جزء من دخلة كنائب لصالح الحزب الذي ينتمي إليه.

(1) نبيلة كامل ليلة ، مرجع سابق، ص.57.

كانت المجموعة البرلمانية لحزب ج. ت. و في أول برلمان تعددي في الجزائر تضم 62 نائبا،* حصل خلالها الحزب على رئاسة ثلاث 03 لجان برلمانية ** و على نيابة رئاسة المجلس الشعبي الوطني ***، و على 10 مقاعد من مجلس الأمة ، فضلا على أن بعض الشخصيات من الحزب كانت ضمن من عينهم رئيس الجمهورية ضمن حصته الدستورية و على رأسهم رئيس مجلس الأمة السيد : بـ. بومعزة الذي كان لغاية تعيينه عضو اللجنة المركزية، كما تمكن الحزب من تكوين مجموعة حكومية خلال حصوله على 07 حقائب وزارية شارك بها في الائتلاف الحكومي آنذاك ****، و لا تعدو هذه المجموعة (الوزراء) كونها امتدادا للمجموعة البرلمانية، و يتوقف مدى استقلال أعضاء هذه المجموعة في مواجهة القيادة على طبيعة التنظيم الحزبي [1] التي اتضح جليا أنها "مركزية" .

نظرًا للإنقسامات الداخلية التي يعرفها الحزب تنزع القيادة المركزية نزوعا واضحا لاختيار عناصرها على رأس قوائم الترشيح للنيابة و حتى الوزراء، الأمر الذي دفع بعض العناصر الإصلاحية لانتقاد قيادة الحزب متهمة إياها بالعمل على كسب المناصب، مؤكدة أن 13 عضوا من بين 15 بالمكتب السياسي يحتلون مسؤوليات في الدولة ، لذلك كانت دورة اللجنة المركزية بداية 1998 مناسبة لتنظيم حركة احتجاجية أشير في لائحتها أن أغلبية أعضاء الهيئة التنفيذية (المكتب السياسي) التحقوا بمناصب وزارية بالحكومة و مهام تنفيذية، و بالتنظيمات الشعبية، و أنه تم تعيين البعض كأعضاء مجلس الأمة نتج عنها حالات تنافي [1].

---

*أنظر قائمة النواب في الملاحق .

** اللجان الثلاث هي لجنة الشؤون الخارجية (ع-ق حجار)لجنة النقل و المواصلات (ع سعداني)، لجنة التربية و التعليم العالي (ع صديقي)

*** نائبو رئيس المجلس الشعبي الوطني هما : السادة ع م شريف ، ع س مجاهد ن كما حصل الحزب على 3 نيابات للجان هي نيابة رئاسة لجنة الشؤون الإدارية و القانونية و الحريات (محمد خذري)، نيابة رئاسة لجنة المالية و الميزانية (ع.ق.زيدوك)، نيابة رئاسة لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية و العمل و التكوين المهني (ع.ح.سي عفيف)، بالإضافة إلى مقررين الأول في لجنة الدفاع الوطني (أ.بوترفاس) و الثاني في لجنة الشبيبة و الرياضة و النشاط الجمعوي (م.بوعزازة).

**** الوزارات هي : وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية (ع بلعياط) ، التعليم العالي و البحث العلمي (عمار تو) الفلاحة و الصيد البحري (ن عالية بولحواجب) ، وزارة السكن (ع.ق بونكراف) ، كتابة الدولة لدى وزير العمل مكلفة بالتكوين المهني (كريم يونس) ، كتابة الدولة لدى وزير التجهيز مكلفة بالتنمية الريفية(أحمد لمخة) ، كتابة الدولة مكلفة بالعمران (أحمد سليمان) .

(1) نفس المرجع ، ص. 76

تعتبر أغـــــــلب عناصر المجموعة الحكومية و البرلمانية عضوا بالمكتب السياسي أو اللجـــــنة المركـــزية،* عـــلما أن تركيبة المكتب السياسي على الخصوص أقرب ما تكون للأمين العام ، غالبية هـــؤلاء الأعضـــاء بالمكـــتب السياسي كانوا قد أعربوا عن استيائهم من حصة الحزب من الحكومة الجديـــدة عام 1999، متهمين الأمين العام بعدم العمل على بقائهم كوزراء كما فعل مع أحد مقربيه كما تصفه الصحافة**، و كان ذلك دليلا على أن للأمين العام دورا كبيرا في اختيار وزراء الحزب.

مـــن خلال المواقف و ردود الفعل الصادرة عن مختلف الجماعات داخل الحزب لا يصعب الـــتأكيد أن الأمـــور داخـــل المجموعة البرلمانية لا تختلف كثيرا، حيث ظهر عام 1998 حركة تذمر واحـــتجاج داخل هذه المجموعة تناقلتها الأوساط الإعلامية، تطـــالب بتجديد مسؤولي هذه الهياكل مـــن المكـــتب إلى اللجان إلى نواب الرئيس ، و ذلك عن طريق "الانتخابات" ، لا سيما بعد إعلان أوســـاط داخل الحزب عن إمكانية لجوء الأمين العام إلى صيغ " التعيين " بدل "الانتخاب" لا سيما فيما يتعلق برئيس المجموعة . القيادة تمّكنت من وقف تلك الاحتجاجات و حسمت لنفس المسؤولين السابقين و لتجديد الثقة فيهم بحجة "الاستفادة من خبرهم لضمان استقرار هياكل المجلس" ، لكن مع هذا بقيت الدعوة لتعديل النظام الداخلي للكتلة البرلمانية بما يضمن انتخاب مسؤوليها و ليس تعيينهم متواصـــلا .[2] .سنة بعد ذلك، أي عام 1999 م تعود نفس النقاشات ، و ما زادها حدّة هو اقتراب موعد الرئاسيات و تزامنها مع حملة الترشيحات فيها، التي لها إمتداداها داخل المجموعة البرلمانية، حيث قـــام 50نائبا من مجموع 62 بإمضاء عريضة تطالب بالديمقراطية و بإجراء انتخابات لاختيار مسؤولي الحزب لهياكل المجلس الشعبي الوطني عن طريق "الصندوق" و ليس "التعيين" مثلما حدث في السنـــة

---

(1) يومية الخبر لـــ 02 فبراير 1998 ، ص. 3

* أبرز الأمثلة ما يتعلق بالسادة : م. معزوزي ، عبد الرحمن بلعياط ، ع.بن فليس ، عمار تو ، سليم علولي ، كريم يونس ، سعيد بوحجة ، مصطفى بوعلاق ، أمثلة عديدة ...

*** يتعلق الأمر بالسيد بونكراف . أنظر يومية اليوم 29 ديسمبر 1999 م. ص. 02

(2) يومية الخبر 27 أكتوبر 1999 ، ص .03

الفارطة عام 1998، كان ذلك بعدما قرّر الأمين العام تأجيل عملية انتخاب هذه المجموعة إلى ما بعد الرئاسيات ، و هو مارفضته المجموعة البرلمانية تفاديا لصيغتي التعيين و التزكية لا سيما بعدما انتشرت أخبار عن إمكانية قيام الأمين العام بتجديد الثقة في المسؤولين القائمين من جهة ، و كون قراره هذا كـــان بعـــد اجتماعه مع رئيسي مجموعتي الحزب في المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة و عضوي المكتب السياسي المكلفين بالعلاقات مع المنتخبين المحليين.

قـــد تكـــون هذه الأجواء المتوترة سببًا في بحث الجماعة المهيمنة على الجهاز عن المحافظة على معـــدل للتجديد و التعويض في حده الأدنى، بما أن التغييرات قد تؤثر على التوازن القائم ، حيث لم تعرف الجماعة البرلمانية تجديدًا للهياكل حتى نهاية جانفي 2000 بعد الجـــدل الذي حدث حـــــول المســـألة ، و بعد أن كان من المقرر أن تتم تلك العملية في ديسمبر مباشرة بعد استقالة * السيد عبد القـــادر حجّار من رئاسة لجنة الشؤون الخارجية و تعويضه بعضو اللجنة السيد السعيد بوحجّة المعّين مـــن القيادة في انتظار تجديد الهياكل. جرى خلال عملية التجديد تعديل مسّ الكتلة البرلمانية في 22 جانفي 2000 سجل خلاله ابعاد بعض الوجوه المعروفة **لصالح أشخاص وصفتهم الصحافة "بالوجوه المجهولة تقريبا [1] "تعتبر في نظر البعض قريبة من الأمين العام .[2]

كان عدد المجموعة البرلمانية قد تقلص من 62 إلى 61 نائبا بعد تعيين النائب بن فليس أمينا عاما للرئاســـة ، وعرفت ثلاث" تعويضات" من 1997 /1999 نتجت عن حالات وفاة كانت أولا ها عن الدائرة الانتخابية لولاية قسنطينة بعد وفاة النائب أحمد قيعس، ثانيها عن الدائرة الانتخابية لولايـــة

---

* أنظر الملاحق

** أبعد خلال هذا التعديل السادة ع. ق حجار ، ع. م شريف (نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني)، س. بوحجة عضو المكتب السياسي و رئيس لجنة الشؤون الخارجية بعد حجار ، السيد معزوزي ، باستثناء السيد صديقي .

(1) صوت **الأحرار** لـــ 30 أكتوبر 1999 م . هذه الوجوه هي السادة علوي (نائب سطيف) سي عفيف (مستغانم) قمامة(تمراست) زيدوك (عين الدفلى) مع أن رئاسة الكتلة بقيت لأحمد ماموني .

(2)يومية **Le Soir d'Algerie** ليوم 24 جانفي 2000

إليزي، إثر وفاة النائب محمد بن كيلالة، بعد رئاسيات 1999 م، و الثالثة عن الدائرة الانتخابية لولاية الطـــارف بعد وفاة النائب ضيف لعجامة الذي عوضه النائب بوغابة عابد المرتب ثانيا في القائمة بعد المتوفى .

3.4. خلاصـــــة واستـنـتاجات :

كان للعامل التاريخي دور رئيسي في نشوء و تجمع جماعات مختلفة داخل نفس البنية المتمثلة في حــزب ج. ت. و، و العلاقـــة السياسية داخل هذا الحزب قديمة و منغلقة جعلت ملكية الموارد السياســية فيــه خاضــعة لقواعد عرفية غير مدونة، و كثيرا ما يشترط في هذا النوع من المنافسات السياســية أن تمتلك الأطراف ليس فقط استعدادا سياسيا Un Habitus Politique و إنما استعداد حزبي خاص Un Habitus Partisan Spécifique كما يؤكد أوفرلي Offerlé [1] .

هناك في حزب ج. ت. و عدة جماعات تتنافس على الإدارة الداخلية، ينتهي التنافس بينها في كل مرة إلى تأليف **حلقة داخلية** يقوم فيها تحالف صغير بممارسة التأثير على القرارات، على الرغم من أن حزب ج. ت. و يخضع لإدارة جماعة من القادة و ليس قائد " كاريزمي" واحد، إلا أن" تغيير" الأمــين العــام يصحبه تغيير كلي للإستراتيجية، لنوع القيادة و طاقمها؛ الاستخلاف Succession داخــل الحــزب يطرح عدة صعوبات ، فالأمين العام ليس مجرد عضو في أوليغارشية، هذا ما يجعل اســتخلافه رهانا يضع كل التنظيم أو بالأحرى " التوازن المؤقت "في خطر ، لذلك نجد الأوليغارشية المسيطرة على الجهاز تحاول تجنب مسألة الاستخلاف لأطول فترة ممكنة و عندما تطرح عليها بصورة حتمية تتعامل معها بحذر كبير [2] .

تغيّــر الأمين العام داخل حزب ج. ت. و غالبا – إن لم نقل في كل الأحوال– ما يصحبه تغيير لفريق العمل مـــع وجود استثناءات، هذه الاستثناءات تتحدد بموازين القوى داخل الحزب المتأثرة بالحياة الــسياسية العامة، التغيير الذي يــمس الأمانة العامة يرتبط ارتباطا مبـــاشرا بظهـــور

---

(1) M. Offerlé ، مرجع سابق ، ص . 27

(2) في هذا الصدد أنظر : William Schonfeld " la Stabilité des Dirigeant des Partis Politiques : La théorie de l'Oligarchie de Robert Michels" In **R.F.SP**, N° 4,volume 30, Aout 1980

بظهور الأزمات السياسية للنظام السـياسي *، لذلك لم يكن نمط **التغيير** تجديدًا، و لم يكن في إطار نـزعة توسّعية للأجهزة في الحزب، بقدر ما كان إقصائيا أو تعويضيا مرتبطا بتغير الظروف السياسية العامة .

بتأليف الحلقة الداخلية بعد فترة توتر يعود الحزب لفترة استقرار نسبي ،علما أن الوصول إلى تـأليف هذه الحلقة عملية صعبة و حـساسة ، و بمجرد أن يحصل ذلك تسعى الجماعة المسيطرة إلى تجـنب أيـة إختلالات، علما أن التقدم في السلمية على العموم طريق طويل جدا ، يتم خلاله مراقبة العناصر الجديدة قبل ترقيتها ، لكن قد تحدث الاستثناءات خلال الأزمات ، فرغم أن حدود الجماعة الداخلية "منغلقة " إلا أنها قد تعرف وجوها جديدة يفرضها واقع الحزب خلال فترة معينة .

لقد أدى ذلك التدافع الداخلي بين الجماعات في الحزب إلى خلق نوع من الدينامية الداخلية ، أعطـت انطباعا بوجود تداول داخلي على السلطة . بالاعتماد على مقياس " **مدى استقرار الجماعة القيادية** "نسجل وجود تغيير في الطاقم القيادي في الفترة الممتدة (1989 -2000)و بعرض فكرة عامة عن تركيبة المكتب السياسي ** مثلا خلال فترات متقطعة يمكن القول : إن تركيبة المكتب السياسي ترتـبط ارتـباطا وثيقا بالأمين العام للحزب ، الذي يختارها -كما يبدو- بالاعتماد على مقاييس التعيين والتزكية، ليشّكل بذلك هيئة تنفيذية أقل ما ينبغي توفره لديها هو" الانسجام " ، للتمكن من المضي قدما في الاستراتيجية التي تتبناها هذه الهيئة في مرحلة معينة .

تخضـع العضوية في المكتب السياسي – و الجماعة المسيطرة عموما – إلى نموذج دوري بالشكل الذي وصفه هواري عدي نقلا عن انتلس [1] ، حيث تتوسع إلى عناصر من الجماعة الأخرى أثناء الأزمات مثل ما حدث في 1996 م، ثم تتقلص إلى أقصى حدودها بعد تمكن الجماعة المسيطرة من تحقيق بعض الاستقرار الداخلي، لتبقى بهذا الشكل إلى غاية قدوم أمين عام جديد و هكذا دواليك ...

---

* التغيير الذي مس الأمانة نهاية 1988 جاء بعد أحداث أكتوبر و الاعلان عن الإصلاحات ، أما التغيير الثاني 1996 فمرتبط بالإعلان عن رئاسيات عام 1995 .

** تركيبة اللجنة المركزية الهيئة السيدة ما بين مؤتمرين أكثر تعقيدا ، لأنها من حيث التركيبة أكثر عددا، غالبا ما تضم عناصر من مختلف الجماعات ، العضوية فيها ترتبط في جزء منها بالقاعدة النضالية .

(1) أنظر Lahouari Addi , l'Impasse du Populisme ، مرجع سابق ، ص .

لكن هل تغيير الجماعة المسيـــــطرة » دوريا » يعني ديمقراطية التنظـــيم في حزب ج. ت. و ؟
لن أضيف الكثير إذا أكدت أن من الخصائص البنائية للتنظيمات أنها تدعم مراكز القوة و تحصرها بين جماعـــة قليـــلة مـــن القـــادة. إدارة حزب ج. ت. و كغيرها من الأحزاب تنـــزع نحو اتخاذ شكل أوليغارشـــي ، حيث تقوم فئة من القادة بتكوين حلقة داخلية يصعب اختراقها، وعلى الرغم من أن الانـــتخاب يمنع من الناحية المبدئية نشوء هذه الحلقة، إلا أن الواقع يبين أنه يعززها . إن تغيير الجماعة القياديـــة في الحزب لا يعني **ديمقراطية التنظيم** بقدر ما يؤكد ارتباطه الكبير بتغير الظروف السياسية العامـــة للـــنظام السياسي الجزائري ، لذلك لا يمكننا أن نتحدث عن **التداول على السلطة** بقدر ما ينبغي الحديث عن " **انتقال السلطة** " و ما يصحبها من أزمات ، حتى وصف التغيـــير "الدوري - كمـــا وصـــفته - عـــلى أنـــه دوران داخلي للنخبة هو وصف غير سليم لأن دوران النخبة كما يؤكـــــــد باريتو V. PARETO يتعلق " *بدخول عناصر جديدة للفئة المسيطرة تحمل خصائص و آراء خاصة بها دوران النخبة يستلزم الاعتراف بالآخر بطروحاته و آرائه*[1] (...) . إن ما يبدو أنه تغيير داخل الحـــزب ليس في الحقيقة كذلك ، إن القيادة داخل الحزب تارة هنا و تارة هناك، هذا ما يجعلنا قد نصف هذا التغيير بـــ " النواسي " Pendulaire.

5 - المظهر الوطني * لبعض القوى السياسية في ظل التعددية : انقاسمات عن حزب جبهة التحرير الوطني أم امتدادات له ؟

بالإعلان عن دستور 1989 ، أقّر أصحاب القرار في الجزائر بحق الإختلاف السياسي العلني، بموجب المادة 40 المتعلقة بالجمعيات ذات الطابع السياسي**، الأمر الذي أثار جدالات ونقاشات حادة حول تعددية الحزب الواحد ، لدرجة أن قاعدة الحزب في أغلبها كانت قد اعتبرت تلك المادة خيانة لقرارات المؤتمر السادس ***، لكن ما فتأت الساحة السياسة تكتظ بالتشكيلات السياسية الجديدة، وصلت إلى أكثر من 60 جمعية ذات طابع سياسي، فما تأثير ذلك على حزب جبهة التحرير الوطني من حيث استقراره ؟ هل أضعفه ؟ كيف تعامل الحزب مع هذا الواقع الجديد ؟

من خلال التسمية الرسمية لتلك التشكيلات (SIGLE) نسجل أن عددا كبير منها تبنت طروحات وطنية (Nationaliste)، حيث ترتكز التسميات على مصطلحات كـ:" *الجبهة وطني، جزائري، وحدة، نوفمبر 1954* ، ...... " و هي بذلك قد أشارت إلى أنها مجرد نتاج للمنطق السياسي الذي بني عليه النظام السياسي الجزائري القائم أولا على أهمية الوطنية (Nationalisme) و المرجعية النوفمبرية، و هي مبادئ لا طالما تبنّاها الحزب الواحد سابقا، و كأن هذه التشكيلات لم تكن تعارض حزب جبهة التحرير الوطني بقدر ما تعارض خطه السياسي الذي انتهجه في الحكم . في كل تصريحاتها كانت بعض تلك التشكيلات بداية التعددية تؤكد أنها ستعمل على إعادة تأسيس الرسالة الأصلية للوطنية لأنها من جيل نوفمبر [1]، و لأنها تعتقد أن الحزب الواحد كان قد انحرف عنها.

---

* استعمالي لتعبير وطني Nationaliste يشير إلى النزعة و ليس شيئا آخر.

** يوحي تعبير " جمعية ذات طابع سياسي" أن المشرّع حتى تلك اللحظة لم يكن يؤمن فعلاً بفعالية إنشاء أحزاب، و هو تعبير يشوبه نوع من الأبوية للنظام السياسي.

***أنظر الفصل الثاني للدراسة

(1) أنظر : ع. العالي رزاقي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**: خلفيات و حقائق، ج 1، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفترة المطبعية، 1990.

تبني هذه التشكيلات السياسية الجديدة للقيم المركزية للحزب الواحد سابقا – في معظمها – أعطى انطباعا لدى المتتبعين بداية التعددية أنها مجرد ميكرو أحزاب(أحزاب صغيرة) أنشأت تاكتيكيًا من طرف السلطة من أجل خلق فرص لتحالفات مستقبلية مع حزب جبهة التحرير الوطني و أنها من صنع النظام، فهو الذي اعترف بها و خصص لها 12 مليار لتسيير شؤونها و 100 مليون لحملتها الانتخابية، و 150 مليون لمؤتمرها التأسيسي، و 60 مليون للنشرات الإعلامية(1)، فهل كونها « مصطنعة » ! هو سبب حفاظ حزب جبهة التحرير الوطني على قوته نسبيا في وقت كان للإعلان عن تأسيسها أثر مباشر عليه ؟

لقد عرف حزب جبهة التحرير الوطني حملة ذهاب جماعي - أحيانا - لمناضليه نحو العديد من هذه التشكيلات، وانضم العديد من نوابه إليها وهم لا يزالون محتفظين بصفة نائب منتخب باسم الحزب *، بإعتراف بعض قادة هذه التشكيلات نفسها **، بل أن البعض يؤكد أن شبكات الدعم الواسعة من الأنصار التي تكونت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت تضم في جزء منها وافدين من حزب جبهة التحرير الوطني في وقت كان الحزب يعرف أوضاعا داخلية جد متأزمة جراء ما كانت تعرفه البيئة السياسة العامة .

إن الأمثلة في هذا الإطار عديدة، و كلها يدعو للتساؤل : هل هذه الممارسات هي انشقاقات عن حزب جبهة التحرير الوطني نتيجة تطور طبيعي كان على الحزب أن يعرفه يوما ما أم أنها انشقاقات " مصطنعة " ما يبرر ربما عدم تأثيرها الكبير على الحزب ؟
في الحالتين، كان ارتباطا الحزب بالسلطة السياسية حتى آنذاك يكسبه القوة اللازمة للبقاء في الساحة السياسية، لأن هذه السلطة لم تكن تملك بديلا عنه - و لازلت كما يبدو - للإستمرار

---

(1) نفس المرجع ، ص . 136

* من بين الأمثلة ما حدث مع السادة ع.ق **مرباح** الذي انضم إلى حركة مجد و هو نائب منتخب بإسم الحزب، **علي العابد** (سكيكدة) و**أحمد قناد** (نائب مغنية) الذي غادر الحزب نحو الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر (الأمدي) MDA.

** أكد السيد أحمد خليل الكاتب العام للحزب الإجتماعي الليبرالي في حواره مع ع.ع رزاقي في مؤلفه الأحزاب السياسية أنه وجد في مناضلي حزب ج.ت.و و الذين يحملون أفكارًا ليبرالية إطارات قادرة على القيام بخطوات جبارة في تاسيس الليبرالية و ترسيخها، أنظر: **عبد العالي رزاقي**، مرجع سابق، ص.139.

والبقاء ،على الرغم من الهزات العنيفة و المتتالية التي كان يعرفها آنذاك، ليس جراء استنزافه الداخلي فحسب بل جراء ما كان يعيشه من صراع داخلي بين جماعاته. إن اعتبار *المظهر "الوطني* " الذي اتخذته بعض تلك الجمعيات ذات الطابع السياسي انشقاق عن حزب جبهة التحرير الوطني هو أمر ينبغي تأكيده بالحجج العلمية الدقيقة، على الرغم من كونه صائب لحد ما.

1.5. *نشأة التجمع الوطني الديمقراطي :*

بعد انقضاء فترة من إقرار التعددية ظهرحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يعتبره الكثيرون انشقاق عن حزب جبهة التحرير الوطني بقيادته و قاعدته و حتى ناخبيه و متعاطفيه. لعل بروز هذا الحزب من الناحية النظرية لا يطرح أية إشكال في ظل جو ديمقراطي يسمح ببروز أية قوة سياسية، فالإشكال ليس مسألة حزب جديد بل هي هل هذا الحزب حزب مصطنع *أم أنه تعبير عن إفراز حقيقي للتطور الذي عرفه المجتمع ؟ هل نشأة الحزب كانت من صدف التغيير الذي عرفته الحياة السياسية أم أنه نتاج لمسار منظم و مخطط بدقة ؟ هل ظهوره كان ضرورة استراتيجية للخروج من الأزمة السياسية أم ضرورة تاكتيكية آنية؟ هل يمكن أن ينتمي رجل سياسي لأحد الحزبين من دون أن يتعارض مع الآخر ؟ هل يمكن أن ينتقل هذا الأخير من أجهزة حزب جبهة التحرير الوطني إلى أجهزة التجمع الوطني الديمقراطي من دون أن يتّنكر لقناعاته السياسية ؟

هناك من يربط بين التغيير الذي حدث في قيادة حزب جبهة التحرير الوطني عام 1996 لتغيير خطه السياسي و نشأة حزب التجمع الوطني الديمقراطي ، إعتقادا منه أن السلطة كانت في حاجة إلى تعددية هي تعدّدها، و في حاجة إلى مجلس و نواب تحت مختلف التسميات ، لكنهم يردون من مورد واحد و يتبنون طرح السلطة ، دعاة هذا الطرح ** يؤكدون أن توزيع المقاعد بين القوى أو التشكيلات التي تؤيد السلطة مجرد عملية تقنية، فالسلطة بحاجة إلى عدة واجهات تحت

---

*ظهر هذا الحزب ثلاث أشهر قبل التشريعات 1997 و فاز بالأغلبية (156 مقعد)

** يتبنىهذا الطرح عدد من الشخصيات من بينها الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني السيد عبد الحميد مهري، أنظر : يومية الخبر 1997/04/08، ص.02.

تحـــت تسميات مختلفة، لكن تتفق معها حول الطرح الأساسي ، هذا ما يدفع للإعتقاد أن حزب جـــبهة التحرير الوطني الذي عاد لمساندة السلطة منذ 1996 سيبقى في الساحة السياسية بقدر ما تسمح به السلطة! ، و أنه ليس هناك تناقض أساسي بين حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب جـــبهة الـــتحرير الوطـــني بخطه السياسي لما بعد 1996، و أن التنافس بينها مجرد تنافس ثانوي لاأساسي.

يعتبر حزب التجمع الوطني الديمقراطي في نظر البعض سليل حزب جبهة التحرير الوطني من عـــدة زوايـــا، زبائـــنه الرئيسيون هم وزراء سابقون و جدد، إطارات الإدارة المركزية، دائمون ســـابــــقون في حزب جبهة التحرير الوطني و منظماته الجماهيرية ؛ فكلا الحزبين يعتمدان في تركيبتهما على متمهنـــــي السياسة من منتخبين محليين ووطنيين ، أعوان الإدارة، إطارت الدولة و المؤسســـات، الإخـــــتلاف بينهما قد يتجلى في كون التجمع الوطني الديمقراطي حزب إدارة عـــوض أن يكـــون حزب دولة كما كان – و ربما لا زال – حزب جبهة التحرير الوطني ، فالإدارة المحلية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي تتكون بصورة رئيسية من " الهاربيين "من حزب جـــبهة التحرير الوطني المحتفظين بصفة مناضل في إحدى منظمات " الأسرة الثورية "، أعضاء في المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، أعضاء في المجلس الوطني الإنتقالي، نقابيون من الإتحاد العام للعمال الجزائـــريين، بعـــض المـــنخرطين القادمين من جمعية متقاعدي الجيش و منظمة المجاهدين و أبناء المجاهدين ...[1]

كـــانت مرحـــلة التحضير لتشريعات 1997 مناسبة للتأكيد أن الحزب الجديد كان وجهة لهـــؤلاء الذين لازالوا يربطون انتماءهم الحزبي بمدى قربه من السلطة، لما يوفره ذلك من امتيازات ومـــوارد و تقـــارب مع أعوان الدولة ، لا سيما بعد أن شاع عن الحزب أنه " حزب الرئيس" آنذاك، ربما ما يبرر الذهاب الجماعي لبعض مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني نحو التجمـــع

---

(1)Daho djerbal, «les élections législatives du 05 juin 1997 en Algerie : en jeux politiques, logiques et acteurs » In **monde Arabe Magreb-Machrek**, n° 157 juillet-septembre 1997, p.157

الوطـــني الديمقـــراطي ، لا سيما أن هذه التشريعات 1997 كانت من الناحية السياسية ليس فقط فرصـــة لشـــرعنة قرارات السلطة و إنما فرصة أمام بعض القوى في إطار بحثها عن مكانة داخل المجـــتمع والدولة ، كي تتفاوض حول مسألة انضمامها و دعمها مقابل الموارد التي توفرها أجهزة الدولة.

هـــذا ما دفع البعض إلى الاعتقاد أن نشأة التجمع الوطني الديمقراطي في حد ذاتها تعود إلى "انحـــراف" حـــزب جبهة التحرير الوطني عن موقع الوسط الذي كان يحتله بتبنيه لخط سياسي "معارض" قاده حتى إلى عقد روما ، مما تسبب في وقوع بعض الإختلالات داخل النظام السياسي الجزائـــري ، كون حزب جبهة التحرير الوطني كان يلعب دورا" **توازنيا**"لهذا الأخير، فلجأ هذا الـــنظام السياسي إلى" تكوين" حزب جديد ليحتل تلك المكانة الوسط و ليلعب الدور الذي كان مـــناطا بحـــزب جبهة التحرير الوطني ، و كانت نتائج هذا الحزب بعد فترة وجيزة من "تكوينه" تعكس في الواقع ارتباطه بالسلطة و تعكس أهمية هذا الدور المكلف به.

إن التطور الذي شهدته الساحة السياسية بعد رئاسيات 1999 يدفعنا إلى الإعتقاد أن الفرضية الـــتي تعتبر نشأة حزب التجمع الوطني الديمقراطي كانت في جوهرها تاكتيكية قد تكون صائبة، حيـــث كـــان هذا الإجراء بمثابة قيام النظام السياسي الجزائري بإدراج تغييرات داخله يواجه بها الـــتغييرات الـــتي قد تحدث داخله و لغير صالحه في أغلب الأحيان.لقد اقتنع هذا النظام بخطورة الجمـــود و ضـــرورة خلق دينامية داخلية تكسبه التوازن من خلال التغير المستمر و كأن التفكير الجـــاري حـــول خـــلق قـــوة بديـــلة عـــن حزب جبهة التحرير الوطني كان أنذاك "***مستلزما وظيفيـــا***"سيضـــمن بقاء النظام و تكيفه، لذلك ليس من الغريب بناء على المنطق أن يتكون هذا الحـــزب الجديد من قاعدة حزب جبهة التحرير الوطني — وحتى قيادته – التي مازالت تؤمن بهذا الدورأو الوظيفة .

بناء على هذا الطرح ، قد يكون إنشاء حزب جديد بمثابة الخطوة نحو التكيف مع المستجدات التي طرحتها البيئة الداخلية والخارجية ، في وقت كان حزب جبهة التحرير الوطني يعاني أزمة داخلية وخارجية جعلته غير قادر على إدارة التوتر في المجتمع و تزويده بالموارد اللازمة لحاجاته ، بعد مروره بفترة عصيبة بداية التعددية ،كانت خلالها بعض القوى السياسية الناشئة تضن أن تقويض هذا الحزب (الحزب الواحد سابقا) كفيل بأن يضمن تشييد نظام سياسي قائم على التعددية الحزبية ، في حين كان هذا الحزب يسعى جادا لأن يكون "حزبا حاكما بالفعل"، ربما هذا ما يفسر — في نظر محمد هناد- تحوّله إلى حزب معارض ، خاصة بعد توقيف المسار الإنتخابي في جانفي 1992 [1] .

بدى حزب جبهة التحرير الوطني بداية التسعينيات في صراع مع الذات وفي صراع مع الآخر، من خلال تعرضه " لحملات " إضعاف من الداخل على يد بعض "مناضليه" و من الخارج في محاولة لإستقطابه و كأنه ملك شاغر ! في هذا السياق لم يتردد بعض قادة الحزب بداية التعددية وبعدها في التأكيد أن الحزب كان مستهدفا في وجوده ، حيث يؤكد أ.طالب الإبراهيمي في هذا السياق ، في كلمة له أمام اللجنة المركزية المنعقدة في 07 سبتمبر1990 ، أن الغموض الذي ساد علاقة حزب جبهة التحرير الوطني بالسلطة السياسية بعد 1988 هو من الأسباب المباشرة لهزيمته خلال التجربة الإنتخابية في 1990 ، وأن موقف السلطة من الحزب منذ أكتوبر 1988 يتلخص في " ***لا قتل و لا إحياء بل تهميش و تقزيم حتى تتوفر شروط بروز قوة سياسية جديدة ترتكز عليها السلطة ، حينئذ يدفن حزب جبهة التحرير نهائيا*** " و يستدل بعدها بالحملة الإعلامية "الشرسة"- كما يصفها -ضد الحزب و التي ساهم فيها الكثيرون، ثم ذلك التأييد للأحزاب الجديدة بكل الوسائل ، ثم التشجيع لبعض الشخصيات المنتسبة لحزب جبهة التحرير الوطني على الترشح ضمن قوائم مستقلة [2] .
و قد لخص ذلك بوضوح في كلمته أمام اللجنة المركزية للحزب في 18 جويلية 1991 عندما قال " ***أن استيراتيجية السلطة من 1988 إلى 1990 كانت تستهدف إضعاف جبهة التحرير الوطني*** "[3]

(1) محمد هناد ، مرجع سابق ، ص . 84

(2) أحمد طالب الإبراهيمي ، **الأزمة الجزائرية : المعظلة و الحل** . الجزائر : دار الأمة ، 1996 ص .32

(3) نفس المرجع ، ص.48

نفـــس الإنطباع قدمه الأمين العام السابق عبد الحميد مهري أمام مناضلي الحزب خلال افتتاح ملـــتقى" مرشـــحي *الحزب*" في الإنتخابات التي أجريت عام 1991 ،حيث أكد أن الحزب كان مستهدفا في وجوده و مشروعه ،و أن هناك قوى في الداخل و الخارج لا تريد له أن يستمر كقوة سياســية في البلاد ، و كان السيد مهري قد استدل بعدة أمثلة إعتبرها حقائق قد ظهرت في صيغ مختــلفة لا غـــبار عـــليها ، من بينها : الدعوة إلى أن يخلي حزب جبهة التحرير الوطني الساحة السياســية مـــن طـــرف الـــبعض ، و إلى مهاجمة مقراته و مناضليه ؛ دعوة « أخ » من اللجنة المركـــزيـــة- كما لقبه- مناضلي الحزب إلى الإنسحاب من الحزب بدعوى أنه كان قد اكتشف وراء الحـــزب عصابة تسيره* ؛ الدعوة إلىجعل المؤتمر الإستثنائي المقرر عقده آنذاك مفتوحا لكل المناضلين التارخيين للحزب مهما كانت أحزابهم ،للتحضير لمرحلة ما بعد جبهة التحرير الوطني ، بعد إنهاء رسالتها (ما سمي بوضع جبهة التحرير الوطني في المتحف) ؛ دعوة البعض -كما يقول- إلى وضع "الجبهة "ليس في المتحف بل خلف الستار ، من خلال دعوة المناضلين « للترشح الحر » لتقليص أصواتها و تقسيم قاعدتها الإنتخابية [1] .

قـــد تدفعنا المستجدات السياسية التي طرأت بعد تولي محمد بوضياف رئاسة المجلس الأعلى لـــلدولة بعـــد توقيف المسار الإنتخابي إلى تصديق هذا الطرح القائـــل أن حزب جبهة التحرير الوطـــــني كـــان فعلا مستهدفا في وجوده ،لاسيما عندما بدأت بوادر فكرة " **التجمع الوطني**" كقوة سياسية جديدة تلوح في الأفق ، بعد طرح مسألة "أرضية التجمع" مع الرئيس بوضيـــاف وبقائهـــا حـــتى بعد وفاته ، بعد أن استفادت من وزنه التاريخي و ماضيه النضالي كشخص .ربما تكـــون هذه الفكرة أيضا أولى مراحل الإعداد لتكويـــن حزب التجمع الوطني الديمقراطي ،الذي تبلور كتنظيم قائـــــــم بذاته في الأساس من قاعدة لـــجان المساندة التي تشكلت لدعم رئيس الدولـــة بعـــد ذلك اليـــامين زروال خلال ترشحه لرئاسيات 1995، هذا الطرح يرى أن بعض القوى السياسية الفاعلة داخل النظام السيـــاسي رأت ضرورة إنشاء حزب سياسي جديد يكون

* يتعلق الأمر بالسيد بلعيد عبد السلام

(1) يومية **المجاهد** ليوم 1991/12/06 .

بديلا عن حزب جبهة التحريـــــر الوطني الذي أثبت ضعفه السياسي بعد تشريعيات 1991 أمام « مـــد الإســـلام السياسي » و قد تزايدت هذه الضرورة في نظر هذه القوى بعد تبني الحزب لموقـــف معـــادي لترشح اليامين زروال" مرشح الجيش" كما لقبته الأوساط الإعلامية و الحزبية آنذاك .

عـــندما طرح الرئيس بوضياف مشروع التجمع الوطني قال حينها أنه " ***إطـــار للبحث و الحوار حـــول أرضـــية لإنقاذ البلاد من الأزمة التي تعيشها*** " .بدى الرئيس بوضياف مقتنعا بضرورة تجريد هذا المشـــروع من الطابع الحزبي ليكون بمثابة منتدى يجمع كل القوى في البلاد سواء تلك المنضمة في أحـــزاب أو جمعيـــات مهنية ، ثقافية ... ، أو مجرد مواطنين [1] ، حيث جاء في نص الوثيقة أن الـــتجمع الوطـــني ليس حزبا ، وهو بالأحرى ليس حزبا واحدا ، فهو مفتوح على كافة الفئات الإجتماعية بدون استثناء ، و لكافة الحساسيات السياسية و الجمعيات و المنظمات والشخصيات المصممة على العمل من أجل التغيير [2] .

لم يشترط هذا التجمع أن تتخلى الأحزاب الراغبة في هذا العمل الموحد عن وجودها كحزب، أو أن تنشـــط كقـــوة سياسية في المجتمع ، أي بأن تكون داخل "التجمع" وأن تتحدث باسمها خارجـــه ، مادامت تحترم أرضية التجمع و مبادئ العمل المتفق عليها في وثيقة المشروع ، لذلك حرص الرئيس بوضياف في ندائه للأمة 28جوان 1992 على طمأنة هذه الأحزاب بأن هذا التجمع يحـــترم حرية تعدد الترشح إلى الإنتخابات ، ما أشبه هذه الفلسفة السياسية بالواقع الذي يعيشه حزب التجمع الوطني الديمقراطي اليوم !

هـــناك طرح آخر يضن أصحابه أن أزمة المشروعية التي واجهها حزب جبهة التحرير الوطني مـــنذ 1988 جعـــلت الـــنظام السياسي يفكر في إمكانية إخراجه منها بعد استرجاعه من أيادي « المنحرفين » ، هي فرضية أخرى تجعلنا ننظر إلى أن إنشاء حزب التجمـــع الوطني الديمقراطي

---

(1) بلقاسم حسن بملول ، **الجزائر بين الأزمة السياسية و الإقتصادية** . الجزائر : مطبعة دحلب ، 1993 ، ص . 268 .

(2) نفس المرجع ، ص . 270 .

كان ضرورة تاكتيكية « لتصفية » الجبهة من التناقضات وتخفيف عبئ "المسؤولية" عنها ، وتوجيه رسالة إلى المجتمع مفادها أن حزب جبهة التحرير الوطني قد أعاد بناء نفسه من الداخل، لاسيما بعد أن أشيع عن الحزب الجديد أنه حزب الإنتهازيين والمرتزقة، الذين وفدوا إليه من حزب جبهة التحرير الوطني ، و بناء على ذلك قد يكون إنشاء حزب التجمع الوطني الديمقـــراطي لم يتسبب -بهـــذا المـــنطق- في إثارة عدم استقرار حزب جبهة التحرير الوطني بقدر ما "**أسّس** " لاستقرار الحزب الواحد سابقا في ضل التعددية.

إن العودة القوية لحزب جبهة التحرير الوطني بعد تولّي الرئيس بوتفليقة الحكم أكّد أن بعض القـــوى في الـــنظام السياسي مازالت تعتقد بالفعالية السياسية لهذا الحزب ،و أكّدت مرة أخرى الإرتباط " التاريخي" الذي يجمع هذا الحزب بالسلطة السياسية في الجزائر، حيث لازالت التغيّرات الكبيرة داخل الحزب تتأثر لحد كبير بالظروف السياسية العامة التي يعيشها النظام السياسي، عرف الحـــزب خلال رئاسيات 1999 مثلا تغييرا آخر للقيادة يمكن أن نطلق عليه"نمط تغيير تجديدي" عـــلى حـــد تعبير و. شونفيلد*. لقد بدى الرئيس بوتفليقة (1999 - ...) في حاجة إلى سند سياســـي قوي يقيه تذبذب مواقف الأحزاب السياسية في الجزائر ، حتى تلك التي زكّت ترشحه للرئاسة عام 1999 ، و يعفيه من "صعوبة " إنشاء تشكيلة سياسية جديدة قد تستغرق وقتا طويلا قد يكون لغير صالحه ، كما قد تكون تجربة فاشلة .

أظهـــرت الســـلطة السياسية بعد 1999 اقتناعا بأن حزب جبهة التحرير الوطني هو أحسن سبيل لتجسيد البرنامج الإنتخابي للرئيس بوتفليقة الذي عمل منذ توليه الحكم على إخضاع حزب جـــبهة الـــتحرير الوطني لمنطق التحوّلات التي يعرفها العالم في جميع المجالات، بدءا بتغيير قيادته وتعيـــين أمينها العام رئيسا للحكومة ، الذي بدى هو الآخر طامحا لإعطاء نفس جديد للحزب ، حـــتى يكون بالفعل قادرا على التأثير ، مثل ما عبّر عن ذلك صراحة في كلمته أثناء توليه الأمانة العامة.**

---

* أنظر الفصل الخاص بالتوظيف السياسي .

** أنظر الملاحق .

ربمـــا قد يفسّر ذلك سبب التغيير الذي مسّ قيادة الحزب بدعم كبير من الرئيس بوتفليقة الذي يرى أن الحزب بحاجة إلى أشخاص من الجيل الثاني بإمكانهم التأقلم مع معطيات الساحة و تحقيق إجماع حولهم. و إن كان من غير السليم الحكم مبكرا على التطورات السياسية الأخيرة ، إلا أنها توحـــي حتى الآن أن حزب جبهة التحرير الوطني عاد بقوة إلى الساحة السياسية بصورة لم يحافظ بهـــا عـــلى بقائه السياسي فقط بل عززه ودعّمه ، وأن ما واجهه الحزب منذ1989 قد لا يتعدى كونه استيراتيجية" تكّيفية" !

تعتبر طبيعة العلاقة بين حزبي جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي في ظل الـــتعددية ترجمة لهذه "الفلسفة" التكيفية التي اعتمدها النظام لضمان بقائه السياسي، و هي أيضا دليل على أن الاختلاف بين هذين الحزبين مجرد إختلاف ثانوي لا أساسي إن لم يكن تاكـــتيكي في الواقـــع ، حيث يمكن أن نسجل وجود نوع من التحالف الاستراتيجي بين الحـــزبين يمكن قراءته من خلال عدة متغيرات لعل من أبرزها على الاطلاق متغيري التزوير الانتخابي ؛ و المواقف السياسية المتبناه من طرف الحزبين حول أهم القضايا الوطنية .

لقـــد طـــالب حزب جبهة التحرير الوطني على غرار باقي الأحزاب السياسية السلطة السياســـية بالضمانات السياسية و التقنية التي تكفل نزاهة الانتخابات ، على الرغم من أن ممارســـته أكدت أن الحزب لم يعد يرى في التزوير مشكلة تستحق ان يحتاط لها ، فسنوات المجـــالس المـــزورة كرست لديه و لدى غيره من الأحزاب ثقافة جديدة و هي البحث بكل الطـــرق عن كيفية الأستفادة من التزوير بدل محاربته و التصدي له ، لقد بدى حزب جبهة الـــتحرير الوطني في عملية بحث عن ما يمكن تسميته بالتزوير العادل الذي يضمن موقعه في السلطة .

إن تحـــالف حزب جبهة التحرير الوطني مع الحزب الجديد من خلال هذا المتغير (التزوير الإنتخابي) يمكن قراءته من خلال تشريعيات ماي 2002 ثاني مشاركة للحزب الجديد في ظل الـــتعددية بعد 1997 ، و من خلال مؤشر "تركيبة "اللجنة المشرفة على تنظيم الإنتخابات* يـــبدو أن حزب جبهة التحرير الوطني كان موافقا على التحالف مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي المسيطر على الإدارة ، رغم أنه لا طالما اتهمه علنا بالتزوير ، و ما دام الحزب قد قبل بالتحالف مع "المزورين" في لجنة التحضير فإنما يعني ذلك أنه لم يعد قلق كثيرا على نزاهة الإنتخابات أو أنه قد حصل على الضمانات اللازمة .

لقد تعامل الحزبين مع الإعلان عن تنظيم الإنتخابات بشكل ملفت للإنتباه ، حيث فضلا في كثير من الأحيان أسلوب المناورة التحتية لا سيما في مسألة الترشيح ، و اعتمدا على جملة مـــن المعـــايير الموضوعية جدا في شكليتها ذاتية جدا في حقيقتها ، و التي لا طالما تسببت في حدوث تصدعات داخلية دفعت البعض حتى إلى"الترشح الحر" ، إما أن أترشح داخل حزبي و أمـــا أن أترشح خارجه ، المهم أن أكون مرشحا ؟ لاسيما عندما يستغل البعض نفوذهم المحلي أو علاقاتهم مع المركز . لاطالما فتحت القوائم الحرة الباب على مصراعيه لتشق الصف داخـــل الحـــزبين بنفس الصورة ، حتى بدى الحزب الجديد في عملية إعادة إنتاج لما يحدث وحدث في حزب جبهة التحرير الوطني .

عـــاش حزبي جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي ظاهرة احتجاج داخلي كـــبير ارتـــبط بدرجة الانتماء للسلطة من حيث قرب الحزب منها و مشاركته الفاعلة في دواليبها ، إلا أن المثير للإنتباه أن تلك الإحتجاجات لم تكن مسألة مبدأ أو موقف مبني على قناعة فكرية أو نضالية أو حتى موضوعية كعدم الإلتزام بمبادئ الحزب أو شروط الترشيـــح

* لقد كان الأمينين العامين للحزبين السادة بن فليس و أويحي من بين أهم العناصر في هذه اللجنة .

بـــل أن ذلك الاحتجاج كان يخرج أحيانا عن الأطر النضامية للحزب بأن يتحول أحيانا إلى ســـبب في الترشح الحر ، هذا ما أعطى انطباعا أن هذين الحزبين لم يعودا سوى هـــياكل فارغـــة مـــن الإيديولوجية الحزبية ، لن تفتئ أن تجد نفسها من غير مناضلين بمجرد وقوع حساسيات شخصية أو تضارب في المصالح ، إن مشكل الترشح الذي يعاني منه الحزبين ليس مجرد مشكل تنظيمي بل هو مشكل مرتبط بطبيعة الممارسة السياسية .

لقـــد انشق العديد من النواب "الوطنيين" عن حزبيهما جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطـــني الديمقـــراطي ، هذا الأخير الذي لم يكن قد مضى على تكوينه عشرية من الزمن ، وكـــانت حمـــلة تشريعيات ماي 2002 مناسبة لتعبير هؤولاء النواب عن رغبتهم في العودة للـــنيابة ، غير أن افتقاد هؤو لاء لفضاء حزبي يدعمهم ، فضلا عن القانون الإنتخابي الذي يعرقل الترشح الحر بشكل محسوس حال دون ذلك .

من بين أبرز هذه الشخصيات الأمين العام السابق للتجمع الوطني الديمقراطي و لمنظمة أبـــناء الشهداء السيد بن بعيبش الذي أعلن صراحة عن نية مشاركته في الانتخابات بقائمة حرة بالعاصمة ، رغم اعترافه بمهمة جمع التوقيعات [1] ؛ على عكس النائب سعيد بن داكير العضـــو القيـــادي السابق في التجمع الوطني الديمقراطي ، ووزير النقل الذي ذهب إلى أن الظروف العامة للبلاد لا تسمح بالذهاب لهذه الانتخابات، و لابد من توفير شروط إجرائها ووزير السياحة السابق النائب عبد العزيز بن مهيدي الذي دعّم مقداد سيفي و الذي استبعد إمكانات ترشحه لأن الظروف غير مهيئة في نضره [2] .

---

(1) أنظر يومية **الشروق** 11 . 03 . 2002 ، ص . 04

(2) نفس المرجع ، نفس الصفحة .

لقد طالت ظاهرة الاحتجاج الداخلي في الحزبين عدد من رؤساء المجالس الشعبية الولائية (ولاية الطارف فيما يخص التجمع الوطني الديمقراطي مثلا) الذين وجدوا أنفسهم في حركة مد و جزر بين حزبيهما ، فتارة هنا و تارة هناك ،و المعيار هو مدى قرب الحزب أكثر من السلطة، فمنذ سنوات كان لظهور الحزب الجديد التجمع الوطني الديمقراطي أثر سلبي للغاية على حزب جبهة التحرير الوطني ، عرف هذا الأخير في بعض الولايات حينها صعوبة كبيرة في إحصـــاء عشـــر مناضـــلين لترشيحهم في تشريعيات 1997 كما حدث بمحافظة المدية ، ليتضـــاعف الـــرقم بنحو ثلاث مرات من 6 ألاف مناضل عام 1997 إلى نحو 16 ألف بداية مارس 2002 ، لاسيما بعد تولي بن فليس قيادة الحزب ، حيث تجاوزت نسبة المنخرطين عتبة 150 % بدايـــة 2002 في بعض المحافظات كمحافظة الأغواط مثل[1] . لقد كان ذلك ترجمة للتعلـــيمات الـــتي قدمتها القيادة الجديدة و التي تقضي بفتح أبواب الترشح على مصراعيها لفـــائدة الإطارات بما فيها تلك التي ابتعدت عن هياكل الحزب خلال المرحلة السابقة و التي عـــادت معظمها بغية دخول المنافسة ، لا سيما بعدما أكدت القيادة الجديدة على ترحيبها بمثل هذه الانضمامات* و اعتبارها الإستقالات مجرد مسألة نظامية **.

التحالف الاستراتيجي بين الحزبين يمكن قراءته أيضا من خلال مواقف الحزبين حول بعـــض أهم القضايا الوطنية .إن المتتبع للخطاب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بعد تغييـــير القيادة (سبتمبر2001)، لاسيما خلال الحملة الانتخابية لتشريعيات ماي 2002 يمكنه تســـجيل تقارب واضح في مواقف الحزب مع تلك المتبناه من طرف حزب التجمع الوطني الديمقراطي بقيادة أويحي ، حيث أصبح حزب جبهة التحرير الوطني يتبنى في ســـابقةأولى من

---

(1) نفس المرجع ، نفس الصفحة .

* عندما سئل الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني في ندوة صحفية بولاية الطارف حول عدد المناضلين المستقلين من التجمع الوطني الديمقراطي و المنضمين لحزب جبهة الترحير الوطني أجاب : " من طرق بابنا فهو فأهلا و سهلا به و هو آمن ؛ و نفس بالنسبة لمن هو معنا و أراد الذهاب فله ذلك ، فماذا عسانا نفعل " أنظر يومية الشروق 18.05.2002 ، ص . 07 .

** إســـتقال رئيـــس المجـــلس الشـــعبي الولائي لولاية الطارف من التجمع الوطني الديمقراطي و التحق بحزب جبهة التحرير الوطني قبل تشـــريعيات 2002 كمـــا انضم ثلاث رؤساء بلديات إلى حزب جبهة التحرير الوطني بعد استقالتهم من التجمع الوطني . أنظر **الشروق** **18** ماي 2002 ، ص .7.

نوعها مواقف مغايرة للمواقف التي عرف بها الحزب بقيادة مهري و الرافضة لتوقيف المسار الانتخابي، بعد التجربة الانتخابية التي عرفتها البلاد بداية التعددية و بالضبط عام 1991 والتي وصفتها القيادة الجديدة لحزب جبهة التحرير الوطني (سبتمبر2001) في أحد لقاءاتها بالقاعدة بأنها كانت "*تشكل خطرا على الجمهورية ... التي كانت مهددة في أسسها قبل أكثر من عشر سنوات ، و أن نواب حزب جبهة التحرير الوطني سيعملون في البرلمان المقبل ضد تحويل البلاد إلى إمارة*" (1) ، مواقف لاطالما عكست استراتيجية حزب التجمع الوطني الديمقراطي ، لاسيما بعد تولي السيد أويحي الأمانة العامة للحزب .

كما أن تغير مواقف حزب التجمع الوطني الديمقراطي بعد تولي هذا الأخير الأمانة العامة للحزب و محاولة تموقعه إيديولوجيا و سياسيا محل حزب التجمع الوطني الديمقراطي يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة إعادة هيكلة حزب جبهة التحرير الوطني تنظيميا والتي لها علاقة وثيقة بتوجه الرئيس بوتفليقة في إطار اهتمامه بالسياسة الداخلية تحضيرا للإستحقاقات الانتخابية المقبلة (رئاسيات 2004) ، حتى أن عملية تغيير قيادة حزب جبهة التحرير الوطني هي الأخرى تعتبر في الواقع إشارة قوية لهذا التوجه ، مما دفع حزب التجمع الوطني الديمقراطي إلى محاولة التحول إلى حزب المعارضة المقبول ،بعد أن وقع خيار الرئيس على حزب جبهة التحرير الوطني كمشروع حزب للحكم .

---

(1) نشط الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني تجمعا شعبيا بواد سوف يوم السبت 18 ماي 2002 عبّر فيه عن هذا الموقف . أنظر يومية **الشروق** 19 ماي 2002 ، ص . 03

بدى حزب التجمع الوطني الديمقراطي في إطار هذه "الوظيفة" داخل النسق السياسي مستعدا لهذا التحول ، لاسيما بعد العودة "القوية" لحزب جبهة التحرير الوطني ، و لأنه لايستطيع استقطاب القوى"الوطنية" و "الاسلامية" التي نجح حزب جبهة التحرير الوطني في التقارب معها عمد إلى استغلال الشق "الديمقراطي" فيه لاستمالة التيار المسمى "علماني" الذي سجّل ضعفا نسبيا بعد رئاسيات 1999 ، ليبدو بعد ذلك حزب معارض ؟ و من موقع قوة .

عمدت قيادة حزب جبهة التحرير الوطني بعد 2001 لاسيما بعد التموقع السياسي الجديد لحزب التجمع الوطني الديمقراطي إلى جمع كل التيارات "الوطنية" و "الاسلامية" وراء مشروع المصالحة الوطنية و بناء دولة"المؤسسات الديمقراطية" ، لاسيما أن قيادة حزب جبهة التحرير الوطني بعد تولي السيد بن فليس الأمانة العامة أصبحت أكثر قدرة على عقد تحالفات مع التيار المسمى" إسلامي" ، فضلا عن التقدير الذي تحضى به هذه الشخصية داخل الحزب ، إدراكا منه لذلك يبدو أن الأمين العام سعى بعد توليه القيادة إلى هيكلة الحزب بما يسمح قيامه بتلك "الوظيفة" ، لاسيما بعد تلميحات الرئيس حول رغبته في إعادة رسم الحياة السياسية في شكل حزبين قويين يضمان كل التيارات ، فرضية تؤكدها تصريحات وزير الداخلية الجزائري بعد محليات أكتوبر 2002 ،التي مفادها أن السلطة السياسية تنوي حل الأحزاب "الصغيرة" التي لم تتحصل على5 % من الأصوات .

إن محاولة استرجاع السلطة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بعد نشأة التجمع الوطني الديمقراطي تشبه محاولتها قبل ذلك بداية التعددية عندما قامت بتغيير القيادة ، رغم أنها قد لا تكون آنذاك راغبة من خلال ذلك الإجراء إعادة هيمنة الحزب بقدر ما كانت تحرص على **تسييره** في ظل التعددية أو تسهيل مهمة إبقائه في السلطة ، قد تختلف الأوضاع إلا أن الفلسفة نفسها .

أصبحت السياسة الداخلية بعد سنوات من إقرار التعددية تنحو أكثر نحو توطيد السلطة الرئاسية ، و هي كما يؤكد برتران بادي وظيفة تصبح فيها التعددية الحزبية أداة حكم ومصدر لتوطيد السلطة الرئاسية أو المونار كية ، حيث تعيش هذه التعددية — و التجارب التاريخية دليل على ذلك- حالات من التعارض الداخلي ؛ و يحدث ذلك داخل نفس التنظيم السياسي أحيانا كثيرة مثل ما يحدث داخل الأحزاب السياسية الجزائرية ؛ تتسم الطبقة السياسية في ظل هذه الأوضاع بالانقسام ، و تتميز هذه الأخيرة (الأوضاع) بانتشار الصراعات و الانقسامات السياسية بين مختلف الأجنحة ؛ بظهور أحزاب جديدة ؛ تعيين شخصيات غير حزبية في وزارات السيادة ... ، هذا ما يسميه برتران بادي بالإسترجاع السلطوي للتعددية الحزبية récupération autoritaire du multipartisme، و هي عملية "وظيفية" أكثر من كونها استقلالية تمنح للأحزاب [1] .

قديكون كل ما سبق ذكره مجرد وصف "سطحي" للواقع السياسي في ظل التعددية الحزبية ، بل هو كذلك في نظر من يرى أن إنشاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي بعد مجهودات الرئيس زروال و حلفائه في ذلك ، و حتى تجربة "التجمع الوطني" التي لاح بها رئيس المجلس الأعلى للدولة بوضياف اللتان فشلتا كما يبدو ، يندرجان ضمن محاولة مؤسسة الرئاسة في الجزائر ترجيح كفتها في "صراعها" مع المؤسسة العسكرية ، الصراع التاريخي الذي كان من الأسباب التي جعلت الحزب الواحد سابقا — من يملك السلطة نظريا- يتحول إلى مجرد مقاول صغير في ظل سوق سياسي محدود و منغلق لصالح بعض النخب دون سواها ،حزب لم يستفد سوى من بعض الموارد الرمزية دون المادية التي

---

(1) Bertrand Badie ، مرجع سابق ، ص . 337

استحوذت عليها تلك النخب ، و لعل محاولة الرئيس بوتفليقة استرجاع حزب جبهة التحرير الوطني بعد توليه الرئاسة لا يبتعد كثيرا عن هذا الطرح ، حزب يملك موارد مقبولة تساعده في ذلك الصراع و تقيه "مغامرة" إنشاء حزب سياسي جديد قد ينتهي إلى ما انتهى إليه التجمع الوطني الديمقراطي ، و لأنه فهم ذلك جيدا ، و أدرك طبيعة العلاقات والتوازنات الداخلية و قواعد اللعبة التي تتحكم بها نخبة الجيش بقدر كبير ، لم يفكر في إنشاء حزب جديد بل اكتفى بالاستناد إلى مشروعية حزب جبهة التحرير الوطني ليعبر من خلاله عن مشروعه ، و اكتفى بترجمة تعبيراته السياسية من خلاله .

بناء على هذا الطرح يعتبر تمحور الصراع السياسي بين مؤسستي الرئاسة و الجيش من العوامل الرئيسية في ضعف الأحزاب السياسية في الجزائر ، حيث يعتبر تشكلها السياسي في حد ذاته من صنع هذا الصراع ، و أن المواقف المتذبذبة لهذه الأحزاب يتحكم بها هذا الصراع و يرسم ملامحها لحد بعيد . وفق هذا المنطق لا تعتبر نشأة التجمع الوطني الديمقراطي انشقاقا عن حزب جبهة التحرير الوطني بل مجرد ورقة كانت ضرورية في اللعبة السياسية في تلك المرحلة من الحياة السياسية للبلاد فرضتها طبيعة التحالفات آنذاك ، حيث يخضع تشكيل و صناعة قرار الأحزاب ، ردود فعلها ، و الانشقاقات داخلها إلى هذه التحالفات ، فعندما نكون بحاجة لحزب جبهة التحرير الوطني أو غيره نعود إليه ، و عندما نحتاج إلى مشروعيات جديدة نصنعها ، بل و نتحكم في التحالفات السياسية بصورة لا تخلو من الدهاء السياسي والبراغماتية المطلقة ، من خلال اختيار النخب المدنية و مراقبتها .

لعل حالة التجمع الوطني الديمقراطي الحزب ذو النشأة الرئاسية خير مثال على ذلك ، حزب استحدث من طرف جماعة الرئيس زروال وفق موازين و علاقات القوة بين الأطراف الأساسية في اللعبة السياسية الداخلية و وفق تحالفات سياسية و اجتماعية معينة ، و الذي كان تحالفا ظرفيا كما يبدو ، ما فتأ يفقد سيطرته لصالح جماعة الرئيس الجديد بوتفليقة (1999) ، فقوة حزب التجمع الوطني الديمقراطي بهذا المنطق كانت تستمد من قوة الرئيس زروال .

صراع الرئيس زروال مع جناح قوي من نخبة الجيش حول بعض الخيارات الاستراتيجية في حـــل الأزمــة الأمنية لا سيما منها مسألة الحوار مع الاسلاميين كلّفته الكثير لشخصه ولوزارائـــه (قضية بتشين...) ، و حتى حزبه ، ليعود ضعف حزب التجمع الوطني من بعده لحد بعيد إلى رغبة نخبة الجيش في ذلك .

مـــن خـــلال كل ما سبق يتضح أن ما يمكن وصفه با"الانشقاق" عن حزب جبهة التحرير الوطـــني قد لا يعتبر كذلك في آخر التحليل بقدر ما يكون شيئا آخر ، فالمتتبع للتطور السياسي لـــلحزب بعـــد إقـــرار التعددية ، لاسيما بعد رئاسيات 1999 يجعلنا نعتبر نشأة التجمع الوطني الديمقـــراطي مثلا كانت محاولة **"استنساخ سياسي"** لحزب جبهة التحرير الوطني ، وهي عملية تعني المحافظة على الخصائص السياسية الأساسية التي يملكها الأصل مع اختلاف يكاد ينعدم ، هي إعـــادة إنـــتاج للحزب "الأصل" في شكل جديد في إطار سوق سياسي قّل فيه الطلـــــب على الحـــزب "الواحـــد" سابقا ، رغم أنه كان من أهم الأطراف في اللعبة السياسية حتى تلك الأثناء ولازال كمـــا يـــبدو- كان على النظام السياسي في بحثه عن توازنه أن يبقي هذه القوة السياسية بـــنفس الخصائص ، نفس الوظيفة ... ، لكن كان عليه أيضا أن يوحي أنها تغيرت ، هذا ما قد نعبرعنه با « *Marchandising Poilitique* » ، و تعبير *Marchandising* يعني في أدبيات السوق تسويق نفس المنتوج ذو نفس الخصائص و التركيبة لكن تحت تسمية جديدة أو لون جديد ، فقط لضمان تسويقه و الإيحاء بجدته *Nouvautè*.

لقد كان ذلك **"تقنية سلطوية"** techenique de pouvoir لضمان حد أدنى من الإستقرار للنظام السياسي في وقت عرفت فيه البلاد تصعيدا أمنيا خطيرا وظروفا إقتصادية واجتماعية سيئة للغاية ، و بعـــد توسع الأزمة ظهرت أهمية هذا الحزب "التاريخي" داخل النظام من جديد ، حزب لا طالما ارتبط بالنظام السياسي و تأثر به و بموازين القوى الحاصلة فيه ، بدل أن يؤثر فيه.

إن من الخصائص السياسية التي تميّز حزب التجمع الوطني الديمقراطي (الحزب المستنسخ) أنه لم يسعى منذ تأسيسه إلى نشر عقيدة سياسية أو ايديولوجية ، ولا إلى تكوين مناضلين ،بقدر ما كان يسعى دائما إلى جذب أكبر عدد من الناخبين ، فقط لمساعدة السلطة علىالحصول على الشرعية الدستورية من جديد بعد إلغاء المسار الإنتخابي 1992 ، الوظيفة التي أنشأ من أجلها .

لقد كان "الإعتدال المذهبي" بل والعمومية و التركيز علىمختلف مطالب المجتمع هي سمة برنامج الحزب الذي تميّز بقيادة لم تنبثق عن قاعدة الحزب ولا مناضليه ، لأنها أصلا لم تكن مضبوطة بشكل واضح ، حيث تكوّن قادة الحزب أساسا من المتخبين ، بعض الشخصيات المعروفة بإنتمائها لمنظمات المجاهدين ،أبناء الشهداء،... و بعض شخصيات حزب جبهة التحرير الوطني ؛ كان على الحزب الجديد أن يعرض برنامجا و أفكارا في إطار سوق سياسي تغّير كثيرا ، لم تعد تحكمه العقائد السياسية كثيرا رغم بقاء تأثيرها نسبيا . لذلك لم يكن التنافس بين هذا الحزب وحزب جبهة التحرير الوطني تنافسا "مذهبيا" في الأساس بل كان لا يتعدى التسابق نحو كسب المناصب السياسية والإدارية، باختصار: كسب التأثير ، حيث لم يتوان كلا الحزبين عن التذكير دائما بأصولهما "الوطنية" و مرجعيتهما النوفمبرية.

2.5 ظاهرة لجان المساندة :

إن ما حدث خلال الترشيحات لرئاسيات 1999 و قبل ذلك في رئاسيات 1995 أكّد أنه على الرغم من أن الجزائر من بين الأنظمة السياسية التي تملك عددا لا بأس به من الأحزاب، إلا أنها أصبحت من الأنظمة المعروفة بعدد المترشحين الذين لا « ينتمون » ! للأحزاب، والظاهر بجلاء هو انتماء أغلب المترشحين -لكي لا نقول كلهم- إلى حزب جبهة التحرير الوطني أو حزب التجمع الوطني الديمقراطي لاحقًا، أو ما يمكن الإصطلاح عليه " بالتيار الوطني "، حتى أننا أصبحنا نعتمد على "لجان المساندة" في كل مواعيدنا الإنتخابية و نحن نظام متعدد الأحزاب، بل ومن الوظائف الأساسية للحزب السياسي اختيار المرشحين ؟! فهل السبب يعود لضعف الأحزاب السياسية أم أن المسألة أعقد من ذلك ؟

ظاهـــرة لجـــان المســـاندة ظاهرة سوســـيولوجية و سياسية من الضـــروري دراستها علميا للإحاطـــة بكل جوانبها، حيث أصبحت من العناصر الأساسية التي يتشكل منها البناء السياسي الجزائـــري عمومـــا، قد تعبر هذه اللجان عن ضعف الأحزاب، لأن المثير للإنتباه لجوء الأحزاب نفســـها لإقامـــة تحالفات أو الإعلان عن تزكيات في إطار لجان مساندة ، كما قد تكون طبيعة الإنتخابات و كيفية تنظيمها و كيفية التسيير السياسي هو الذي منع أحزاب المعارضة من العمل السياســـي الفعـــال ؟ أم أن الوعـــاء الانتخابي للأحزاب لم يعد ملكها لأنه أصبح يتلون حسب المناسبات و الظروف ؟ أم قد تكون النتائج الانتخابية لا تعكس الواقع ؟و قد تكون المسألة أبسط من ذلك و هي إيمان الجميع بعدم وجود تداول فعلي و حقيقي على السلطة حتى الآن !

كـــانت مواقـــف حزب جبهة التحرير الوطني من الإنتخابات الرئاسية عام 1995 سببا مباشـــرا في حدوث الكثير من التصدّعات و الإنشقاقات داخله، تجسدت تلك الإنشقاقات في تكـــوّن حـــزب التـــجمع الوطني الديمقراطي الذي كانت قاعدته الفعلية في الأساس هي لجان مساندة" المرشح" ليامين زروال، و كانت المنظمات و اللجان الشعبية الخاصة بدعمه هي لجان قد جمعت بين صفوفها الكثير من مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني و قاعدته التقليدية [1]

عكســـت هـــذه السلوكات بروز قوى اجتماعية جديدة صغيرة في السن ، تريد لعب دور سياســـي ضمن اللجنة السياسية التعددية [2]. قام مسؤولو فدراليات حزب جبهة التحرير الوطني بجمع التوقيعات لصالح "المرشح" زروال باعتراف أعضاء من اللجنة المركزية للحزب، هذا بعد أن خـــالف بعـــض أعضائها قرارات حزبهم و شاركوا في المؤسسات الإنتقالية ، كما قامت المنظمة الوطـــنية لـــلمجاهدين التي تضم أعضاء اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في مجلسها الوطني بدعم السلطة السياسية [3] ، الأمر الذي انتقده الأمين العام السابق للحزب مهري واعتبره

---

(1) AMIR Tahari, « Voiyage au Centre du pouvoir Algerien » ,In **Politique Internationale** , n°70 , Hiver 1995-1996 , p. 178

(2) عبد الناصر جابي ، مرجع سابق ، ص. 188

(3) يومية الخبر ، 03 أكتوبر 1995 ، ص. 03

ضغطا مباشرا على الحزب. ربما هذه الضغوطات هي التي جعلته و القيادة يتبني موقفا لا يخلو من الحذر آنذاك، و هو ترك الخيار للقاعدة مع المقاطعة الرسمية، لأنه كغيره متأكد أن جزءا كبيرا من قـــاعدة الحـــزب كـــانت مشتتة وتائهة بين تثمين الإنتخابات أو مقاطعتها، و لتفادي حدوث مضـــايقات إدارية ضد مناضلي الحزب و بعض مسؤولي القاعدة الذين كان بعضهم قد بدأ عملية جمـــع الـــتوقيعات لصالح" المرشح" زروال، و كأن اتخاذ القيادة لقرار آخر هو إعلان حرب مع الـــذات قـــد يهـــدد و جود الحزب ، عكس ما حدث في 1999 حين و جهّت القيادة تعليمات "صـــارمة "بموجب لائحة تنظيمية مصادق عليها من طرف المكتب السياسي، تمنع تشكيل لجان مســـاندة مـــا عدى للمترشح بوتفليقة ، الأمر الذي خالفته القاعدة بصورة جلية وكانت أغلب الترشيحات من حزب جبهة التحرير الوطني .

كانت لجان مساندة قاعدة حزب جبهة التحرير الوطني في 1995 دليل أن مواقف القيادة الـــرافض للإنـــتخابات لم يحـــترم ، تفضيل هذه القاعدة تأييد المواقف الرسمية قد يعكس صعوبة القطيعة بين السلطة و قاعدة الحزب رغم مرور سنوات على التعددية، فأثر الثقافة السياسية مازال يقّرب هذه القاعدة من السلطة، لا سيما أن النضرة السائدة لدى كثير منها أن الحزب هو وسيلة تـــرقية اجـــتماعية و سياســـية تكاد تنعدم إذا ابتعد عن السلطة و من باب أولى إذا اتخذ مواقف معادية.

كـــانت رئاســـيات 1999 فرصة أخرى لبروز علامات أخرى للإنشقاق في حزب جبهة الـــتحرير الوطني بل و حتى في الحزب الجديد التجمع الوطني الديمقراطي وداخل التنظيمات الموالية لهما، وكانت تجربة أخرى أكدت أن قيادة حزب جبهة التحرير الوطني لا تستطيع تحديد سلوك القـــاعدة ،حـــتى لـــو لجأت إلى توجيه تحذيرات و تعليمات صارمة لها تمنعها من التوقيع لصالح المترشـــحين عـــدا الـــذي زكّته القيادة، على الرغم من أن أهم المترشحين بدوا من حزب جبهة التحرير الوطني!

تسبب الإعلان عن تنظيم هذه الانتخابات في انقسام قاعدة حزب جبهة التحرير الوطني بين المترشحين * بما فيها المنظمات الموالية للحزب**، بل أن التكوين و الإنتماء السياسي للمترشحين في حد ذاته قد يعبر في نظر الكثيرين عن " انشقاق " في القيادة على اعتبارهم أعضاء في الهيئات الوطنية للحزب، و لازالوا يعتبرون أنفسهم كذلك على الرغم من معارضتهم لموقف القيادة آنذاك الرافض لترشحهم أساسًا ***، بعض الشخصيات التي كانت لأجل قريب لا تختلف كثيرا و بل اجتمعت في 1994 في إطار جماعة تفكير لتجديد الحزب نجدها تختار مواقف مغايرة **** ، العديد من مناضلي الحزب و قيادية ينضمّون إلى لجان المساندة، القاعدة تشرع في تشكيل هذه اللجان حتى قبل فصل القيادة النهائي والرسمي في الترشيحات، كما حدث في محافظة الواد و ربما شكّل ضغطا كبيرا على القيادة*****.

موقف القيادة الرافض لترشح البعض لم يخلق أمامهم صعوبات في جمع التوقيعات كما حدث مع المترشح مولود حمروش مثلا ، الذي استند إلى لجان مساندته المتكونة من مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني ، و من شبكات المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء التي كانت متأثرة كما يبدو- على الأقل جزء منها - بمواقف أمينها العام أنذاك (1) و إن كان دعمها له متأثرا أيضا بكونه ابن شهيد كما أكّد مسؤول حملته الإنتخابية******، مع أن هذه المنظمة كانت قد

---

* لاسيما منهم السادة عبد العزيز بوتفليقة و مولود حمروش .

** أهم التنظيمات التي ساندت الحزب في تشريعات 1997 مثلا : الإتحاد الوطني للطلبة ، الإتحاد الوطني للشبيبة ، تنسيقية أبناء الشهداء، فضلا عن تلك الموالية له مثل : المنظمة الوطنية للمجاهدين ...

*** ما عدى السيد بوتفليقة الذي زكته رسميا .

**** يتعلق الأمر بعضوي المكتب السياسي السيد **بن فليس** الذي اختار أن يكون رئيس لجنة إدارة حملة السيد بوتفليقة ، والسيد **مولود حمروش** الذي ترشّح للرئاسة ، علما أنهما كانا من مؤسسي "**جماعة التفكير لتجديد الحزب**" عام 1994 ، أنظر : يومية le Matin 25/ 2000/01 ، ص .24.

***** أنظر الملاحق .

(1) يومية **le Quotidien D'oran** 1999/03/02 . أنظر أيضا : يومية **Libetè** 1998/11/26 ، ص ص . 1-2

****** يتعلق الأمر بالسيد **محمد غريب** ، أنظر : يومية **l' Authentique** 1999/03/03.

انقسمت بينه و المترشح عبد العزيز بوتفليقة ، متأثرة بما كان يحدث في مستوى قيادة التجمع الوطني الديمقراطي ؛ نفس الصراعات عرفتها المنظمة الوطنية لأبناء المجاهدين [1] وحتى بعض الأحزاب* و الأمثلة عديدة...

يبدو أن قاعدة حزب جبهة التحرير الوطني كان يصعب تحديدها بدقة في تلك الفترة بالذات، لاسيما حين يصرح الناطق الرسمي للمترشح يوسف الخطيب أنه تحصل على توقيعات من مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي و منظمة المجاهدين والشهداء ، ويصرح منشط حملة المترشح مقداد سيفي بحصوله على 400 توقيع من منتخبي جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي، بعد أن استفاد منها باقي المترشحين، فما هو تفسير ذلك ؟ لما لم يجمع مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني و قاعدته و قيادته على مترشح واحد ؟ هل الجواب يكمن في أنّ المترشحين في أغلبهم من حزب جبهة التحرير الوطني نظرًا لتكوينهم السياسي أم أن المسألة أبعد من ذلك ؟

تعبر هذه السلوكات عن منطق ليس انشقاقي بقدر ما هو منطق امتداد Logique de prolongement لحزب "تاريخي" لا طالما ارتبط بالنظام السياسي و تأثر به و بموازين القوى الحاصلة فيه ، فإذا كان حزب التجمع الوطني الديمقراطي الجانب المستنسخ من الحزب Logique de clonage فهذه اللجان تعبر عن الجانب الإمتدادي فيه ، فالمنطق الإنشقاقي Logique de Scission في نظري لحد الآن تّم بصورة فردية لم تؤثر "بعمق " على هذ التنظيم السياسي ، فالإنشقاقات الجلية عن الحزب موجودة لا يمكن نفيها لكنها كانت نتاج لتطور طبيعي كان على هذا الحزب "الجبهة" أن يعرفه يوما ،و الأمثلة عديدة قد أقدم منها على سبيل المثال لا الحصر بعض أهم الشخصيات الجبهاوية التي قامت فعلا بتكوين أحزاب سياسية ، لتقوم بذلك بقطع الصلة نهائيا بحزب جبهة التحرير الوطني ، كما فعل السادة : قاصدي مرباح بتأسيسه لحركة مجد ،أ.طالب الإبراهيمي

---

* إنقسمت القيادة إلى تيار يدعم يدعم ترشح السيد بوتفليقة (بقيادة السيد أويحي) ، و تيار يدعم السيد حمروش (بقيادة بن بعيبش).
حدث انشقاق مماثل داخل **حزب التضامن و التنمية** بين رئيسه السيد طالب و أحد مؤسسيه عضو مكتبه الوطني ، الأول يدعم المرشح بوتفليقة ، والثاني يدعم المترشح مولود حمروش .
السيد **بن داكير** ناطق رسمي باسم حزب التجمع الوطني الديمقراطي يتحول إلى عضو في الطاقم الإنتخابي للمترشح مولود حمروش

(1)أنظر يومية **la Tribune** 1999/02/04 ، و ليوم 1999/02/11 ، ص 04.

بتشـــكيله لحركة الوفاء و العهد ، رضا مالك ،أو مازالت لحد الآن لم تنشأ أحزابا كما هو الحال مع مولود حمروش .

إذا كـــان عضـــو اللجنة المركزية قاصدي مرباح مثلا قد فعل ذلك بداية التعددية 1989بعد اســـتقالته من اللجنة المركزية فإن السيد مولود حمروش لم يقم حتى الآن بتأسيس حزب سياسي رغم أنه كان قد تأكّد من وجود قاعدة تدعمه خلال حملة رئاسيات 1999 ، بما فيها جزء معتبر من قاعدة حزب جبهة التحرير الوطني ، بل لم تتوقف أغلب الصحف الوطنية عن التنبؤ بإمكانية قيامه بذلك مباشرة بعد هذه التجربة الإنتخابية ، إلا أنه فضّل كما يبدو "التأني" لأن فيه السلامة كما يقول المثل لاسيما مع شخصية سياسية تحسن قراءة التحولات السياسية الحاصلة و ربما على علم بخباياها و معطياتها .

إلا أن الأمـــر يختلف مع طالب الإبراهيمي الذي أسّس حركة الوفاء و العدل في ، والتي لاقـــت مشاكل في الحصول على الإعتماد من السلطات الوصية ، و إن كانت من الناحية المبدئية مهيكـــلة كتشكيلة سياسية . و المثير للإنتباه أن طالب الإبراهيمي عضو اللجنة المركزية في حزب جبهة التحرير الوطني كان حتى إقرار التعددية مازال يؤمن بقيم الحزب و بدى خلال خطابه الذي ألقـــاه خـــلال المؤتمر الإستثنائي للحزب في 29 نوفمبر 1989 بحضور الرئيس بن جديد كله أملا بمســـتقبل الحزب(1) كما أكد في عدة مناسبات بداية التعددية أنه لا يفكر في إنشاء حزب سياسي مثل ما فعل في حوار له مع "*جريدة/ الجزائر*" اليوم في 25 جوان 1992 ، لأنه مقتنع — كما قال — " **بـــأن هناك طاقات وطنية في جبهة التحرير الوطني مخلصة قادرة على العطاء من أجل بناء الجزائر العصرية الوفية لجذورهـــا و قيمها ، هذا بالرغم من المشاكل التي تمر بها جبهة التحرير الوطني و المناورات التي تستهدفها...**"[1] ، مؤكدا خلال هذه المناسبات أنه يحذوه أمل في تجديد الجبهة [2] بل واعتبر الصعوبات التي يمر بها

---

(1) أنظر نص الخطاب : أحمد طالب الإبراهيمي ، مرجع سابق ، ص ص . 17-29

(2) يومية **El Watan** 1991/09/28 ، العدد 302

الحزب حافزا لانطلاقة جديدة ، إذا ما عرف الحزب كيف يتكيف مع المستجدات واقتنع انصاره بأنـــه لم تعدله علاقة بالحكم بل أصبح مجرد حزب ،وقال بصريح العبارة " **لا أشـــك في قدرة حزب جبهة التحرير الوطني على الإسهام في إعادة الثقة إلى النفوس ،بعد أن تعود لها روحها وتكون طّهرت صفوفها من العناصر الإنتهازية و الملوثة التي أساءت إليها و شوهت صورتها لد ىالشباب ، وما دام عندي هذا الأمل فأنا باق بجانب المناضلين النزهاء** "(1) فهل حركة الوفاء و العدل هي نتيجة لفقدان هذا الأمل يا ترى ؟!

(1) أحمد طالب الإبراهيمي ، مرجع سابق ، ص. 91

3.5 خلاصة و استنتاجات :

إن تتبع المسار الذي عرفه حزب جبهة التحرير الوطني في إطار "تفـــاعله "مع البيئة السياسية العامـــة ، من أجل الكشف عن العلة الكامنة خلف ما يبدو أنه انشقاقات فيه ، يجعلنا نقدم بعض الملاحظات :

أن مواقف حزب جبهة التحرير الوطني ، تركيبته ، تحالفاته ، امتداداته ، هي تعبير عن كونه بـــنية ضمن مجموعة من بنى و قوى تعبر في مجموعها عن نموذج البنى الإنقسامية ، متأثرة في ذلك بالظـــروف السياســـية التاريخية التي أنشأتها ، هذه القوى و البنى يمكن أن نطلق عليها عــــبارة "**التيـــار الوطـــني**" لنميزها عن باقي التيارات التي أوجدها واقع التعددية الحزبية بعد 1989 .

أن هناك ما يجمع بين هذه القوى و البنى و هو الأصل (النسب) السياسي ، فالجميع يتباهى بانتمائه لجبهة التحرير الوطني التاريخية، هذا العامل ساعد في وجود بعض **الجماعات المتداخلة** في ما بينها داخل هذه القوى و البنى : (أعضاء اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني أعضاء في قيـــادات المنظمات الجماهيرية جنبا إلى جنب مع قياديين من التجمع الوطني الديمقراطي) ، ترتبط هـــذه الجماعـــات فيما بينها من خلال بعض " القناعات "و تُكوّن بذلك "وحدة " سياسية ، ولكـــنها تتمـــتع كـــل على حدى بقدر من الاستقلالية ،على أساس أنها تتعارض فيما بينها ، يـــــجمع بين هذه البنى (أي حزب جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي و بعض الأحزاب الوطنية الصغيرة ، المنظمات الجماهيرية...) علاقات يبررها الإنتساب السياسي المشترك، ما يجعلها كتيار تتبنى منظومة قيم سياسية متقاربة كي لا نقول موحدة ، تنتج تشابهاً في المواقف تجســـدَ مـــثلا من خلال تنسيقية لجان مساندة السيد عبد العزيز بوتفليقة "مرشح الإجماع"، هذه التنسيقية مثلا تتميز بـــهذا التداخل، تداخل يطبعه تكامل و تعارض في آن واحد.

هـــذا مـــا يجعل لهذا التيار الوطني خاصّية مميزة هي أن القوى السياسية المتنازعة داخله في مســـتوى معين -كما يحدث حول التسيير الـــــمحلي للبلديات بين حزبي جبهة التحرير الوطني وحـــزب الـــتجمع الوطني الديمقراطي- تتحالف في مستويات أعلى و بصورة تلقائية (الإئتلاف الحكومـــي) ، فالمشـــاكل التي قد توجد بين الحزبين أو بين بنيتين داخل هذا التيار لاتمنعهما من التحالف لمعارضة أية منافسة أخرى أو خطر خارجي عموما (***جدلية التوازن و التعارض***) (1)

أن التجربة التعددية أكّدت أن الإنقسام الذي حدث في جبهة التحرير الوطني جعل القوى الناتجة عنه تتشابه فيما بينها و يعاد إنتاجها باستمرار، فالخلافات التي حدثت و لازالت تحدث في حزب جبهة التحرير الوطني تكاد تنطبق مع ما يحدث في التجمع الوطني الديمقراطي، و الخلافات القياديـــة في الحـــزبين لهـــا امتدادها في المنظمات الجماهيرية الموالية لهما . هذه القوى لم تنقسم فحســـب بـــل هـــي قـــادرة على **التجمع** قصد خلق مجموعات ذات مستوى أكبر(التنسيقية والائـــتلاف) فعمليتا **الإنقسام و التجمع** تظهران بدافع التنافس حول أهداف عديدة و تؤديان إلى مسلسل مستمر **للتوازن**.

مـــا يجعـــل هذا التيار يتميز بخاصية " **المعارضات المتوازنة** " (2) هو تعدد مراكز القرار داخله، فالسلطة موزعة في كل نقطة ، و هي محدودة ، يشترك فيها كل الفاعلين داخل التيار، لا تـــتمركز الســـلطة في يد شخصية سياسية واحدة من التيار ، هذا ما يفسر ضعف سلطة القادة ومحدوديـــتها، و هـــو الشيئ الذي يفسر قيام قاعدة الحزب مثلا بمخالفة أوامر القيادة نظرا ربما لإدراكهـــا بغيـــاب هذا التمركز و يقينها بإمكانية التأثير السياسي حتى و إن تحالفت مع جماعة أخـــرى داخـــل التيار-غير التي تنتمي إليها رسميا- بل يصل الأمر بها إلى التأكيد على انتمائها للحزب رغم مخالفتها لأوامر قيادته **!**

---

(1) سالم لبيض ، مرجع سابق ، ص . 70

(2) نفس المرجع ، ص . 71

هــل يعــبّر كل ذلك عن بقاء هياكل تقليدية في دولة حديثة أم أنه إعادة تشكيل شبكات من التضــامن في فــئات اجتماعية و سياسية بأشكال مستعارة من التراث ؟ وهل هي تجسيد لعودة التضامن التقليدي في حيز حديث ؟

يــتحدث أوليفيــه روي عن وجود ما يسميه "عصيبة حديثة " في الجزائر، تجند أعضاءها في وســط محــدد (قدمــاء المجــاهدين ، أبناء الشهداء ...)، و حزب جبهة التحرير الوطني ممثله السياســي. فئة قدماء المجاهدين مثلا هي نتاج خالص للتاريخ، فهي غير مقسمة وفق أي تقسيم تقــليدي سابق. ويؤكد محمد حربي في هذا السياق أن كوادر ما سميته با"لتيار الوطني" متباينون لحــد كبير من الوجهة الإجتماعية ، هم عناصر فقدت وضعها الطبقي، و هي نتاج لتدمير هيكل المجتمع بسبب الإستعمار، فما الذي ساعد إذن على إعادة تشكيل هذا الهيكل و الإنقسام إلى فرق و شــيع؟

مــا يلاحظ و هو لافت للنظر هو عدم تجدد الجماعة المسيطرة فهي مغلقة في وجه من ليسوا مــن قدمــاء المجاهدين أو من أبناء الشهداء كما يؤكد أوليفييه روي ، وهذا تعبير عن قيام هذه الجماعــة بتجديد نفسها بالإستناد لشبكة من العصبيات الجديدة ، و العصبية ليست الحزب بل هي شبكات قد تأخذ أشكال عديدة. (1)

أصــبح الواقع السياسي في جزائر التعددية يظهر في شكل شبكة من "التضامن" دون مرجعية حقيقية، فأصبح المترشح يبحث عن *خلق* هذه الشبكات ليضفي وجودًا فعليًا لها دون أن يكون لها مضــمون سوسيولوجي و إيدلوجي ، كأن المهم هو طريقة أداء العصبية و ليس مضمونها، هاته الشــبكات تعمل على حشد شلة كافية من الأنصار لتكسب المشروعية، و يتم غالبا إعادة تفعيل تلك الشبكات و ربما إعادة تشكيلها كلما دعت الضرورة.

---

(1) أليفيــه روي ، " الزبائنية و المجموعات المتضامنة : هل هم بقايا ماضي أم يشهدون نشأة جديدة " **ديمقراطية من دون ديمقراطيين : سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي** ، الطبعة الأولى ، كانون الثاني/ يناير 1995 ، ص . 370

من خلال ما سبق يمكن التساؤل : هل ما يبدو أنه **انقسام** أو " **خلل** " قد يكون في الواقع " وظيفة "يفرضها الواقع السياسي الجزائري ليقوم من خلالها بأداء وظائفه الأخرى ، لأنه حينما تؤكد إحدى الشخصيات العارفة للسياسة * أنّ السلطة بحاجة إلى واجهات عديدة و تعددية هي تخلقها لا تتعارض معها في الطرح الأساسي ، فقد يكون ذلك تأكيدا لهذا الطرح، هل أصبح ما يجمع الأحزاب الوطنية « Nationaliste » و باقي التنظيمات المـــــوالية لها هي "***روابط وظيفية***" جعلت العلاقة القائمة بينهم ليست مجرد منافسة بالمعنى الضيق بل علاقة " ***اعتماد متبادل***"، تعمل في اتجاه واحد : الحفاظ على توازن النسق السياسي العام أو بالأحرى على بقائه ؟ هل ما يبدو أنه انقسامات هو في الواقع ممارسات سياسية أنتجها هذا" ***التعايش الوظيفي*** "بين عناصر هذا النسق السياســـي ؟ أم أنـــها في الواقع تعبير عن ضعف المعارضة مقارنة بالسلطة السياسية ، عن حداثة تجربة التعددية و عدم تشكّلها النهائي بعد ؟

(1) نفس المرجع ، ص . 370

*يتعلق الأمر بالسيد مهري الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني ،أنظر يومية الخبر 1997/04/08 ، ص. 02.

خـــــــاتمة:

بعد الإعتراف العلني بالتعددية و الاختلاف السياسي و تبنيهما من طرف النظام أصبح الحديـــث عن « الوحدة » داخل الحزب الواحد سابقًا يطرح بعض التعارض ، الأمر الذي دفع "الحـــزب- الجبهة " إلى التفكير جديا في مسألة التكيف مع الوضع السياسي الجديد و التحول إلى حـــزب سياســـي حقيقي ينظم أموره كـــحزب يمكن أن يقوم بذاته و لذاته، و يسمح لنا بوصف واقعه الداخـــلي « بالوحدة » ، إلا أن واقع الحزب حتى خلال التعددية يدفع الباحث إلى كـــثير من التحفظ عند استعماله لهذا النعت ، لا سيما إذا كان المقصود منه وصف ميزة ما هـــو واحد أو ما يشكل كلاً تمثل أجزاؤه مجموعا متآلفا [1] . وفي ما أرى ، يصعب استعمال هذا الوصف في حالة حزب جبهة التحرير الوطني لأنه لا ينطبق إطلاقا مع الواقع!

لقـــد بيـــنت تجربة حزب جبهة التحرير الوطني خلال فترة التعددية كيف كان للعامل الـــتاريخي الأثـــر البالغ في نشأة الحزب و تكوينه و على طريقة آدائه السياسي الذي من خلاله يتفاعل و يتحرك ، حيث ارتبطت نشأته بالسلطة السياسية حتى أثقل ذلك الأمر كاهله وخلق صعوبة لديه في "التخلص" من بعض الرواسب الثقيلة التي من أبرزها "طبيعة تركيبته الداخلية" ، الأمر الذي يضطرنا إلى الوقوف عند مفهومي الوحدة و الانقسام .

لقد أكدَّ الواقع الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني وجود اختلافات « أساسية» حول قيم أعضائه و تطلعاتهم ، و وجود تعدد في التصور الخاص بكيفية توزيع الموارد بمعناها الشامل (المادي و الرمزي) سواء من حيث الاختلاف في تحديد الأولويات أو في بناء نظام تفاضل.

---

(1) تعريف القاموس لمصطلح " **وحدة** " ، أنظر : **le petit larousse illustré** ، مرجع سابق ، ص .1045

لذلك لا يمكن الحديث عن " الوحدة " داخل حزب جبهة التحرير الوطني من دون التوقف عند " طبيعـــتها " لأنه لا فائدة من نفي وجودها. و يبدو أن الأمر في الواقع لا يتعلق بـــ" وحدة " بقدر ما هو نوع من " التماسك" أو "القدرة على التكتل" (capacité de faire bloc) على حد تعبير بلوندال Blondel [1] .

إن حـــزب جـــبهة الـــتحرير الوطني ،كما ظهر من خلال آدائـــه الســـياسي في ظـــل الـــتعددية ،مـــن حيث المواقف و ردود الأفعال) ، عبارة عن عدد من الجماعات المتداخلة فيما بينها و التي تربطها بعض القناعات و العلاقات السياسية التي يبررها الانتساب السياسي المشترك لهذا الحزب " التاريخي " ، لكنها غالبا ما تتواجه و تختلف بل و تتعارض أحيانا كثيرة . إلا أن توزع السلطة داخل هذا الحزب في عدة مراكز قرار حال دون تحطيم بنيته الداخلية رغم افتقاده إلى التجانس الايديولوجي الداخلي .

نتـــيجة لشعوره بالافتقاد إلى مثل هذا التجانس ، عمد حزب جبهة التحرير الوطني في بحثه عن تماسكه الداخلي إلى تبني منطق " تجميعي " لمختلف جماعاته ، منطق يقوم علـــــــى اســـتيراتيجـــية " جبهوية " في تنظيم المعارضة الداخلية قائمة على مبدأ " **تجميع** " الجماعات والقـــــوى بـــدل "**إدماجها**"، و كانت هذه الإستيراتيجية ملائمة لحد بعيد لأنها حاولت أن توفق بين مطلبي التغيير و الإستمرارية.

لقد نالت الانقسامية التي ميزت الحزب من تماسكه الداخلي بعض الشيئ ، الأمر الذي جعله يميـــل إلى نمط الحزب الواحد " البراغماتي " كما يسميه سارتوري Sartori [2] و هو نمط حزب يعتمد على سياسة استيعابية تميل إلى التجميع في علاقته بالجماعات داخله.

(1) أنظر : D . L . Seiler , Les partis politiques ، مرجع سابق ، ص . 102

(2) أسامة الغزال ، حرب ، مرجع سابق ، ص . 153

وكأيـــة جماعـــة مهـــددة في كيانها، كانت ردود فعل الحزب أثناء أزماته تنحو نحو تجميع الصـــفوف ثم الـــبحث عن الدعم و التحالف . كانت الجماعات داخل حزب جبهة التحرير الوطـــني تستفيد من تجارب " الجبهة " في سبيل تحقيق اتفاق ضمني يقوم على قاعدة رئيسية ألا وهـــي الحفاظ على بقاء الحزب ، و كأن التعدد الداخلي كان قد فرض على الفاعلين التفاوض والوفاق كإجراء وحيد و فعّـــال "لتسيير " التراع الداخلي و ليس لحله لأن الأمر لم يكن ممكنا على الأقل حتى نهاية التسعينيات . حتى بات تسيير التراع داخل الحزب في عهد التعددية مرادفًا لـــبقائه السياسي. غير أن لجوء حزب جبهة التحرير الوطني إلى منطق التسيير بدل الحل كان في الواقـــع دليلا آخر على ضعف عملية تجميع المصالح داخله بل وضعف الفعالية السياسية للنظام السياســـي الـــذي يوجد فيه و يتفاعل معه ، نظام يعاني ضعف العلاقات السياسية حتى غدت للزبونية و الولاء السياسيين قدرة تعبوية كبيرة داخل الحزب و خارجه .

لقـــد تمّكـــن حزب جبهة التحرير الوطن من حماية نفسه من خطر الانقسام و ضبط التراعات فيه فأعطى انطباعا بتمتعه بسياسة داخلية "متماسكة" . إلا أن هذه السياسة لا تعبر في الواقـــع عن المصلحة العامة لكل الأطراف ، إذ أن قرارات الحزب ليست دائما مقبولة و قابلة للتـــنفيذ مـــن طرف كل جماعاته ، بدليل ما يحدث من خلافات داخلية حول المواقف و ردود الأفعـــال. و عـــلة ذلك أن هذه السياسة لم تحدث القطيعة مع الولاءات التقليدية ، و لم تعتمد توزيعـــا جديدا للأدوار السياسية داخله بصورة "تأسيسية" بالشكل الذي يضمن إقامة حد أدنى من التنسيق بين الفاعلين لتبادل الموارد و على رأسها مورد القيادة .

إن توزيـــع المـــوارد داخل حزب جبهة التحرير الوطني هو توزيع "مؤقت" يتوقف على موازين القوى الداخلية المتغيرة بسبب ارتباطها إلى حد بعيد بعوامل خارجية . فارتباط الحزب بالرهانات السلطوية الكبرى جعل الأمور داخله تبقى نسبية لاسيما مورد القيادة الذي يبقى في مد و جزر في إطار حركية نواسية لا تعبر إطلاقا عن دوران للنخبة ، مما حال دون تحول حزب جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي حقيقي يمتلك القدرة على الاستقلالية في صناعة قراره الحزبي . إن هذا الضعف في الاستقلالية ليدفعنا إلى التساؤل عن استقرار الحزب !

البحث في استقرار حزب جبهة التحرير الوطني هو بحث في مدى تحقيقه لدرجة معينة من التأسيس .هذا ، و تعتبر مسألة الاستقلالية من العناصر التي تقاس بها درجة تأسيس التنظيمات السياسية كما يؤكد هانتجتن ذلك (أنظر الإطار النظري) . إن الربط الذي أقامه هانتجتن بين استقلالية الجماعة و انسجامها ، و بالتالي درجة استقرارها و تأسسها، يدفع الباحث إلى إثارة مســـــألة العلاقة بين استقلالية حزب جبهة التحرير الوطني عن السلطة السياسية و انسجامه و بالتالي استقراره لأنه سوف يتمكن من تطوير نفسه إلى مستوى الحزب القائم بذاته و لذاته. لكـــن هـــل يمكن الجزم بذلك ، فقوة حزب جبهة التحرير الوطني تبدو في الكثير من الأحيان مرهونة بارتباطه بالسلطة السياسية ؟

كـــأن عدم التشكل النهائي للخارطة السياسية في الجزائر و حداثة تجربة التعددية بها أرغم الحـــزب الواحد سابقا – بحكم تمتعه بتقاليد سياسية معينة – على ممارسة " وظيفة " تهدف في الأخــــير إلى الحفاظ على البقاء السياسي للنسق السياسي القائم و العمل على تحقيق توازنه مع المحيط في جو ديمقراطي شكلي مازال لم يتأسس بعد ، و مازالت قواعد اللعبة السياسية فيه قابلة للـــتعديل و ربما للتغيير لا سيما مع الضعف السياسي الذي أبدته التشكيلات السياسية الناشئة والــــتي لم تــــرق بعد إلى مستوى الحزب السياسي * .إنها "وظيفة" قد ترفضها بعض الجماعات داخل الحزب لاعتبارات عديدة قد تكون لقناعة سياسية مثلما فعلت جماعة مهري في وقتها من دون جـــدوى ، ، حتى أضحت هذه الوظيفة كالقدر المحتوم على الحزب –على الأقل هذا هو الواقـــع حتى يومنا هذا– إن عدم التخلي عن هذه الوظيفة هو الذي لازال يعيق النمو السياسي لحـــزب جبهة التحرير الوطني حتى الآن . وقد اتضح ذلك جليا مع قدوم الرئيس بوتفليقة الذي يـــبدو أنه فضّل الارتكاز على حزب جبهة التحرير الوطني ، بعدما أقدم سابقوه على خلق قوة بديلة عن حزب جبهة التحرير الوطني تمثلت في حزب التجمع الوطني الديمقراطي لكنها لم تكن في ما يبدو الآن محاولة ناجحة!

إن امـــتدادات حزب جبهة التحرير الوطني داخل السلطة قد منعته من التعبير المستقل عن أفعالـــه السياسية بصورة "موحدة " ، و هذا ما ظهر بوضوح إثر عملية تغيير القيادة عام 1996 ووحتى بعد ذلك في 2001 ، بل و أثناء التحضير للحملات الانتخابية التي كان الحزب يتحول

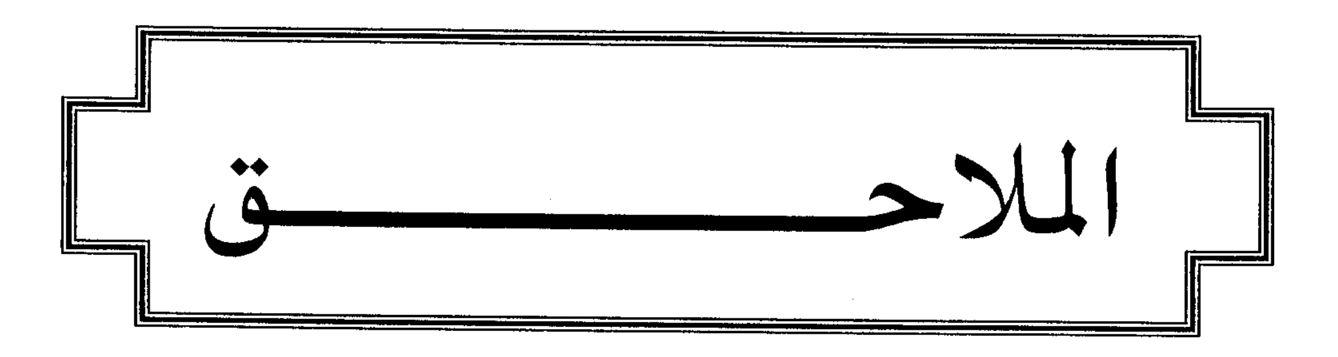
فيها إلى مجرد منبر للتعبير عن المساندة و التأييد مثل ما فعل عندما شكّل لجان مساندة المرشحين المنـــتمين بصـــفة أو بأخرى إلى الحزب و هم السادة : بوتفليقة ، حمروش ، طالب الابراهيمي وقبـــلهم زروال ، لم يهـــتم الحزب حينئذ بالتعبير عن مطالبه ، و لا حاول ممارسة الضغط على النسق السياسي، الأمر الذي جعل البعض في بداية التسعينيات يتوقع تدهور مكانته بمجرد تخلي الســـلطة و الأجهـــزة التنفيذية عنه التي كانت عامل قوته الرئيسي . ربما هذا ما يفسر عودة الحـــزب إلى خـــط السلطة بعد الاطاحة بجماعة مهري التي كانت قد رسمت مشروعا سياسيا داخليا قائما على رغبة جدية في تحقيق قدر من الاستقلالية للحزب الواحد سابقا .

قد تجعل تبعية حزب جبهة التحرير الوطني إلى السلطة السياسية استقراره هدفا صعبا للغاية ما لم يفصل في هذه العلاقة بصورة نهائية . إن استقرار هذا الحزب لا يعني فقط بحثه عن أدوات الـــبقاء و الحفاظ على السلطة و إنما أيضا امتلاكه القدرة على اكتساب ثقافة مؤسسية تتجذر تدريجيـــا بالممارسة الديمقراطية الفعلية ، و عليه لا يمكن أن نعتبر " بقاء " حزب جبهة التحرير الوطني في ظل التعددية و حفاظه على السلطة استقرارا ، ذلك أن استقراره يظل مرهونا بسعيه للقيام بسلسلة من الاجراءات التكيفية داخله بالصورة التي ستمكنه من التأسيس التدريجي للتراع داخله . إن الأهم من "بقاء" حزب جبهة التحرير الوطني ،إذن ، هو ارتفاع مستواه المؤسساتي ، ومـــا أحوجه في ذلك إلى ثقافة سياسية تقر بوجود المعارضة و الاختلاف من حيث المبدأ ، بل وتســـتعد لإعطائهما قدرا من الشرعية المقننة من خلال فتح المجال لكل القوى لتحقيق مستوى مقبول من المشاركة في السلطة من خلال أسلوب انتقالي و مرحلي يؤسس للديمقراطية الفعلية.

إذا كـــان حـــزب جـــبهة التحرير الوطني قد شكّل منذ نشأته غطاء للسلطة القائمة — أو شـــريكا لها بمعنى ما — فعليه اليوم أن يحاول بناء نفسه و إعادة ترتيب أموره وفق شروط الواقع السياسي و تحولاته . لا مناص له من أن يدرك أن المجتمع قد تبلورت فيه قوى مختلفة له أن يختار مـــن يمثل منها ، و يتخلى وظيفيا عن الاصرار على تمثيل كل المجتمع من أجل تمثيل جمهور من الناخـــبين ، راسمـــا بذلك آفاقا جديدة لبناء نفسه كحزب متنافس يسعى لضمان موقع أكيد وفعال داخل المحيط السياسي التعددي.

رغم كل ذلك يبدو أن سبب بقاء حزب جبهة التحرير الوطني في ظل التعددية لا يكمن فقط في ارتباطه بالسلطة – و إن كان ذلك أحد العوامل الرئيسية – بل في طبيعة الحزب "المرنة " نسبيا نتيجة تعدد المراكز الداخلية ، جعلته لا يعرف نهاية كتلك التي تعيشها باقي الأحزاب التي تسير بمنطق أوليغارشي محض يحتكر آليات سلطة القرار . إن حزب اعتاد القيام على نوع من التنافس الداخلي المتوازن بين عدة جماعات ،خلق لديه مرونة أكسبته قدرا من التماسك و بالتالي الاستقرار . و كأن الحزب لديه قادة سياسيون و أطروحات سياسية حسب الطلب ،يتداولون السلطة فيه حسب موازين القوى الداخلية التي تتحدد حسب المعطيات السياسية العامة ، وكأن واقعه التعددي تحول إلى ظاهرة إيجابية لها تأثير "تكاملي" مهم يقوم الحزب من خلال الصراع الداخلي بإطلاق شحنات التوتر الكامنة فيه ليدخل بذلك في سلسلة من التعديلات في آليات عمله .

لقد تسببت التناقضات الداخلية في حزب جبهة التحرير الوطني ، و اضطراب النسق السياسي عموما في حدوث العديد من التوترات داخله (نتائج انتخابات المحلية 1990 ، والتشريعية 1991 مثلا) . و كانت هذه التوترات – في تقديري – ستؤدي إلى تغّيره السياسي لولا مضّيه في تبعيته للسلطة و استقلاليته المحدودة عنها ، لأنه بنية تتمتع بعناصر ضبط داخلي كانت ستكون كفيلة بضمان إعادة توازنه مع المحيط. إن حزب جبهة التحرير الوطني نسق دينامي كان بإمكانه مواجهة أي خطر محدق به كحزب من خلال تبني إجراءات تأسيسية تبعده عن ذلك " التأرجح " السياسي المتمثل في حركة المد و الجزر وفق الأوضاع السياسية العامة وموازين القوى فيها . لكن ألا تبدو التجربة التعددية في الجزائرأقصر من أن تسمح لنا بالحكم على الآداء السياسي للحزب ؟ ألا يمكن أن يكون عدم استقرار حزب جبهة التحرير الوطني يعمل من أجل استقرار حزب جبهة التحرير الوطني في نهاية الأمر ؟



الملاحق

ملحق رقم (1) يتعلق بـــــ بيان مجموعة العشرين

ملحق رقم (2) يتعلق ب"بيان تذكير" صادر عن محافظة الوادي

ملحق رقم (3) رسالة طعن و توضيح و تقييم صادرة من طرف مرشح مقصى خلال تشريعيات 1997عبد المجيد بولقمح .

ملحق رقم (4) بيان إلى مناضلي العاصمة (نذير فارح) فبراير 1996

ملحق رقم (5) بيان لأمين قسمة الجزائر العاصمة (قضية نذير فارح) مارس 1996

ملحق رقم (6) بيان لأمين قسمة الجزائر العاصمة (بومهدي)

ملحق رقم (7) بيان المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بعد انسحاب المترشحين لرئاسيات 1999

ملحق رقم (8) محاور اللائحة السياسية العامة المصادق عليها من طرف اللجنة المركزية ديسمبر 1998 .

ملحق رقم (9) استقالة عضو اللجنة المركزية حجار من رئاسة لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الشعبي الوطني

ملحق رقم (10) قائمة نواب حزب جبهة التحرير الوطني في أول برلمان تعددي 1997 .

بسم الله الرحمن الرحيم

جبهة التحرير الوطني

الجزائر في: أول محرم 1418
الموافق لـ: 8 ماي 1997

بيان
مجموعة العشرين

عشيّة استحقاقات إنتخابية وُصفت بالحاسمة، تظهر قيادة استنفدت عهدتها كل الإستخفاف والإحتقار تجاه المناضلين لدرجة لم يسبق لها مثيل، وتستعد لتتلقى جزاء مؤامراتها ضد القاعدة. وهي بهذا تؤكد كل مخاوفنا وتتجاهل كل تحذيراتنا المتكررة؛ إذ عمدت إلى فرض جل أعضائها على رأس قوائم المترشحين على الرغم من المقاومة الجديرة بالتقدير التي أبداها المناضلون المدركون للتأثيرات المشؤومة لهذه التصرفات على مصداقية الحزب. ولفرض هيمنتها تلك، تجرأت تلك القيادة التي نصّبت نفسها خصمًا وحكمًا على ممارسة الإقصاء، باستغلال السلطة وانتهاك قواعد القانون الأساسي والتجاوزات النظامية.

إن ردود الفعل المعبرة عن القلق والغضب والكبت وخيبة الأمل والسُخط والتي تتوارد أصداؤها يوميا من كل جهات البلاد انعكاسا لأوضاع القاعدة، لهي أصدق دلالة على تفكير المناضلين والمحبين في مواجهة ممارسات "دسائس" الهيئة التنفيذية. فكم من محافظ تم إبعاده خرقا للقانون الأساسي لمجرد أنه حاول السعي إلى احترام اختيارات المناضلين. وكم من قرار تم البت فيه نهائيا جرى التنكر له وإلغاؤه على إثر تدخلات وضغوطات خفية. وما أكثر الحيل التي استخدمت لخداع المناضلين والتهرب من يقظتهم وذلك بإيداع سرّي لقوائم مرفوضة من قبلهم. وما أكثر التحالفات الإنتخابية التي تم نسجها في القمة وتحت الظلام لتحقيق مآرب شخصية.

إن القيادة التنفيذية بمنع المناضلين من التجند وحرمانهم من التعبير وإنكار حقهم في أن يحددوا بكل حرية خططهم السياسي وبمنعهم من صياغة برنامجهم ومن أن يختاروا بكامل السيادة هيئاتهم القيادية ومرشحيهم، قد مكنت وبصفة مبيتة وتواطؤ البعض وصمت البعض الآخر من جعل جبهة التحرير الوطني أداة مسخرة ومن إضعاف مناعتها لأغراض أخرى مقابل تحقيق مآرب مخجلة.

وهكذا تم حرمان الملايين من المواطنين والمواطنات المتعلقين بالعدالة الإجتماعية والديمقراطية من إطار يريدون من خلاله استكمال مشروع المجتمع، مشروع تم تحريفه ومناوأته وإفراغه من أبعاده الإجتماعية والديمقراطية.

إن القيادة قد تعمدت بذلك تسخير نفسها للقيام بعملية تفكيك الحزب من خلال انتهاك القانون الأساسي والتراجع عن النصوص الأساسية، وزعزعة الهيئات القاعدية المنتخبة وحلّها، تصرفات ترمى كلها إلى عزوف الإرادات الصادقة وإفشالها. كما ترمي إلى تسلط الضغوطات وممارسة الإقصاء تجاه المناضلين الأكثر نشاطا وخنق أصواتهم وتجميد الأنشطة النضالية واستبعاد تحضير وعقد المؤتمر السابع إلى أجل غير مسمّى.

وهكذا وبشل القاعدة النضالية والإبتعاد عن القوى الحقيقية في المجتمع واعتماد خطاب سياسي أجوف، ملئ بالتناقضات والحقائق المعكوسة لايرقى إلى مستوى طموحات وانشغالات المواطنين ويكرس التنكر لبرنامج جبهة التحرير الوطني المصادق عليه من طرف المؤتمر، فإن القيادة قد حولت الحزب وفي الوقت المبرمج، إلى مجرد جهاز يتم استعماله كمطية للإنتهازيين المتعودين على التمسّح بأعتاب وأروقة البيروقراطية.

ومن جراء هذه المناورات الآثمة للقيادة، وجد المناضلون والمحبون أنفسهم أمام اختيار مستحيل:

مساندة قوائم جرى طبخها والتلاعب بها من طرف القيادة أو رفض إعطاء تزكيتهم لتلك التلاعبات واللجوء إلى الإمتناع عن التصويت، أو القوائم الحرة، بل وحتى تغيير المعسكر السياسي. وفي مثل هذه الظروف ،فإن النتائج الإنتخابية المقبلة لايمكنها لا أن تترجم الوزن الحقيقي لمناضلي جبهة التحرير الوطني ولا أن تعكس قوة أفكار الحزب داخل المجتمع.

ولا تفسر تلك التصرفات إلا رغبة مقصودة أثبتتها الوقائع، في إشباع طموحات شخصية تلهث وراء نهب امتيازات من خلال تمثيل زائف ومن خلال التفاوض على ضمان أدوار شخصية على حساب مصير الحزب وعلى حساب المشروع الذي يحمله. وكأن قيادة الحزب، بتصرفها هذا، تبدو متأكدة من الإفلات من تقديم أدنى حساب عاجلاً أم آجلاً.

إن المناضلين يعرفون أن جبهة التحرير الوطني والقيم والمُثل العليا التي تحملها مستهدفة. كما أنه لايخفى على المناضلين أن ذلك الإستهداف يتمثل في أعمال متلاقية تورطت فيها القيادة وتحمل في طياتها أشد المخاطر على استقرار المجتمع وعلى الوحدة والتلاحم الوطني وعلى حرية المواطنين.

إن المناضلين، أعضاء مجموعة العشرين، برفضهم إعطاء تزكيتهم وبرفضهم تعريض جبهة التحرير لمزيد من الإنزلاقات يظلون مقتنعين بأن عملية إعادة بناء الحزب وتجديده تقوم بها وتضمنها القاعدة، وبأن مؤتمراً سيداً بحضره ويتحمل مسؤوليته مناضلون، رجالا ونساء، متعطشون للسلم ومتعلقون بالعدالة والحرية والديمقراطية يتم انتدابهم بحرية للمؤتمر، هو المسعى الوحيد الكفيل بإعادة الإعتبار لتلك المُثل والقيم وبإعادة الصلة مع أخلاقيات الحركة الوطنية ونضالها وبصياغة واقتراح حلول حقيقية بديلة للمشاكل التي يعاني منها المجتمع.

ويجب أن يظل هذا الإنشغال على الدوام نصب أعيننا جميعا وأن يسود تحضير المؤتمر القادم الذي سيخوض معركته المناضلون بأنفسهم غير معتمدين إلا على عملهم بتبني الحقائق الجديدة من أجل تحكم أفضل وتجاوب أكبر مع الأشكال الجديدة للنضال في المجال السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

فعلى المناضلين أن يتحكموا مباشرة وعلى كل المستويات في إدارة التحضيرات للمؤتمر بإعادة بناء الهياكل وتجديدها والمتابعة المباشرة للإنخراطات وانتخاب الهيئات القاعدية وعلى مستوى المحافظات واختيار المندوبين للمؤتمر.

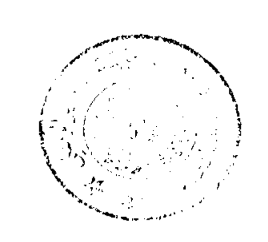
ومنذ الآن، فإن كفاح المناضلين وعملهم ونضالهم يجب أن يتركز كذلك على اختيار المترشحين للإنتخابات البلدية والولائية القادمة حتى لاتصادر هذه المرة إرادتهم وصلاحياتهم.

إن إعادة بناء الحزب يجب أن تواكب في الوقت نفسه عملا مركزا ومتواصلا في اتجاه المجتمع حتى تظل جبهة التحرير الوطني في تناغم دائم والتصاق مستمر مع انشغالات المواطن وطموحاته وهذا ما سيمكّن الحزب من توسيع قاعدة المحبين والمناضلين ورص صفوفهم وجمع كلمتهم.

الرحمة والمجد للشهداء.

حـــزب جبهـة التحريـر الوطنـي

محافظـة الـــوا دي



بيـــان تـذكير

إن إطارات ومناضلي حزب جبهة التحرير الوطني لمحافظة الوادي وإدراكا منهم لأهمية الإستحقاقات القادمة خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمؤسسة الأولى للبلاد ألا وهي المؤسسة الرئاسية، التي تقرر إنتخابها في شهر أفريـل المقبل ونزولا عند رغبة المناضلين الملحة وتثمينا للدور التاريخي والوطنـي الذي لعبه الأخ المجاهد المناضل عبد العزيز بوتفليقة.

فإن كوادر حزب جبهة التحرير الوطني ومناضليه في ولاية الوادي يلتمسون من قيادة الحزب بأن تتم تزكية هذا الأخير وترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية لما يتمتع به من مكانة طيبة عند مناضلينا وكذا الأوساط الشعبية في ولايتنا وعبر أرجاء الوطن.

إن مكانته في الجهاد وكذا مؤهلاته الثقافية والإدارية والدبلوماسية أضف إلى ذلك رصيده من التجربة كل ذلك يؤهله بإمتياز لتقلد هذه المسؤولية الحساسة التي عليها يتوقف الجزء الأكبر من تسيير شؤون الأمة.

إن مناضلي ومناضلات محافظة الوادي وهم يتقدمون ... الأخ المناضل عبد العزيز ... مقتنعون ... تلقى صدا إيجابيا وواسعا ... جمهور ... العالم من المواطنين والمواطنات

فلنوحد جميعا الصفوف ونجمع الطاقات لنجعل من هذا الإستحقاق التاريخي مناسبة للحزب ومناضليه ليتقدموا بترشيح الأخ عبد العزيز بوتفليقة بصفته رجل إجماع وحوار يمكن أن تجد البلاد على يديه مخرجا لمشكلات طالما عصى حلها.

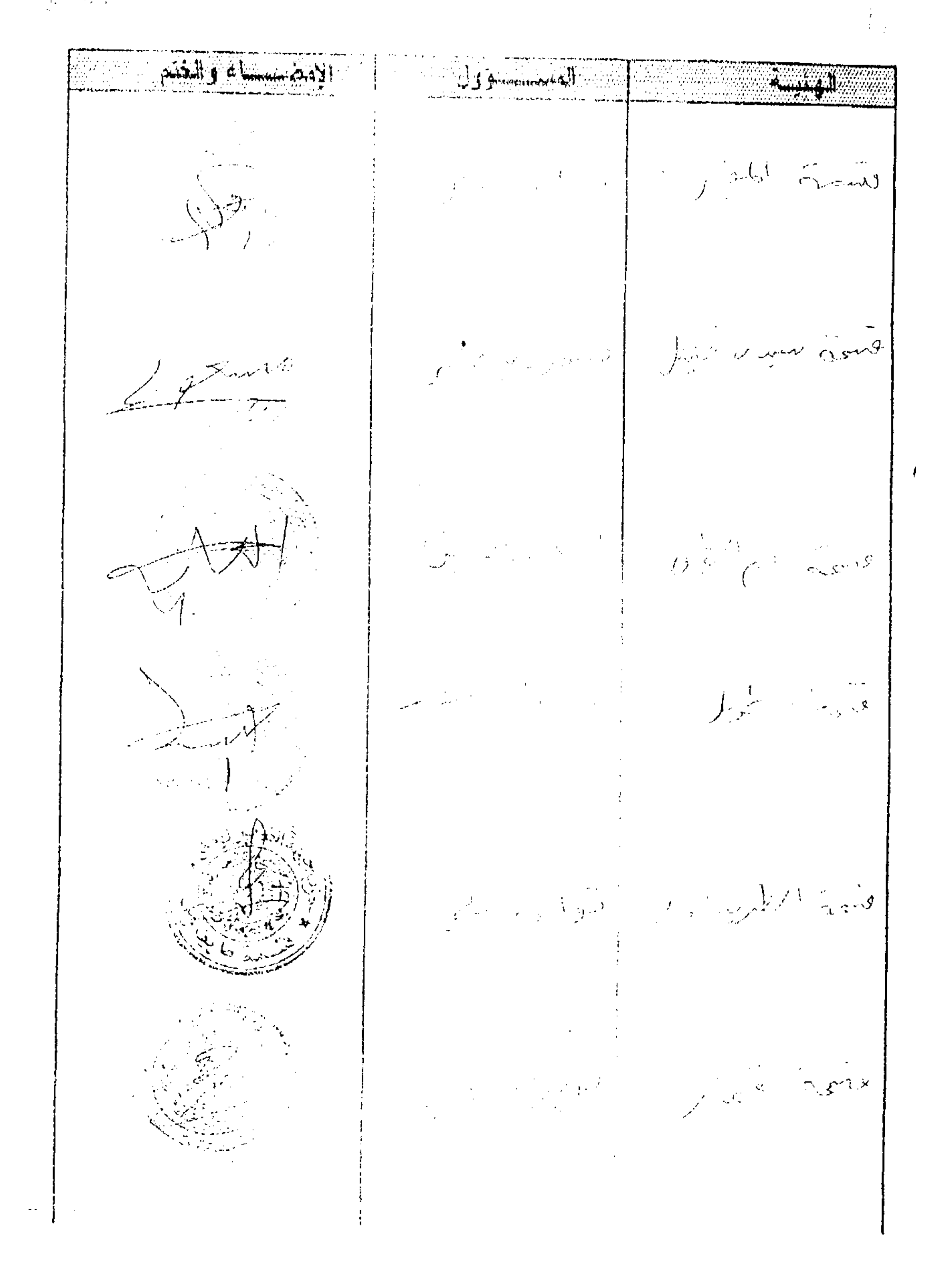
فليكن شعارنا جميعا كلمة واحدة [illegible] رأي واحد صوت واحد
نعم لعبد العزيز بوتفليقة.

عاش حزب جبهة التحرير الوطني
المجد والخلود لشهدائنا الابرار

الإمضـــاءات

الهيئة	المسؤول	الإمضاء والختم
[illegible]	[illegible]	
[illegible]	[illegible]	
[illegible]	[illegible]	

الهيئة	المسؤول	الإمضاء والختم
قسمة بن [illegible]	[illegible]	
قسمة الرقيبة	عماري [illegible]	
قسمة الطولبة	[illegible]	
قسمة حاسي خليفة	[illegible]	
قسمة [illegible]	[illegible]	
قسمة الدبيلة	[illegible]	
قسمة الرباح	[illegible]	



الهيئة	المسؤول	الإمضاء و الختم
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة طعن وتوضيح وتقييم

الى الأخ الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني والإخوة أعضاء اللجنة الوطنية للترشيحات

أما بعد:

لقد ... لي اني رتبت في ذيل قائمة المترشحين لولاية عنابة وان المصادقة على هذا الترتيب قد اعتمد من الاخ بوعلام بن حمودة الامين العام للحزب.

اسمح لي يا أخا النضال ان اذكرك بأنك قبلت الامانة يوم عرضت عليك وتحملت وزرها، واني لاشك انك ذكرت في نفسك وانت تتسلمها قول المولى عز وجل **(إنا عرضنا الأمانة على السموات والارض والجبال فأبين ان يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان إنه كان ظلوما جهولا).**

وكنت انت ايضا كالذين سبقونا انسانا فتحملتها بأعبائها وأثقالها، لاشك انك عقدت النية باخلاص لإعطائها حقها من الجد والجهد والعدل، ووطنت نفسك على المضي قدما في هذا المسلك والمنهج الذي كنت تراه سليما خاليا مما قد يشوبه او يعطله إلا ما لم تقدر عليه ولم يكن الى اصلاحه من سبيل، ولاتكلف نفس إلا وسعها.

ولكن خارج هذا النطاق وضمن ماهو في المستطاع كان ينبغي يا أخا النضال ان تمعن النظر وتحدد وتنعمه تجنبا للشطط واتباع الهوى لان الميل مع الهوى يورث الضلال.

يا أخا النضال ان الله قد بوأك ومن معك رتبة تزنون منها الرجال، وتقيمونهم وتخرجونهم لهذه الامة الجزائرية قادة وحكاما، ومشرعين، فانكم ولجانكم في مراتب الخلفاء والامراء، فأنتم تنتقون وتختارون والانتقاء والاختيار بعض مهام الرسل والانبياء وخلفائهم، فهلا ذكرتم وانتم تباشرون هذا العمل قول محمد (ص) **"ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم عليه الجنة"- اخرجه الشيخان عن معقل بن يسار-**

إني يا أخا النضال لا اشك في النوايا وما انعقدت عليه القلوب لأن الله لم يأمرنا بالتنقيب عن القلوب ولكني اتعجب من غياب معايير وموازين التقييم والاختيار، وكان ينبغي لعمل كهذا ذي أهمية قصوى في حياة الامم والشعوب ان يبنى على دعائم واضحة قوية متينة ودائمة، لايبتغى من ورائها إلا المصلحة العليا للأمة ولهذا الحزب الذي باركه الله سبحانه وتعالى وحرر بجنوده ومجاهديه هذا الوطن بتضحيات جسام كتبها الله عنده في سجل الشهداء.

إني لا أملي عليكم ما كان ينبغي فعله ولا المنهج الذي كان يجب اتباعه لأنكم لاشك عملتم على توفير هذا وتحقيقه، ولكني أرى الخلل في النتائج لا في المعطيات والنظريات والمقدمات.

ان الخلل في قائمة ولاية عنابة، اذ مجرد نظرة متفحصة تثبت ان لامعيار ولاميزان يوصل الى ترتيب هذه القائمة. الشيء الذي يوحي بأن الذاتية طغت وتحكمت، فاذا ماقارنا بين عناصر القائمة وجدنا انفسنا في حيرة بسبب التباين والتنافر المعكوس في الترتيب.

أي شيء أعتمد ؟ هل الكفاءة العلمية والمعرفية والثقافية أم عرض وسعة القاعدة الشعبية ووزن المترشحين من خلالهما ؟ هل الاسبقية والاقدمية في النضال؟ هل السلوك والسيرة الذاتية؟ ام هذه كلها ؟

إني لا أعقب كثيرا على هذا ولكن حسب علمي فان المرشح ذا السمعة الطيبة والشعبية العريضة والمقدرة الثقافية، المؤهل لانتزاع المقعد البرلماني من بين زحمة بقية مرشحي الاحزاب الاخرى هو المؤهل للسبق والصدارة.

إنني يا أخا النضال لا أزكي نفسي ههنا ولكني احاول لفت انتباهكم واعضاء لجنتكم الى انه كان ينبغي النظر في تشكيلة سكان هذه الولاية ووضعها محك الدرس والتمعن حتى يسهل اختيار من يمثل سكانها افضل تمثيل ترغيبا لهم في انتخابهم بتلقائية وذاتية، وهذا يبنى على معطيات- لو نصح لكم وللحزب المسؤول المكلف بالتنظيم- وهو من أعلم الناس بهذه الولاية لدلكم- لو نصح- على ترتيب غير هذا الذي فجعتم به أنصار الجبهة وخيبتم آمالهم.

وساورد لكم بعض هذه المعطيات على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي:

أعلم يا أخا النضال ان نسبة تزيد عن الخمسين بالمئة من سكان ولاية عنابة هم من اصل سكان ولاية جيجل والقل (سكيكدة) وان اغلبهم يشتغلون في التجارة والتعليم، وقد حرمتم هذه الفئة من التمثيل اذ رتبتم مرشحها في ذيل القائمة.

انكم اذ زحزحتم عن مقدمة القائمة مرشح سلك التعليم قللتم من شأنه وهمشتموه وانتم ادرى الناس بوزن هذه الفئة في الوسط الاجتماعي والثقافي وتأثيرها عن طريق المؤسسات والتلاميذ والطلبة وان هذه الفئة اذا ما نصحت لحزب بلغته مراتب الفوز ولكم في تاريخ الانتخابات السابقة خير دليل على هذا.

ولا أخفي عليكم ان آمال الاسرة التعليمية قد خابت في قائمة الجبهة لهذه الولاية وأنها قد تولي وجهها شطر جهات اخرى ترى غير مارأيتم.

إني يا أخا النضال من مرشحي الانتخابات التشريعية لسنة 1991 في هذه الولاية واننا صمدنا بفضل جهود المناضلين والمجاهدين في مواجهة جميع الاحزاب المرشحة والتي كانت كلها تناصب العداء لجبهة التحرير وتعمل على إفشالها ودحضها وساعدت اطراف اخرى فاعلة انتم على علم بها ورغم ذلك أحرزنا المرور للدور الثاني وكان احتمال نجاحنا في الدور الثاني ممكنا جدا.

ها هذا هو جزاؤنا يا قيادة جبهة التحرير الوطني؟

فباي معيار بعد تذكيركم بهذه المعطيات تفرضون هذا الترتيب وتقدمون من تقدمون وتؤخرون من تؤخرون؟ وهل بقي من الانصار المعول عليهم لقائمة جبهة التحرير بعد ان اغضبتهم هذه الفئات في هذه الولاية؟

لله دركم وهل ترون مقدمة القائمة مؤخرتها؟ ولكن صدق الامام علي.. لا راي لمن لايطاع.

الا اذكركم يا اخوة النضال بقول خير البرية (ص) في مثل هذا الامر: **"أيما رجل استعمل رجلا على عشرة انفس علم ان في العشرة افضل ممن استعمل فقد غش الله ورسوله وغش جماعة المسلمين"** اخرجه ابو يعلى عن حذيفة- فباي جواب تجيبون الله على عملكم هذا؟

لقد شططتم يا اخوة النضال وحملتم على أعناق الناس رجالا لم تزكوهم إلا للمصلحة الشخصية والنظرة الضيقة القصيرة والمحاباة. ووضع بعض اعضاء القيادة مخططا لشل الحزب في هذه الولاية وطعنه غدرا وثارا وانتقاما من الفترة السابقة القريبة، وقسموا بهذا العمل المحبين للجبهة والمناضلين الى فئتين برغم النداءات المتكررة من جميع الفئات.

ان مظاهر محاربة وتصفية الاصلاحيين لتبدو جلية ظاهرة وما أنا إلا مثل لهذا وقد توعدنا بذلك عضو من المكتب السياسي أثناء عملية الإطاحة بالمحافظ السابق للولاية ونفذها اليوم.

إنها يا اخوة النضال الحالقة والهالكة، إنها نكبة جبهة التحرير الوطني وهذا هو سبب هوانها على الناس وهروبهم منها هروب الصحيح من الأجرب.

انني لم اكتب لاسترضي واستعطف او أصلح ما أفسده الآخرون، ولكني اردت لفت انتباهكم وانتم في نهاية مسار نضالكم وجهادكم الى ماوقعت فيه بعض العناصر من القيادة من أخطاء انتم مسؤولون وحدكم عنها.

وحتى لاتوصم خاتمة عملكم في هذا الحزب بوصمة أخطاء الآخرين الذين صدق فيهم قول الرسول (ص) **"من ولي من امر المسلمين شيئا فأمر عليهم احدا محاباة فعليه لعنة الله، لايقبل الله صرفا ولا عدلا حتى يدخله جهنم، ومن اعطى احدا حمى الله فقد انتهك من حمى الله شيئا بغير حقه فقد تبرأت منه ذمة الله"-** اخرجه الامام احمد والحاكم عن ابي بكر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عنابة في 19 أفريل 1997

عبد المجيد بو القمح

مرشح حزب جبهة التحرير الوطني

لولاية عنابة

لتشريعيات 05 جوان 1997

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب جبهة التحرير الوطني

محافظة الحزب لولاية الجزائر

بيان من أمين قسمة الجزائر الوسطى نذير فارح

نشرت جريدة الخبر في عددها الصادر يوم 11 مارس بيانا إشهاريا مجهولا، تدعي صاحبته أنها أمينة لقسمة الجزائر الوسطى.

وبادئا ذي بدء، أقول أنه ليس هناك أي أمين قسمة آخر ماعدا أنا "نذير فارح" ومازلت اضطلع بمهامي الى غاية انتهاء الفترة الانتخابية ولم أطرد لا بصفة قانونية ولابصفة غير قانونية ولابسبب التنسيقية مثلما تدعي أمينة القسمة المجهولة التي لم تكن لديها الشجاعة لذكر اسمها. وعلى الذي يريد أن يتأكد من ذلك ماعليه الا القيام بزيارة الى القسمة.

وقبل الدخول في التفاصيل، أريد أن أوضح وأستفسر في آن واحد من هو أمين القسمة الجديد في مزرعة المحافظ بحيث طالعتنا تعزية في شهر أوت نشرت في المجاهد الاسبوعي باسم المحافظة تعزي فيه أمين قسمة جديد، ثم جاءت رسالة من البريد المركزي في شهر أكتوبر تطلب من شخص آخر عين أمينا للقسمة بقرار فوقي من المحافظة لتغيير إمضاء الحساب البريدي الجاري التابع للقسمة وفي المدة الاخيرة نشر بيان في المجاهد الاسبوعي بإمضاء أمين قسمة جديد مجهول وبعد أسبوع من ذلك نشر نفس البيان في جريدة الخبر بإمضاء امرأة تدعي أنها الامينة الجديدة للقسمة؟!

وأنا لا أقول شيئا وأترك الحكم للمناضلين على هذا التلاعب والعبث بقوانين الحزب وسمعته. وإذا كان هناك من يسيء الى الحزب فهو المحافظ وإذا كان هناك من يجب فصله فهو هذا المحافظ كذلك.

أما قضية أعضاء مكتب القسمة الثلاثة المذكورين في البيان ومن بينهم هذه الامينة المعينة فهي قضية معروفة لدى المناضلين وقد نشرت حيثياتها على أعمدة وسائل الاعلام ولاداعي للعودة الى هذا الموضوع. كمالم يعد ينفع اللجوء الى اللعب بالعواطف أمام هذه القضية التي ماتزال مطروحة على الحزب والعدالة.

أما ما ورد من اتهامات على أنني ديكتاتوري واعتديت على بعض المناضلين وأن عملي ضد جبهة التحرير الوطني وعدم القيام بمسؤولياتي واستعمال مقر القسمة للاعمال التجارية فهذا كله "تخلاط" ويعبر على مستوى وتفاهة الذين حرضوا على كتابة هذا البيان أو الذين كتبوه، أما أنا مناضل واضح وأعبر عن أفكاري واوقع عليها سواء في البيانات أو الاجتماعات النضالية.

أما قضية الخاتم وكسر مفاتيح القسمة ولجنة الانضباط فقيادة الحزب لديها ملف كامل بشأن هذه القضايا ولاداعي للدخول في التفاصيل لان كل هذه القضايا نشرت عبر وسائل الاعلام.

أما قضية رفض تسليم السيارة الخاصة بالقسمة فأنا كل ما أتمناه هو أن يعيد كافة المسؤولين سياراتهم الفخمة الى الحزب.

أما بالنسبة لسيارة "رونو R4" التي استعملها فأذكر هؤلاء أنها لاتتوفر الا على ثلاث عجلات والرابعة فهي لصديق مناضل، وأكثر من هذا فإني دفعت من جيبي أكثر من مليوني سنتيم لإصلاحها لأنها كانت معطلة ومهملة وقبل إصلاحها كنت استعمل سيارتي الخاصة في خدمة القسمة والبنزين على حسابي الى يومنا هذا، عكس الآخرين.

وصفوة القول فإن البيان الذي نشر بدون أسماء توقيعه فهو أشبه بالطفل الذي ليس لديه أب شرعي وأن أصحاب هذا البيان هم أقرب الى الانتهازية منهم الى شيء آخر لانهم تجنبوا ذكر أسمائهم والسؤال موجه الى مدير الجريدة: هل يحق له أن ينشر بيانا بدون توقيع صاحبه.

وفي الاخير أقول أن المناضل الحقيقي لايستحي من ذكر اسمه ولايخاف من التعبير عن رأيه ولايكون عميلا لغيره بل يناضل مع الرجال في خدمة المبادئ والافكار وليس من أجل الأغراض والمصالح الخاصة على حساب مصلحة الحزب والوطن [illegible] في زمن [illegible] في كل عهد.

أمين قسمة الجزائر الوسطى

نذير فارح

جبهة التحرير الوطني

محافظة النعامة

بيان

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الجمعية العامّة لمحافظة النعامة، المجتمعة في دورة استثنائية يوم 17 شوال 1416، الموافق ليوم 7 مارس 1996 بإشراف السيد أحمد إبراهيمي، عضو اللجنة المركزية وأمين المحافظة،

-بعد استعراضها لوقائع الدورة العادية للجنة المركزية، المنعقدة أيام 17، 18 و19 جانفي و28، 29 فيفري و1 مارس 1996،

-بعد اطلاعها على اللائحتين السياسية والتنظيمية اللتين صادقت عليهما اللجنة المركزية،

1-تحيّي اللّجنة المركزية وتدعو جميع أعضائها للتمسّك ورصّ الصفوف وتقدير المسؤولية.

2-تهنّئ الأمين العام السيّد بوعلام بن حمودة وأعضاء المكتب السياسي بمناسبة إنتخابهم وتدعوهم لتهيئة الأجواء الملائمة لإنجاح المؤتمر السابع وتحقيق المصالحة الوطنيّة.

3-تحيّي تحيّة حارّة الأمين العام السابق، السيّد عبد الحميد مهري وأعضاء مكتبه السياسي، على صمودهم الكبير في وجه الضغوطات التي تعرّض لها الحزب والتحدّيات التي فُرضت عليه خلال السنوات الماضية.

4-تعبّر عن تمسّكها بمواقف الحزب، المؤكّدة أنّه لا حلّ لأزمة البلاد خارج الحوار المعمّق والشامل.

5-ترفض كلّ محاولة لتقزيم الحزب أو تدجينه أو تصدّع صفوفه أو تسخيره لخدمة أيّة سياسة ظرفية.

6-تعبّر عن استعدادها الكامل لإنجاح مختلف المراحل التحضيرية للمؤتمر السابع وتلحّ على عقده في الآجال المحدّدة له.

7-ترحّب بتوسيع القاعدة النضاليّة من طرف المقتنعين بمبادئ الحزب وبرنامجه وخطه السياسي.

عاش حزب جبهة التحرير الوطني

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

حزب جبهة التحرير الوطني

قسمة الجزائر الوسطى — الجزائر في : 1996/02/26م

بيان إلى مناضلي الجزائر العاصمة

صدر بجريدة الخبر بتاريخ 26 فيفري 1996م بيان من أمضاء بومهدي الذي يدّعي انه محافظ الجزائر العاصمة، جاء فيه بأن أمين قسمة الجزائر الوسطى مطرود من صفوف الحزب وهو الذي وراء التنسيقية التي تحاول زرع البلبلة وتشتيت صفوف المناضلين...؟!
يعلم الإخوة المناضلون ان الخلافات بين قسمة الجزائر الوسطى والمحافظة لاتحتاج الى تعليق وقد كانت محل مناقشات واسعة بين المناضلين وعبر وسائل الإعلام.
أما قضية الطرد التي ذكرها بومهدي ليست جديدة، فكل مرة تبرز خلافات جديدة بين المحافظة والقسمة يستدعي بومهدي أشخاصا ثم يجتمعون في جمعية وهمية لا يتجاوز الحاضرون فيها اصابع اليد الواحدة ويقررون هكذا في مكتب ما بطريقة غير شرعية ولا قانونية، فصل امين القسمة وكل من يختلف معهم في الرأي.
كما يعلم الاخوة المناضلون ان بومهدي غلق القسمة عدة مرات، لكن كل مرة يتصدى المناضلون لمثل هذه الاعمال غير النضالية وهذا الموقف النضالي للمناضلين هو الذي جعل القسمة تستمر في نشاطاتها وتصديها لهؤلاء الاشخاص "الموظفين" بالحزب الذين هم اشد حرصا على مصالحهم ومصالح غيرهم.
أما ما يتعلق بأمين محافظة الجزائر العاصمة نفسه، فهو غير شرعي لانه معين من قبل بعض الاشخاص ولم ينتخب من طرف القاعدة النضالية ولم ينل هذا المنصب إلا بالأساليب القديمة، حيث استدعى مجموعة من الاشخاص ونصب نفسه امينا للمحافظة، مع العلم أن قسمة الجزائر الوسطى لم تشارك في هذه المهزلة.
اما قرار بومهدي فهو قرار شخصي ومن ثمة فهو مرفوض من اساسه لانه غير شرعي وغير قانوني ومازالت قضية قسمة الجزائر الوسطى مطروحة على مستوى الادارة المركزية للحزب التي لم تفصل فيها الى يومنا هذا.
وخلاصة القول، فأنا منتخب من قبل جمعية عامة بطريقة ديمقراطية وشفافة ولن اقبل بأي قرار تعسفي وخاصة اذا جاء من طرف شخص عيّن نفسه بنفسه على رأس المحافظة.
وليعلم الاخوة المناضلون انني توليت مهامي بفضل ارادتهم ولن أتخلى عن مهامي إلا بارادتهم أيضا.

المجد والخلود للشهداء
يحيا حزب جبهة التحرير الوطني
تحيا الجزائر
أمين قسمة الجزائر الوسطى
نذير فارح

حزب جبهة التحرير الوطني

محافظة الجزائر

الجزائر في 1996/02/17م

بيـان

بتاريخ 26 رمضان 1416 الموافق لـ 15 فيفري 1996 انعقد اجتماع لأمناء القسمات ومكاتب الاتحاديات ومكتب المحافظة اشرف عليه اعضاء من اللجنة المركزية.

خلال هذا الاجتماع تم التطرق الى الوضعية السياسية التي تمر بها البلاد بصفة عامة وحزب جبهة التحرير الوطني بصفة خاصة على اثر المستجدات التي طرأت على الحزب في الجانب النظامي.

وبهذه المناسبة يرى الحاضرون بان الاعمال الصادرة عن بعض العناصر الذين لاتربطهم اي صلة بحزب جبهة التحرير الوطني تحاول زرع البلبلة وتشتيت صفوف المناضلين بواسطة انشاء مايسمى بالتنسيقية على مستوى الجزائر الوسطى.

وليكن في علم المناضلين بان محرك هذه التنسيقية الوهمية المدعو فارح النذير وهو في محاولة اخيرة يائسة لاعطاء مصداقية لنفسه.

والحال ان الجميع يعلم بان المدعو فارح النذير قد احيل على لجنة الانضباط التي قررت طرده من صفوف حزب جبهة التحرير الوطني طبقا لقوانين الحزب بسبب تصرفاته اللامسؤولة التي تتنافى مع النضال الحزبي الحقيقي.

لذلك، فان الجمعية العامة للمحافظة تدعو كافة المناضلين الى التحلي باليقظة ورص الصفوف، حتى يبقى حزب جبهة التحرير الوطني شامخا لا تهزه مثل هذه المهازل.

ع/الجمعية العامة

عضو اللجنة المركزية أمين المحافظة

بومهدي

أنباء وأصداء
نشرة إخبارية لحزب جبهة التحرير الوطني

1999 أفريل 14

10/99



بيان المكتب السّياسيّ لحزب جبهة التّحرير الوطنيّ

بعد إعلان الانسحاب من طرف بعض المترشّحين للرئاسيّات، يذكر المكتب السّياسيّ لحزب جبهة التّحرير الوطنيّ :

1) بأن القانون العضوي للانتخابات الصّادر في 6 مارس 1997 ينص في مادّته 161 على أنه « لا يقبل انسحاب المترشح بعد إيداع الترشحات إلا في حالة وفاة أو حدوث مانع قانوني»

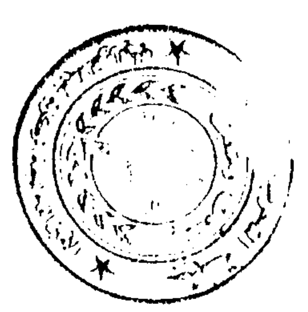
2) بأن القانون نفسه فتح باب المراقبة وباب الاحتجاج بالطرق القانونيّة.

المكتب السّياسي يعتبر :

1) أن قرار الانسحاب أتى بعد نيّة مبيّتة للمترشحين وبعد [illegible] عن تعيين ممثليهم في مكاتب التّصويت لحضور عمليات الانتخاب والفرز وبعد الاستنتاج بأنّ المترشّح الحرّ الأخ عبد العزيز [illegible] [illegible] تأييد حزبي وشعبيّ واسع.

[illegible] المنسحبين يريدون بموقفهم هذا تمديد الأزمة وفرض آرائهم بطرق غير شرعيّة.

2) أن الشعب الجزائريّ سيشارك جماعيّا بدون شكّ في الانتخابات لإبطال هذه المؤامرة ضدّ استقرار الجزائر.



أنباء وأصداء
نشرة إخبارية لحزب جبهة التحرير الوطني
23 ديسمبر 1998
98 | 99

محاور اللّائحة السّياسيّة العامّة الّتي صادقت عليها اللّجنة المركزيّة لحزب جبهة التّحرير الوطنيّ في دورتها العاديّة يومي 16 و17 ديسمبر 1998

- إنّ اللّجنة المركزيّة المجتمعة في دورتها الثّانية العاديّة يومي 27، 28 شعبان 1419هـ الموافقين لـ16، 17 ديسمبر 1998 بنزل الرّمال الذّهبيّة، قد صادقت على اللّائحة السّياسيّة العامّة، والتي تضمّنت عدّة محاور أهمّها:

- الإشادة بالجهود التّنظيميّة التي تُبذل من القيادة والمناضلين من أجل إعادة تنظيم الحزب وتوسيع قاعدته النّضاليّة، ودعوة المكتب السّياسيّ إلى مواصلة الجهود لإتمام البرنامج التّنظيميّ المسطّر؛

- دعوة المكتب السّياسيّ إلى العناية أكثر بقطاع الإعلام الحزبي وتدعيمه وتطويره شكلًا ومضمونًا؛

- وعن المجال الاقتصاديّ والاجتماعيّ دعت كلّ الشّركاء والأطراف المعنيّة إلى انتهاج أساليب وصيغ لمعالجة الأوضاع الاجتماعيّة الخانقة الّتي تعيشها شرائح كثيرة من المجتمع، وفي الوقت نفسه إعادة النّظر في السّياسة الاقتصاديّة المنتهجة بما يضمن النّجاعة الاقتصاديّة.

- التّنديد بالأعمال الوحشيّة المرتكبة في حقّ الأبرياء من طرف الإرهاب الهمجيّ، والتّرحّم على الضّحايا، والتّنويه بتضحيّات وجهود أفراد الجيش الوطنيّ الشّعبيّ وأسلاك قوّات الأمن وكلّ المواطنين المخلصين؛

- تثمين أداء منتخبي الحزب في شتّى المجالس، فبفضلهم تمّ إسماع صوت الحزب ومواقفه في البرلمان، وفي المجالس المحلّيّة؛

وفي الوقت نفسه تثمين أداء وزراء الحزب في الحكومة على مابذلوه من جهد على مستوى القطاعات التي أشرفوا على تسييرها، والدّعوة إلى إعطاء محتوى للائتلاف مستقبلًا في ظلّ تصوّر مشترك للسّياسة الحكوميّة؛

- تسجيل الانحرافات الخطيرة التي جرت في الانتخابات المحلّيّة الأخيرة وما شابها من تزوير شوّه النّتائج الحقيقيّة، والدّعوة إلى الإقلاع عن هذه الأساليب والممارسات ومعاقبة المتسبّبين في ذلك، وعلى رئيس الجمهوريّة أن يستخلص من تقرير لجنة التّحقيق البرلمانيّة الإجراءات الضّروريّة والتّدابير اللّازمة؛

- التّنديد بالحصار المضروب على العراق وليبيا، وإدانة الاعتداء الأمريكي البريطاني على الشّعب العراقي وذلك يعتبر انتهاكًا صارخًا للقانون والأعراف الدّوليّة؛

- مساندة مسعى السّلطة الفلسطينيّة في إقامة الدّولة الفلسطينيّة المستقلّة بعاصمتها القدس؛

- الإلحاح على الإسراع في تطبيق لوائح الأمّ المتّحدة ومنظمة الوحدة الافريقيّة المتعلّقة بتقرير المصير للشّعب الصّحراوي؛

- الدّعوة إلى تطبيق قرارات الأمّ المتحدّة ومجلس الأمن المتعلّقة بالانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربيّة المحتلّة.

وفي إطار الانتخابات الرّئاسيّة:

- الإشادة بجهود السّيّد اليمين زروال رئيس الجمهوريّة في إقامة المؤسّسات الدّستوريّة، ومعالجة العديد من الملفات.

- التّعبير عن إرادة الحزب في العمل مع القوى السّياسيّة الفاعلة في إنجاح هذه الاستشارة الشّعبيّة القادمة حتّى تتمّ في جوّ ديمقراطي ومنافسة سياسيّة شريفة؛

- تزكية الأخ المجاهد عبد العزيز بوتفليقة بالإجماع للتّرشّح لهذه الانتخابات بعد اطلاعها على إبداء الرّغبة منه في التّرشّح، لكونه مجاهداً مبكّراً وابنًا من ابناء جبهة التّحرير الوطنيّ، وشخصيّة سياسيّة وطنيّة مارست المسؤوليّة عن جدارة في الدّولة الجزائريّة.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

لجنة الشؤون الخارجية
والتعاون والجالية

الجزائر في [illegible] أكتوبر 1999

[illegible]

إلى السيد [illegible] الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني

[illegible] كم الأسرة بقطع النظر عن الخلفيات أو المؤثرات، وحفاظا على وحدة [illegible] [illegible] وانسجام الكتلة البرلمانية الفعالة والمؤثرة [illegible] موازين أعمال المجلس [illegible] الوطني، وتذكيرا بالدور الكبير الذي لعبته لجنة الشؤون الخارجية [illegible] في صد الهجمة عن الجزائر الحبيبة [illegible] اعتراف [illegible] قبل الأشقاء [illegible] [illegible] وتوجيهكم شخصيا بالمساء ويكون ذلك الاعتراف [illegible] أجلل به رأسي [illegible] بلادي وحزبي.

[illegible] الأمين العام [illegible] أن الوقت الذي يتعرض فيه [illegible] مثلي من أبناء [illegible] الأشقاء في [illegible] الهجمة [illegible] من خصوم جبهة [illegible] [illegible] [illegible] اللهجة [illegible] مواقف وأقواله وهو [illegible] [illegible] الرد [illegible] على الإنكار [illegible] السياسي للمرأة [illegible] [illegible] سوى رسالة [illegible] بسامي الشخصي [illegible] الجمهورية دوما [illegible] للحزب في [illegible] لا تخرج عن مواقف [illegible] في القضايا التي [illegible] الأحرار بالبلد الكبير

الحزب يتبرأ من حجار، ناسين أو متناسين بأني أنا الذي خضت غمار المفاوضات مع ممثلي التجمع لتكون هذه اللجنة من نصيب جبهة التحرير، كما خضت معركة قاسية لإعطائها ما تستحقه من الصلاحيات.

وبناء على ما تقدم، وانسجاما مع نصوص الحزب وقوانينه، وعقابا على ذنب لم أقترفه، أقدم استقالتي من رئاسة لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الشعبي الوطني، والتي لن يخلفني [illegible] من رفاقي وإخواني كل الشرفاء [illegible] وسأواصل نضالي نائبا جاهرا بالحق أعلى من ذي قبل، [illegible] أكبر من كل منصب، وسيبقى كل المناضلين في أرجاء الوطن [illegible] وولاية تيسمسيلت الذين شرفوني بانتخابهم بأن عضو قيادة حزبهم [illegible] ممثل لهم بالمجلس الشعبي الوطني فوق [illegible] والمآرب، [illegible] بلادي الجريحة وحزبي [illegible] وسادة الغدر والخديعة [illegible] الذين [illegible] وصلوا إلى [illegible] أعلى المسؤوليات، والأيام دول، وتلك الأيام نداولها بين الناس، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

مع تحياتي النضالية

المناضل الصامد: عبد القادر حجار

ملاحظة: الرجاء أن تقرأ رسالة استقالتي في اجتماع الكتلة

قائمة **نواب** حزب **جبهة التحرير الوطني** في أول برمان تعددي **1997** :

أدرار : - بونعامة الهامل

الشلف : - يوسف نحسات

- أحمد بناش حمادوش

الأغواط : - عبد الرحمان سهلي

- محمد بوعزارة

أم البواقي : - عبد العزيز مشنن

باتنة : - علي بن فليس (وزير سابق، عضو المكتب السياسي)

- محمود خضري

- عبد الوهاب لبيد

عنابة : - عبد الرزاق دحدوح

بسكرة : - مصطفى معزوزي (عضو المكتب السياسي)

- بلقاسم منفوخ

بشار : - البغدادي دريسي

البليدة : - محمد أسعد

البويرة : - محمد الصغير قارة

تامنراست : - محمود قمامة

تبسة : - عبد المجيد شريف (لواء متقاعد)

- إبراهيم بلغيت

تلمسان : - أحمد بوترفاس

تيارت : - عبد القادر حجار

- محمد مركاتي

برج بوعريريج : - بدر الدين بن زيوش

- جمال بن حمودة

تندوف : لحبيب حيسون

الجزائر : - مصطفى بوعلاق

- عبد العزيز بلعيد

الجلفة : بلقاسم عبد العالي

جيجل : - عبد الحميد أوسياف

سطيف : - عبد الرحمان بلعياط

- سليم علواني

- حسين قيدوم

سعيدة : - عبد السلام مجاهد

سكيكدة : - سعيد بوحجة

- عباس ميخاليف

- الطيب نواري

سيدي بلعباس : - عمار تو

قالمة : - علي صديقي

قسنطينة : - رشيد بوكرزازة **بشار** :

المدية : - أحمد شواطي

- خليل مسدودي

مستغانم : -عبد الحميد سي عفيف

المسيلة : - جمال سهيلي

معسكر : - عبد الرحمان حبيبي

ورقلة : - محمد مدني جواد مويسة

وهران : - محمد رايس

البيض : - ميلود محمدي

إيليزي : - محمد كيلالي

بومرداس : - محمد غرس الدين

الطارف : - الأخضر ضرباني

- ضيف لعجامة

تيسمسيلت : - محمد مياد

سوق اهراس : – الصادق بوقطاية

تيبازة : – عبد القادر زحالي

– أحمد مامونـي

ميلة : – عبد الرحمان منصور

عين الدفلة : – عبد القادر زيدوك

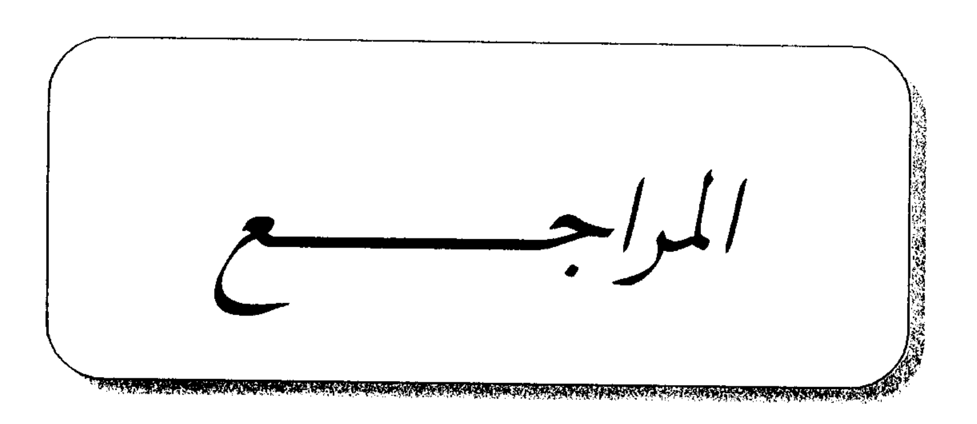
النعامة : – محمد حويشي

غرداية : – أحمد لمعي

غيليزان : – بلقاسم بلعباس

– محمد مفلح

المرجع : رشيد بن يوب ، **دليل الجزائر السياسي 2002** . الجزائر : المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار، 2002.


المراجع

أولاً: باللــــغة العــــــربية:

أ- الكتب:

1. الإبراهيمي ، أحمد طـالب ، **الأزمـــة الجزائـرية : المعضلة و الحل**. الجزائر : دار الأمة ، 1996 .

2. الأشـرف ، مصـطفى، **الجزائر: الأمة و المجتمع**. (ترجمة حنفي بن عيسى)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

3. ألمونـد، جابريال؛ باول، بنهام، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية**. الأردن: الدار الأهلية للطباعة و النشر، 1998.

4. الهرماسـي، محمد عبد الباقي، **المجتمع و الدولة في الوطن العربي**. ط3: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

5. برومبرغ، دانيال، **التعدد و تحديات الإختلاف: المجتمعات المنقسمة و كيف تستقر**. (ترجمة عمر سعيد الأيوبي)، ط1، بيروت: دار الساقي، 1997.

6. بهلول ، بلقاسم حسن ، **الجزائر بين الأزمة السياسية و الإقتصادية** . الجزائر : مطبعة دحلب ، 1993

7. جابي، عبد الناصر، **الإنتخابات: الدولة و المجتمع**. الجزائر: دار القصبة للنشر، 1997.

8. حرب، أسامة الغزال، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: مطابع الرسالة، 1987.

9. كوت، جون بيار؛ موني، جون بيار، **من أجل علم اجتماع سياسي**.(ترجمة محمد هناد)، ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

10. كريب، إيان، **النظرية الإجتماعية: من بارسونس إلى هابرماس**. (ترجمة محمد حسنين غلوم)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1999.

11. عبد الحليم كامل ، نبيلة ، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** . القاهرة : دار الفكر العربي ، 1982

12.علـــي محمـــد، محمـــد، **علم اجتماع التنظيم**: مدخل للتراث و المشكلات، ج1، القاهرة، دار الكتب الجامعية، 1976.

13.زراقـــي، عبد العالي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**: **خلفيات و حقائق**.ج1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990.

14.شلبي ، محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات و الأدوات**. الجزائر:دنن، 1997.

ب – المقالات :

1. المنوفي ،كمال ، "التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر" **مجلة العلوم الاجتماعية** ، السنة 6 ، العدد 4 ، يناير 1979 .

2. ______، ________ ، "الثقافة السياسية في الفقه السياسي المعاصر " **مجلة مصر المعاصرة** ، 69 ، العدد 374 ، أكتوبر 1978 .

3. الكـــنز عـــلي ، جابي عبد الناصر ، " الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة " **الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 .

4. بلحســـن عمار ،"المشروعية و التوترات الثقافية : حول الدولة و الثقافة في الجزائر " **الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 .

5. ثـــنيو نـــور الديـــن ، " الدولة الجزائرية ... المشروع العصي " **الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 .

6. روي أوليفييـــه ، " الزبائـــنية و المجموعات المتضامنة : هل هم بقايا ماضي أم يشهدون نشأة جديدة " **ديمقراطية بدون ديمقراطيين** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 .

7. عدي الهواري ،" لماذا فشلت الجزائر في الإنتقال إلى الديمقراطية " (ترجمة حمدي عبد الغني) ، أسبوعية **الوقت** ، العدد 12 ، من 15 إلى 22 فبراير 1994 .

8. فؤاد عبد الله ثناء ، " أبعاد التغيير السياسي و الإقتصادي في الجزائر " ، **السياسة الدولية** ، العدد 108 ، السنة 68 ، 1998 .

9. ليكــا جون " التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي : ما يعتريه من عدم اليقين" في **ديمقراطية بدون ديمقراطيين** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995 .

10. لــبيض سالم ، " من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي " **في المستقبل العربي** ، العدد 261 ، نوفمبر 2000 ، مركز دراسات الوحدة العربية .

11. مهري عبد الحميد ، " الأزمة الجزائرية :الواقع و الآفــاق " **في الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 .

12. هــناد محمــد ، " النظام السياسي الجزائري : قطيعة أم استمرار " **في وعي المجتمع بذاته : عن المجتمع المدني في المغرب العربي** ، الدار البيضاء : دار توبقال للنشر ، 1998 .

ب - الوثــــائق الحزبيــــة:

- حــزب جبهة التحرير الوطني، **القانون الأساسي** المصادق عليه من طرف المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني ، الجزائر: قصر الأمم ، نوفمبر 1989.
- حــزب جــبهة التحرير الوطني ، **القانون الأساسي** المصادق عليه من طرف المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير، الجزائر: قصر الأمم، 3.2.1 مارس 1998.
- حزب جبهة التحرير الوطني ، **النظام الداخلي** ، 1998.
- حزب جبهة التحرير الوطني، **رسالة المكتب السياسي** إلى المجلس الدستوري المؤرخة يوم 28 فيفــري 1992.
- حزب جبهة التحرير الوطني، **رسالة المكتب السياسي** إلى السيد رئيس الدولة المؤرخة في 3 أفريــل 1995.
- جبهة التحرير الوطني ، **بيان مجموعة العشرين،** المؤرخ في أول محرم 1418 الموافق لـ8 مــاي 1997.
- حزب جبهة التحـــرير الوطني، محافظة الوادي، **بيــان تذكيــر** ، ديسمـــبر 1998.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، لجنة الشؤون الخارجيةو التعاون و الجالية، **إستقالة عبد القادر حجّار** الموجهة للأمين العام لــحزب جبهة التحرير الوطــني المؤرخة في 26 أكتوبر 1999.
- حزب جبهة التحرير الوطني ، **بيان المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني** ، أفريــل 1999.

جـ - القـــواميس، المعاجـم، الموسوعات:

1)- الفـــيروز أبادي ، محمد بن يعقوب ، **القامـــوس المحيط**، الطبعة السادسة 1419، 1998، مؤسسة الرسالة.

2)- الكيـــلاني ، عبد الوهاب ، **الموسوعة السياسية** ، ج1، الطبعة2، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1990.

3)- ــــــــ ، ــــــــ ، **الموسوعة السياسية** ، ج1، الطبعة 3، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1997.

4)- دوهـــاميل أوليفييه ، ميني إيف ، **المعجم الدستوري** . (ترجمة القاضي منصور) ، ط1، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1996.

د- الجرائـــــد:

- أسبوعية **رسالة الأطلس** لـ 10.16 جانفي 1994.
- يومـــــــــية **الحوار** لـ 27.28 جويلية 1994.
- أسبوعية **الوقت** من 27 جوان إلى 03 جويلية 1994.
- أسبوعية **الوقـــت** من 15 إلى 21 أوت 1994.
- أسبوعية **الوقـــت** من 15 إلى 21 أوت 1994.
- أسبوعية **الوقت** من 29 أوت إلى 04 سبتمبر 1994.
- أسبوعية **الوقت** من.19 سبتمبر إلى 25 سبتمبر 1994.
- أسبوعية **الوقـــــت** من 10 إلى 16 أفريل 1995.
- يومية **الخبر** لـ 26 جانفي 1995.
- يومية **الخبر** لـ30 سبتمبر 1995.
- يومية **الخبر** لـ18 ديسمبر 1995.
- يومية **الخبر** لـ28 جانفي 1996.
- يومية **الخبر** لـــ27 فيفري 1996.
- يومية **الخبر** لــــ30 مارس 1996.
- يومية **الخبر** لــــ24 أفريل 1997.

يومية الخبر لـــ29 أفريل 1997.

- يومية **الخبر** لـــ 30 أفريل 1997.
- يومية **الخبر** لـــ05 جانفي 1998.
- يومية **الخبر** لـــ02 فبراير 1998.
- يومية **الخبر** لـــ03 فبراير 1998.
- يومية **الخبر** لـــ23 جوان 1999.
- يومية **الخبر** لـــ 17 جويلية 1999.
- يومية **الخبر** لـــ 27 أكتوبر 1999.
- يومية **الخبر** لـــ29 نوفمبر 1999.
- يومية **الخبر** 05 ديسمبر 1999.
- يومية **صوت** الأحرار لـــ 30 أكتوبر 1999.
- يومية **اليوم** لـــ 29 ديسمبر 1999.

ه. المقابـــــــلات:

- مقابلة مع السيد مولود حمروش عضو بارز بحزب جبهة التحرير الوطني نهاية نوفمبر 2001 .
- عدة مقابلات مع السيد مختار مزراق (في حدود خمس 5 مقابلات) .
- مقابلتين 2 مع السيد محمد كناي –أمين المكتب السياسي ونائب سابق، ونائب منتخب باسم الحزب حاليا في تشريعيات ماي 2002 .
- مقابلة جماعية مع السادة: غراس أمين قسمة القبة، بونغجار نائب سابق بمجلس الأمة، بويفر (قسمة سطاوالي)
- لقاءات مع عدة مناضلين .

ثانيـــا : باللغة الأجنبية

A) Livres :

1)-Addi Lahouari, **L'impasse du populisme: L'Algérie: collectivité politique et Etat en construction**. Alger: ENAL, 1990.

2)-____, ________. **L'Algérie et la Démocratie**: pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, Paris: Edition la découverte, 1995.

3)-Almond , Gabriel , Powell, Bingham. **Analyse comparée des systèmes politiques : une théorie Nouvelle**. Paris : tendances actuelles, 1972.

4) Badie Bertrand , le developpement politique . 5 ème edition , Paris : Economica , 1994 .

5)-Bailey, F.G, **Les Règles du jeu politique.** traduction de J.copan, Paris : PUF, 1971.

6)- Ben Saada, M.Tahar. **Le Régime politique Algérien .** Alger :ENAL, 1995.

7)-Bessis, Juliette, **Maghreb : la traversée du Siècle.** Paris : L'Harmattan, 1997.

8)-Bouchama, Kamel, **Le FLN, à t'il jamais eux le pouvoir,** Alger : Edition El Maarifa, 1997.

9)-Brahimi, Brahim, **Le Pouvoir, La Presse et les Droits de l'homme en Algérie,** Essai, Paris : édition Marinour, 1997.

10)-Charlot, Jean, **Les partis politique**. Paris : Armand Colin, 1971.

11)-Crosier, Micheal, **Le phénomène bureaucratique : essai sur les tendances Bureaucratique des systèmes d'organisation modernes et leur relation en France avec le système Social et culturel.** Paris : Seuil, 1963.

12)-Duverger, Maurice, **Les partis Politiques.** Paris : Edition Armand Colin, 1951.

13)-Easton, David, **Analyse du système politique .** Traduction de pierre Rocheron, Paris : librairie Armand Colin, 1974.

14)-Etienne Bruno, **Algérie, Cultures et révolutions**. Paris : Seuil, 1977.

15)-Freund, julien, **Sociologie du Conflit**. Paris : Presse Universitaire de France, 1983.

16)-Ghalioun, Burhan, **Le malaise Arabe : Etat contre Nation**. Alger :ENAG, 1991.

17)-Grawitz, Madelaine, **Méthodes des sciences sociales**. 3 éditions, Paris : Dalloz, 1976.

18)-Harbi, Mohamed, **l'Algérie et son destin : croyants ou citoyens.** paris : Media Associés, 1994.

19)-Hassan, **Algérie : Histoire d'un Naufrage.** Paris : Edition Marinour, 1996.

11)-Gaxie, Daniel, « Les logiques du recrutement politique. »**RFSP** . n°1, février 1980

12) Ghrozali, Nasserddine, «réflexion sur le processus de lègitimation du pouvoir en Algerie : enseignement pour l'avenir . » In **RASJEP** , n°1 , Mars 1990 .

13)-Harbi, Mohammed, « Sur les processus de relégitimation du pouvoir en Algérie » In **annuaire de l'Afrique du nord,** 1989, édition du C.N.R.S.

14) Jobert Bruno « clientilisme , patronage et participation populaire » **Revue Tierd – Monde** , n°= 95 , juillet – septembre , 1983 ,

15)-Kapil, Arun, «portrait statististique des élections du 12 juin 1991 : chiffre- clés pour une analyse » Les **cahier de L'orient**, N°23, 1991.

16)-Lavau, George, «difficultés épistémologiques de la sciences politique. » In **cahier de I.S.E.A,** Série M, 4.

17)-Leca, Jean, Jobert, Bruno, « Le dépérissement de L'Etat : a propos de « L"acteur et le système » de Michel Crozier et Erard Friedberg » **RFSP**, n°6, Décembre 1980.

18)-Liabes, Djilali, « le Secteur privé : base d'une bourgeoisie »In **Debats et Critiques** n°1, Novembre 1978, Alger, AARDES.

19)-Mahiou, Ahmed, « Les collectivités locales en Algérie » In **Annuaire de L'Afrique du Nord** 1969, édition du CNRS.

20)-Morin, Edgar, « Vers un Nouveau paradigme » In **science humaine**, n° 47, Février 1995.

21)-Nair, Samir, « Crise d'une Nation » In **Confluence,** N°6, Printemps 1993.

22)-Percheron, Annick, « Note de recherche : a propos de l'application du cadre théorique d'Easton à l'Etude du parti communiste Français » **RFSP**, n°1 Février 1970.

23)-Roland, Cayrol et autre, « Recherche actuelles Sur les parlementaires et les « Elites » ». **RFSP**, n°4, Août1970.

24)-Rouzik, Fawzi, « Chroniques intérieures : Algérie : La préparation du VI congrès du FLN et L"evolution du Système politique » In **Annuaire de L'Afrique du Nord,** 1987, Edition du CNRS.

25)-_______,______, « Chronique Algérienne » In **Annuaire de L'Afrique du nord 1989**, Edition du CNRS.

26)-_______,______, « Chronique Algérienne » In **Annuaire de L'Afrique du Nord 1990**, Edition du CNRS.

27)-_______,______, « Chronique Algérie» In **Annuaire du L'Afrique du Nord 1991**, Edition du CNRS.

28)-_______,______, « Chronique Algérienne » In **Annuaire de L'Afrique du nord 1994**, Edition du CNRS.

29)-_______,______, « Chronique Algérienne » In **Annuaire de l'Afrique du Nord 1995**, Edition CNRS.

30)-_______,______, « Algérie 1990-1993 : La démocratie confisquée ? » In **Revue du Monde**

خـــــطة الدراســـــــة :

مقـــــدمـــــــة